

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra  
Faculté des Sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Département des Sciences Commerciales



جامعة محمد خيضر - بسكرة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية

## الموضوع

# أثر تغيرات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري دراسة حالة: الفترة (2000-2020)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

الأستاذ المشرف:

قط سليم

إعداد الطالب(ة):

نواجي طارق

### لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	خوني رابح	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	قط سليم	أستاذ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	كمال منصوري	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2023/2022



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra  
Faculté des Sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Département des Sciences Commerciales



جامعة محمد خيضر - بسكرة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية

## الموضوع

أثر تغيرات أسعار النفط على سعر  
صرف الدينار الجزائري  
دراسة حالة: الفترة (2000-2020)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

الأستاذ المشرف:

قط سليم

إعداد الطالب(ة):

نواجي طارق

### لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	خوني رابح	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	قط سليم	أستاذ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	كمال منصوري	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2023/2022



# الشكر

الحمد لله والشكر لله الواحد الاحد الذي وفقني لإنجاز وإتمام هذا العمل المتواضع.  
وصدقا لقول سيد الخلق رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله " أتقدم باسمى عبارات الشكر والتقدير لمشرفي واستاذي السيد **قط سليم**  
على تفضله لقبول الاشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهاته وتوصياته القيمة.

كما لا يفوتني مسبقا ان اشكر الأساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة  
وايضا اشكر اسرة قسم العلوم التجارية لجامعة بسكرة من طلبة، أساتذة،  
اداريين.....

وفي الأخير أتقدم بالشكر الخاص لوالدي الكريمين وزوجتي، حفظكم الله.

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف كمدخل لاختبار تأثير الاقتصاد الجزائري بالصددمات النفطية، من خلال عرض وتحليل تطور سعر الصرف وتشخيص خصائص الاقتصاد الوطني وكذا توضيح سلبيات وإيجابيات الوفورات النفطية في الجزائر، مما يساعد على توضيح مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات في ظل غياب القطاعات الأخرى، الامر الذي يجعل الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات أسعار النفط الخارجية مما يستدعي ضرورة تنويع مصادر الدخل وتجاوز اعراض المرض الهولندي التي تظهر في الاقتصاد الجزائري. ومن خلال تحليل تطور أسعار البترول وسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري خلال الفترة محل الدراسة والتي تبين ان الاقتصاد الوطني هو اقتصاد ريعي تعتمد صادراته على المحروقات بصفة أولى مما جعله رهسناً لتقلبات الحادثة في أسعارها في الأسواق الدولية الامر الذي أثر بصفة مباشرة على مسار التنمية والعملية الوطنية خلال نفس الفترة.

**الكلمات المفتاحية:** سعر البترول، سعر الصرف، الدينار الجزائري، الصدمات النفطية

## **Abstract:**

This study aims to analyze the impact of oil price changes on the exchange rate as an input to test the impact of the Algerian economy on oil shocks, by presenting and analyzing the development of the exchange rate and diagnosing the characteristics of the national economy, as well as clarifying the negatives and positives of oil abundances in Algeria, this helps clarify to what extent the domestic economy is linked to the oil and gas sector in the absence of other sectors, Which makes the national economy hostage to external oil fluctuations, which necessitates the need to diversify sources of income and overcome the symptoms of the Dutch disease that appear in the Algerian economy.

And by analyzing the development of oil prices and the real exchange rate of the Algerian dinar during the period under study, which shows that the national economy is a entire economy whose exports depend on hydrocarbons in the first place, which made it subject to fluctuations in its prices in international markets, which directly affected the course of development And the national currency during the same period.

**Key words:** oil prices, exchange rate, Algerian dinar, oil shocks



## المقدمة العامة

## المقدمة العامة

### مقدمة

ان تطور العلاقات الاقتصادية الدولية النقدية بين دول العالم فرضت على العالم إيجاد آلية ملائمة لتنظيم تلك التعاملات وضمان تحقيق استقرار الاقتصاد العالمي، وفي هذا الصدد يشكل سعر الصرف أحد الدعائم الأساسية للتحقيق أهداف استقرار النظام المالي والنقدي العالم.

لقد تناولت العديد من الدراسات سعر الصرف وعلاقته بسعر النفط العالمي، حيث أن عملية تسعير النفط الخام لم تعد في متناول الدول المنتجة وإنما هي في متناول الدول المخزنة له والمسوقة وما يتبعه من قوة الدولار الأمريكي وارتباطه ارتباطا وثيقا بسعر النفط، لذلك يشكل النفط في النظام الاقتصادي العالمي الأساس المحوري وأصبح السلعة الإستراتيجية الأولى في العالم حيث تعتمد عليه كل شعوب العالم لمواجهة الأزمات المالية ولمعالجة نواحي القصور في اليات الاقتصاد، كما يلعب هذا قطاع دورا هاما في التنمية الاقتصادية في كل دول العالم حيث يساهم في جلب العملة الصعبة وتمويل التنمية الاقتصادية لمختلف الدول .

يشكل قطاع المحروقات في الجزائر العمود الفقري لاقتصادها حيث تعتبر الجزائر من بين الدول الأقل تنوعا في صادراتها ومن بين الدول النفطية التي تعاني من عدم الاستقرار في أسعار الصرف حيث تحظى السياسة المالية التي لها دور مهم في الاستقرار الاقتصادي والمالي في الجزائر باهتمام قليل ، مروراً إلى الصناعة النفطية في الجزائر خاصة بعد استقلالها وانضمامها لمنظمة الأوبك وبالتالي تعد شريك مهم كما تعتبر ثالث أكبر مصدر للنفط بعد روسيا والترويج فإن الصناعة النفطية في الاقتصاد الجزائري تعد المصدر الرئيسي لإيراداته وباعتبار الجزائر أحد الدول المصدرة للنفط وبذلك فالسلع البترولية التي تعتبر المورد الأساسي من موارد ميزانية الاقتصاد الوطني الجزائري ولكونها مسعرة بالدولار الأمريكي فهذا يعني أن العلاقة وطيدة ومتميزة بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط، فالأمر يستدعي تسليط الضوء على واقع هذا القطاع ومدى انعكاساته على الجانب الاقتصادي والمالي للجزائر فاعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط كمصدر أساسي لمداخيلها قد ترتب عنه آثار على سلبية على اقتصادها مما جعلها رهينة تقلبات أسعار البترول العالمية.

### ➤ إشكالية الدراسة:

بشكل قطاع المحروقات في الجزائر نسبة عالية من مداخيلها حيث يعتر العمود الفقري لاقتصادها والنواة الأساسية في توفير مواردها بالعملة الصعبة والتي تستخدم في دفع عجلة التنمية، كما تعرض الاقتصاد الوطني الجزائري الصدمات بترولية متعددة، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمي، لذلك تنحصر إشكالية الدراسة حول التساؤل الجوهرى التالي :

✓ ما هو أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2020)؟

## المقدمة العامة

ويتفرع من هذا التساؤل الجوهرى التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ هل تساهم تقلبات أسعار النفط في التأثير على سعر صرف الدينار الوطني؟
- ✓ كيف تأثر العلاقة التبادلية بين الأورو والدولار الأمريكي على سعر صرف الدينار الجزائري؟
- ✓ كيف يؤثر التقلب في أسعار البترول على احتياطات الصرف في الجزائر؟

### ➤ فرضيات الدراسة:

- ✓ **الفرضية الأولى:** ان تحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري نجد أن هناك ارتباطا وثيقا بينهما.
- ✓ **الفرضية الثانية:** تؤثر العلاقة التبادلية بين الأورو والدولار على سعر صرف الدينار الجزائري بشكل مباشر كون اغلب التعاملات التجارية في العالم تقام بهاتين العملتين.
- ✓ **الفرضية الثالثة:** يوجد تأثير وعلاقة طردية بين أسعار البترول واحتياطات الصرف في الجزائر.

### ➤ أهداف الدراسة

- ✓ تحليل أثر التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف الدينار الجزائري نتيجة تغيرات أسعار النفط العالمية.
- ✓ التعرف إلى العوامل المؤثرة على أسعار النفط وتوضيح مدى أثرها على سعر صرف الدينار الجزائري.
- ✓ الوقوف على الآثار السلبية لمدى اعتماد الاقتصاد الوطني الجزائري على النفط كسلعة تصديرية وحيدة ومحاولة اقتراح الحلول الكفيلة بذلك.

### أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى فعالية السياسة النقدية الجزائرية في ظل التقلبات العالمية في أسعار النفط واختيار النظام النقدي الملائم الذي يسمح بالتقليل من التقلبات الاقتصادية، وذلك بالنظر إلى طبيعة الصدمات كمتغيرات عالمية مفاجئة ومن تم الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الوطني الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل منه رهين التقلبات أسعار النفط العالمية

### ➤ منهجية الدراسة :

قصد الإجابة على التساؤلات المطروحة في الدراسة واختبار مدى صحة الفرضيات المطروحة تم استخدام العديد من المناهج المتمثلة فيمايلي:

- ✓ **المنهج الوصفي:** تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة لعرض مختلف الأطر النظرية والمفاهيمية للنفط ومحدداته وكذا المفاهيم المرتبط بسعر الصرف وسياساته، بالإضافة إلى محاولة تحليل العلاقة التي تربط بين سعر الصرف وأسعار النفط.
- ✓ **المنهج التاريخي:** من خلال تحليل تطور أسعار النفط على المستوى العالمي وعلاقتها بسعر الصرف خلال فترة الدراسة.
- ✓ **المنهج الإحصائي:** من خلال تحليل تغيرات أسعار النفط العالمي وتحليل تطورات أسعار الصرف العالمية مقارنة بالدينار الجزائري.

## المقدمة العامة

### ➤ حدود الدراسة:

✓ **الحدود الزمانية للدراسة:** تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في دراسة تقلبات أسعار النفط العالمي وسعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000 الى 2020.

✓ **الحدود المكانية للدراسة:** تتمثل الحدود المكانية للدراسة في دراسة أسعار النفط وعلاقته بصرف الاقتصاد الوطني على مستوى الجزائر.

### ➤ الدراسات السابقة:

نظرا لما يكتسبه موضوع تغيرات سعر الصرف من أهمية بالغة، دفع الكثير من الباحثين للمساهمة في اثناء هذا الموضوع نذكر على سبيل المثال:

1. بورابة ايمان، **الموازنة العامة و علاقتها بتقلبات أسعار المحروقات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2020-2021 ، حيث تم تقسيم البحث الى أربعة فصول: الفصل الأول تطرقت الباحثة الى تقلبات أسعار البترول و اهم العوامل المحددة له ، الفصل الثاني كان عبارة عن مفاهيم عامة حول الموازنة العامة للدولة ، الفصل الثالث تناول التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر ، اما الفصل الرابع و الأخير حاولت به الطالبة تحليل وضعية الموازنة العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار المحروقات في الفترة (2000-2018).

2. بلهوشي عبد المومن، طواهري انيس، **اثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف** ، دراسة حالة الدينار الجزائري في الفترة ( 2006-2018 )، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، 2019-2020، تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول : الفصل الأول اطار نظري و عموميات حول النفط ، الفصل الثاني تطرق للباحثين الى اقتصاد سعر الصرف من تعريفه و ماهيته الى اهم الأنظمة و النظريات و أيضا سوق الصرف الأجنبي ، اما الفصل الثالث ابرز الباحثين أسعار النفط و اثرها على سعر صرف الدينار الجزائري بصفة عامة .

3. مخلوف الهام، **أثر تغيرات أسعار البترول على تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2020-2021، أنجزت الدراسة في فصلين: الفصل الأول تضمن الإطار المفاهيمي للكتلة النقدية وأسعار البترول، اما الفصل الثاني تناولت فيه الباحثة دراسة تحليلية وإحصائية لاثار تغيرات أسعار البترول على تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2019.

## المقدمة العامة

### ➤ هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول بالإضافة الى المقدمة والخاتمة.

الفصل الأول: تناول عموميات حول أسعار النفط وقسم بدوره الى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول الإطار النظري للنفط، اما المبحث الثاني تضمن اهم المفاهيم حول أسعار النفط، في حين اتى المبحث الثالث للتحدث حول اهم العوامل المحركة لاسعار النفط في السوق العالمية.

الفصل الثاني: تطرقنا في هذا الفصل الى الإطار النظري لسعر الصرف من خلال ثلاث مباحث كانت كالتالي:

المبحث الأول تضمن عموميات حول سعر الصرف، في حين تضمن المبحث الثاني أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له، اما المبحث الثالث تناولنا فيه سوق الصرف الأجنبي.

الفصل الثالث: تمثل الفصل الثالث دراسة تطبيقية لحالة الجزائر، وتم التطرق فيه الى ثلاث مباحث كانت كالتالي:

المبحث الأول: تمثل في مدخل عام للنفط في الجزائر، الفصل الثاني تطرقنا فيه الى واقع سعر الصرف في الجزائر، المبحث الثالث والأخير قمنا فيه بتحليل احصائي لاثر تغيرات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2020).

الفصل الأول:

الإطار النظري حول اسعار النفط

## الفصل الأول: الإطار النظري حول اسعار النفط

تمهيد:

عرف النفط منذ ظهوره بكونه مورد أساسي لإنتاج الطاقة في العالم وثروة تقوم عليها اقتصاديات الدول التي تعتمد على العوائد النفطية ومنها الجزائر، هذه الأخيرة استفادت من مداخيل النفط بعد ارتفاع أسعاره، مما منحها حالة مادية جيدة قامت باستثمارها من خلال مجموعة من المشاريع التنموية والتي تعد من بين استراتيجيات التي يمكن لأي دولة الاعتماد عليها في اقتصادها.

هذه الأهمية جعلت من النفط الخام السبب الجوهري لجل الخلافات والأزمات التي حلت بالعالم منذ نهاية القرن التاسع العاشر إلى يومنا هذا، ولعلنا نقول بدقة أكبر أن سعر النفط ظل نقطة مد وجزر بين الدول المنتجة التي أغلبها من الدول النامية الساعية دوماً إلى الوصول بأسعار النفط إلى مستويات تضمن لاقتصاداتها النمو والازدهار، ومن جهة أخرى الدول المستهلكة التي أغلبها من الدول الصناعية والساعية من جهتها إلى النزول بأسعار النفط الخام إلى المستوى الذي يؤمن وفرته دون أن يرهقها مالياً.

لذلك واثراء للموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: الإطار النظري للنفط.

المبحث الثاني: ماهية أسعار النفط.

المبحث الثالث: مراحل الصناعة النفطية ومشتقاتها.

### المبحث الاول: الإطار النظري للنفط

اعتبر النفط من اهم الاكتشافات التي توصل اليها الانسان منذ زمن طويل كما انه المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور الانتاجين الزراعي والصناعي في العالم المعاصر، وأصبح عنصر من عناصر الحياة اليومية لتعدد استخداماته ومرونة منتوجاته حيث تحول الى سلعة استراتيجية تتحكم بمصير العالم واقتصاداته. (العربي العربي، 2021، صفحة 33)

كلمة نفط يقصد بها الهيدروكربونات السائلة فهي مرادفة لكلمة زيت الصخر و تعني Petroleum و تستعمل كذلك لتشمل الغاز الطبيعي naturel gaz و اصل كلمة بترول هو زيت oléum + petro وهي كلمة لاتينية اي بمعنى زيت الصخر ، و يعتبر البترول مادة مركبة و مادة بسيطة في نفس الوقت فمن ناحية انه مادة بسيطة فهو يتكون من جزأين فقط هما الهيدروجين و الكربون ، اما من ناحية انه مادة مركبة فهذا راجع الى مشتقاته حيث انها تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها اذ ان كل جزء يتألف من ذرات و تحدد خصائص هذه المادة بالذرات التي تقوم بعملية الاتحاد لتكون جزئيتها.

### المطلب الاول: أصل النفط ومراحل صناعته

#### الفرع الأول: أصل النفط

لم يتفق الجيولوجيون في تحديد أصل البترول وكيفية تجمعته وتكونه وانقسموا الى قسمين:

#### أولاً: النظرية العضوية

يعتقد رواد ومؤيدو هذه النظرية ان البترول تكون من بقايا كائنات عضوية ماتت منذ ملايين السنين واستقرت بقاياها في قاع المحيط، ثم تعرضت الى درجات حرارة مرتفعة جدا وضغوط متزايدة مما ادى الى تكون صخور رسوبية، ثم حدثت تفاعلات كيميائية كانت نتائجها تكون مادة شمعية تسمى الكيروجين وعندما تسخن هذه المادة بدرجات حرارة اعلى من 100° تفصل الى سائل (زيت) و (غاز الغاز الطبيعي).

#### ثانياً: النظرية الغير عضوية

يرى أنصار هذه النظرية ان أصل البترول راجع الى تفاعل أحد مكونات القشرة الارضية وهو كبريد الحديد مع الرطوبة (بخار الماء )، ونتج عن هذا التفاعل مادة تسمى الأستيلين تحولت الى قطرات زيتية بمرور الزمن، وعليه فالبترول متواجد في مكامن الصخور النارية والمتحولة وليس في الصخور الرسوبية حسب النظرية العضوية. والخلاصة ان أكثر النظريات قبولاً في تفسير أصل البترول وطرق هجرته وتجمعه هي النظرية العضوية وهذا بشهادة علماء الجيولوجيا واهل الاختصاص.

#### الفرع الثاني: التجمعات النفطية

ان النفط متواجد في كل انحاء العالم لكن الاختلاف يكمن في النوعية والكمية ولكل منطقة في العالم خصوصياتها الجيولوجية، ويمكن تقسيم هذه التجمعات البترولية او المكامن على أساس احجامها كالآتي:

## الفصل الأول: الإطار النظري حول اسعار النفط

### أولاً: المشاهدات النفطية

هي التي يمكن ملاحظتها بالعين المجردة او عن طريق الاستعانة بالأشعة فوق البنفسجية عند عملية فحص الصخور اثناء عمليات التنقيب. (سفيان عمراني ، 2018، الصفحات 20-21)

### ثانياً: تجمعات الغاز الطبيعي

بعد ان يتكون البترول في الصخور الرسوبية وبسبب ان هذه الصخور مسامية يبدأ النفط في الهجرة الى طبقات أخرى حتى يجد حائلاً يمنعه من مواصلة حركته، مما يؤدي الى تجمع البترول في عدة أماكن تسمى المصائد او المكامن الصخرية وتقسم كالآتي:

أ. البركة النفطية:

وهي أصغر وحدة هيدروكربونية من كل النواحي سواء من ناحية القيمة الاقتصادية او من ناحية الحجم وهي عبارة عن تجمع من الزيت والغاز او أحدهما فقط. (سفيان عمراني ، 2018، صفحة 22)

ب. الحقل النفطي:

هو مكان يكثر فيه آبار النفط لاستخراج النفط الخام من باطن الأرض، تصل مقاييس حقل النفط أحياناً بطول عدة مئات الكيلومترات تحت الأرض، تنصب عليها أبراجاً لحفر الآبار لاستخراجه، تنصب على حقل البترول منشآت للاستخراج، والتكرير، والتصنيع ونقل النفط ويوجد نحو 43.000 من حقول البترول المعروفة في العالم. ويعتقد أن نحو 94% من كمية النفط في العالم قد تم العثور عليها وهي تتركز في نحو 1500 حقل. (وكبيديا الموسوعة الحرة ، 2023)

ت. المقاطعة النفطية:

ان مجموعة من الحقول البترولية متقاربة تمثل مقاطعة او حوض بترولي مثل حوض الخليج العربي الذي يضم حقول بترول في كل من السعودية والعراق وإيران. (سفيان عمراني ، 2018، صفحة 22)

### المطلب الثاني: خصائص ومميزات النفط

#### الفرع الأول: خصائص النفط

إن خصائص سلعة النفط ترتبط بطبيعتها أو كيفية استغلالها مما تكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها إلى جانب استثمارية تعاضد قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع ومن أبرز مميزاتنا: (بوزرية نحلة ، بوجيت هاجر ، 2019-2020، صفحة 11)

- ✓ يتميز النفط بكونه مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضيف عليه طبيعة دولية وأهمية خاصة،
- ✓ يعتبر النفط مصدر نافذ يتناقض بكثافة استخدامه،
- ✓ تتعدد المشتقات النفطية بحيث تبلغ 2600 منتج،
- ✓ يعد النفط المصدر الرئيسي للطاقة، حيث يعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد، مما يشكل

زيادة الاعتماد عليه،

## الفصل الأول: الإطار النظري حول اسعار النفط

- ✓ تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية،
  - ✓ تعد صناعة النفط من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، الأمر الذي لا يتيح للأفراد بصفة عامة أو للدول المختلفة بصفة خاصة أن تغامر فيها،
  - ✓ تتميز صناعة النفط بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها كما تتميز بالطبيعة التكاملية رأسياً وأفقياً،
- مما يميز نشاط الشركات النفطية بالاندماج والتكامل، ويترتب على ذلك أن تلك القوى الرأسمالية تسيطر على جميع العمليات النفطية ابتداءً من البحث والتنقيب ثم الاستخراج مروراً بالنقل والتكرير ثم التسويق، ذلك تشابك هذه الصناعة مع الصناعات البتروكيميائية التي أضيفت إلى نشاط هذه الشركات، ومن جانب آخر لا يقتصر الاستثمار النفطي على ذلك، بل يتعداه إلى الاهتمام بمصادر الطاقة الأخرى.

### الفرع الثاني: مميزات النفط

تغطي السلعة البترولية بمميزات اكسبتها أهمية من ناحية نفعها وكذلك قدرتها التنافسية مع السلع البديلة ونذكر اهم المميزات:

#### أولاً: الميزة الإنتاجية

تتميز السلع البترولية بارتفاع انتاجياتها، وهذا راجع الى ان النشاط الصناعي البترولي يعتمد على أساليب انتاج واستغلال متطورة فنيا وتكنولوجيا، إضافة الى ان تكاليف الإنتاج منخفضة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وعليه كلما انخفضت تكاليف العمل انخفضت التكلفة الاجمالية للإنتاج.

#### ثانياً: ميزة الاستعمال الواسع

يتم استعمال البترول في مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية مثل: الصناعة والزراعة مما جعل البترول سلعة حيوية للاقتصاد العالمي إضافة الى مشتقات التي تصل الى 80 ألف سلعة تدخل في كل مظاهر الحياة المعاصرة.

#### ثالثاً: ميزة مرونة الحركة النفطية

يقصد بهذه الميزة سهولة نقل البترول من مراكز الإنتاج الى مناطق الاستعمال و الاستهلاك حتى لو كانت بعيدة، وهذا بسبب الطبيعة السائلة للبترول وسهولة تخزينه لفترات طويلة دون تعرضه للتلف. (سفيان عمراي، 2018، الصفحات 24-25)

### المطلب الثالث: مراحل الصناعة النفطية ومشتقاتها

#### الفرع الأول: تعريف الصناعة النفطية

تعتبر الصناعة النفطية مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات المتعلقة باستغلال الثروة النفطية سواء بإيجادها خاماً أو تحويلها إلى منتجات سلعية صالحة وقابلة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان، وهي كغيرها تمر بمجموعة من المراحل تتمثل في مرحلة البحث والتنقيب والاستخراج أو الإنتاج البترولي، النقل، المعالجة والتكرير، التسويق والتوزيع، التصنيع البتروكيمياوي. (هنيدة بوبكر، 2012-2013، صفحة 7)

## الفصل الأول: الإطار النظري حول اسعار النفط

### الفرع الثاني: مراحل الصناعة البترولية

#### أولاً: مرحلة البحث والتنقيب

وهي اول مراحل الصناعة البترولية تهدف الى معرفة تواجد الثروة البترولية وتحديد أماكنها جغرافيا وجيولوجيا في طبقات الأرض كما تقوم بتقدير كمياتها وأنواعها ونوعيتها مهما تنوعت وتعددت طرق البحث والتنقيب عنه.

#### ثانياً: مرحلة الاستخراج او الإنتاج البترولي

تهدف هذه المرحلة الى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعها الى سطح الأرض لكي يتم نقله وتصديره وتصنيعه داخل البلد او خارجه.

#### ثالثاً: مرحلة النقل البترولي

وهي المرحلة الهادفة إلى نقل البترول أو الغاز من مناطق إنتاجها إلى مناطق تصديرها أو تصنيعها التكريري عن طريق النقل البري (أنابيب، السيارات الكبيرة.....) أو النقل البحري (بواخر).

#### رابعاً: مرحلة التكرير البترولي

تهدف هذه المرحلة إلى تصنيع البترول في المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية البترولية المتنوعة الخفيفة كالبنزين والكيروسين وثقيلة كالإسفلت والشمع ويطلق على هذه المرحلة بمرحلة الصناعة التحويلية، وأهم عمليات التكرير تتمثل في:

أ. التقطير: وهو اول عملية يمر بها البترول الخام اثناء معالجته

ب. تكسير وتذيب كيميائي: تتمثل هذه العمليات في تغيير التركيب الجزيئي لبعض المواد الناجمة عن التقطير بغرض الحصول على نسبة أكبر من المواد الخفيفة وإعطائها خصائص كيميائية تستجيب لمتطلبات السوق.

ت. التنقية: تسمح بإزالة بعض الشوائب التي تحتوي عليها المواد المحصل عليها بعد هذه المعالجات المختلفة.

#### خامساً: مرحلة التسويق

والتي تتكامل وتترابط مع المراحل السابقة لتكون ما يعرف بالنشاط الاقتصادي تهدف الى تصريف وتوزيع السلع البترولية سواء كانت خام او منتجات بترولية.

#### سادساً: مرحلة التصنيع البتروكيميائي

هي صناعة ثقيلة كونها مادة أولية، لكن هناك من يدرجها ضمن المراحل السابقة نظرا لتربطها واعتماد النشاط الصناعي كله على المادة وهناك من يرى العكس نظرا للاستقلالية والانفصال بين تلك المراحل. (هنيدة بوبكر ، 2012-2013، صفحة 7)

## الفصل الأول: الإطار النظري حول اسعار النفط

### الفرع الثالث: مشتقات الصناعة النفطية

تدخل مشتقات البترول في انتاج الطاقة المطلوبة لعمل المصانع وتحرك وسائل نقل الافراد والسلع وتدخل بعض المشتقات حتى في صناعة المبيدات المستعملة في الزراعة، وبالتالي نستنتج انه لا يوجد اقتصاد دون بترول وبعد تكرير هذا الأخير يعطينا منتجات مهمة في الحياة اليومية: (سفيان عمrani ، 2018 ، صفحة 30)

الديزل: يستخدم كوقود للسفن والقطارات والمحركات

الكيروسين: ويستخدم كوقود للطائرات

الغازولين: يستخدم كوقود للشاحنات والسيارات

زيوت التشحيم: تستخدم لتزييت المحركات وآلات المصانع

الاسفلت: يستخدم في رصف الشوارع وعزل الاسطح

### الجدول رقم (01): المشتقات المستخرجة من برميل نفط

النسبة المئوية%	المادة المشتقة
51.40	البنزين
15.30	الديزل(المازوت)
12.60	وقود الطائرات(الكيروسين)
08.20	غازات مختلفة جافة وسائلة
05.50	فحم كوك
03.30	وقود للسفن والمصانع ومحطات الكهرباء
01.90	اسفلت ومواد مشابحة
00.90	زيوت للتشحيم
01.40	منتجات أخرى
%100	المجموع

المصدر: (سفيان عمrani ، 2018 ، صفحة 30)

## الفصل الأول: الإطار النظري حول اسعار النفط

### المبحث الثاني: ماهية أسعار النفط

إن اقتصاديات البلدان النفطية وخاصة الدول النامية أصبحت رهينة لتذبذب أسعار النفط في السوق العالمية، من خلال المنظمات الدولية التي لها سلطة تحديد الأسعار التي تعتمد على عدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية مثل العوامل الجيوسياسية والنظامية.

### المطلب الأول: مفهوم أسعار النفط

يعد البترول كغيره من السلع، لذا سعره يتحدد وفق الطلب والعرض، كما تساهم العديد من الأحداث الاقتصادية والسياسية في التغيرات السعرية له.

### الفرع الأول: تعريف سعر النفط

تتعدد تعريف أسعار النفط نذكر منها:

التعريف الأول: يعرف سعر النفط على أنه " قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين"، كما يعرف أيضا بأنه " سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرا عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس"، كما يكن تعريفه على أنه " مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي 159 لتر ويعادل الطن المتري 7-8 براميل حسب كثافة النفط."

التعريف الثاني: السوق النفطي هو السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب في الغالب، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم هذه السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية الكبرى. (قصورى سهام، علي كاسي زينب، 2020-2021، صفحة 07).

## الفصل الأول: الإطار النظري حول اسعار النفط

### الفرع الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط

تماما مثل أغلب المنتجات الأساسية الأخرى الموجودة في الأسواق، تشهد أسعار النفط الخام تقلبات كبيرة تتراوح بين فترات النقص الشديد وارتفاع الطلب وزيادة الأسعار من جهة، وفترات زيادة العرض وانخفاض الطلب وهبوط الأسعار من جهة أخرى.

ويرجح أن تدوم "دورات سعر" النفط الخام هذه عدة سنوات، اعتمادا على متغيرات على غرار الطلب على النفط وكمية النفط المكتشفة ومعالجته وبيع المنتجين الرئيسيين له.

وقال الكاتب أليكس كيماني، في تقرير بموقع "أويل برايس" الأميركي، إنه منذ الأيام الأولى للإنتاج التجاري في باكو بأذربيجان، نجم عن الأحداث الاقتصادية والسياسية والتطورات التكنولوجية والتغيرات في صناعة النفط تقلب في الأسعار، ما زال مستمرا إلى الآن.

### أولا: بداية حمى الذهب الأسود (1800 – 1869)

تعود جذور صناعة النفط الحديثة إلى باكو، حيث أنشئت أول مصفاة تجارية في سنة 1837 لتقطير النفط إلى بارافينات لاستخدامه لأغراض التدفئة والإضاءة.

وفي الواقع، غرق أول بئر نفط حديث بباكو في سنة 1846، حيث بلغ عمقه 21 مترا، ويمثل الحقل النفطي الواحد أكثر من 90% من الإنتاج العالمي، حيث وجد أغلب النفط طريقه إلى إيران.

وسرعان ما شهد العديد من آبار النفط التجارية المصير ذاته بولندا 1854، وبوخارست في رومانيا 1857، وأونتاريو في كندا 1858 وبنسلفانيا في أميركا 1859.

وكانت ولاية بنسلفانيا أول مركز لحمى التنقيب عن الذهب الأسود، حيث أنتجت حوالي 50% من الإنتاج العالمي للنفط، وارتفعت أسعار النفط بسرعة كبيرة من 0.49 دولار للبرميل سنة 1861 إلى 6.59 دولار للبرميل سنة 1865، وهو ما يمثل ارتفاعا هائلا بنسبة 1245% في غضون أربع سنوات فحسب.

### ثانيا: ثورة السيارات (1870-1913)

في الوقت الذي يزعم فيه بعض علماء الاقتصاد أن صناعة النفط الحديثة لم تبدأ إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من خلال إطلاق "خطة مارشال"، حيث كان جزء منها بمثابة اتفاق البيع المشروط لجميع اللاعبين، يجادل آخرون بأن تأسيس شركة ستاندرد أويل لمالكها جون دافيسون روكفلر في سنة 1870 في ولاية أوهايو منصة انطلاق حقيقية لهذه الصناعة (الجزيرة نت، 2022).

### ثالثا: صعود شركات النفط الكبرى (1901 – 1911)

أفاد الكاتب بأن من المحتمل أن يعود أصول الكثير من شركات النفط الحديثة إلى أوائل القرن العشرين، فقد أدى اكتشاف النفط في سبيندلتوب في ولاية تكساس إلى تأسيس شركة تكساكو وشركة غولف أويل في سنة 1901، كما أدت الضغوط التنافسية المتزايدة إلى اندماج شركة شل ورويال داتش سنة 1907 لتكوين شركة رويال داتش شل. وتأسست شركة "بي بي"، المعروفة سابقا باسم شركة النفط الأنغلو إيرانية، سنة 1908 عقب اكتشاف النفط في إيران. وظهرت أيضا شيفرون وأكسون وموبيل (أصبحت الآن أكسون موبيل) سنة 1911 إثر انفصال شركة ستاندرد أويل، في أعقاب قرار مكافحة الاحتكار الصادر عن المحكمة العليا الأمريكية. وواصلت شركات النفط السبع الكبرى السيطرة على 85% من احتياطي النفط في العالم خلال سنواتها الذهبية في سبعينيات القرن الماضي.

### رابعا: اكتشافات النفط والحروب والأزمات (1914 – 1949)

إن اكتشاف النفط بولاية أوكلاهوما سنة 1912 يعتبر علامة فارقة من حيث صناعة النفط الأمريكية، خاصة وأن المنطقة أضحت واحدة من أهم حقول النفط بالبلاد. والجدير بالذكر أنها أصبحت أيضا نقطة تسوية لسعر نفط خام غرب تكساس الوسيط، وهو مؤشر عالمي رئيس لأسعار النفط. فيما شهدت العقود الأربعة والنصف التالية اضطرابا، واتسمت هذه الفترة بسلسلة من الحروب الكبرى والأزمات الاقتصادية، التي كان لها تأثير مهم على أسعار النفط.

ومثل اكتشاف النفط شرق تكساس سنة 1930 أحد أبرز النقاط في هذه الفترة نظرا لأنه ساعد في خلق وفرة نفطية تزامنت مع الكساد الكبير الذي تسبب تبعا لذلك في انخفاض الأسعار من 1.19 دولار سنة 1930 إلى 0.65 دولار سنة 1931. وتماما كما حصل خلال الحرب العالمية الأولى، حفرت بداية الحرب العالمية الثانية دفع وتعزيز أسعار الطلب، ومع ذلك كان التأثير أقل حدة هذه المرة بسبب المعروض العالمي الوفير.

### خامسا: معركة للسيطرة على الإنتاج (1950 – 2003)

بشرت نهاية الحرب العالمية الثانية بفترة بذل فيها العديد من الدول جهودا متضافرة للسيطرة على إنتاج النفط العالمي، إلى جانب تأمين العديد من الحكومات لبنيتها التحتية للنفط. وفي الفترة الممتدة بين سنة 1950 و1990، أممت كل من إيران واندونيسيا والسعودية صناعاتها النفطية جزئيا. وانبثقت أزمة السويس التي شهدتها مصر بين سنة 1956 و1957 حينما تم تأمين هذه القناة التي يتدفق من خلالها حوالي 5% من نفط العالم.

ومع ذلك، ظهرت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بصفتي أكبر الدول المؤثرة من حيث التحكم بالإنتاج.

## الفصل الأول: الإطار النظري حول اسعار النفط

وفي أواخر الخمسينيات، بدأ الاتحاد السوفيتي في غمر السوق بالنفط الزهيد مما دفع بالشركات الكبرى إلى خفض الأسعار في محاولة للحفاظ على قدرتها التنافسية.

واستجابة لهذه التطورات، تعاونت السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا وأنشأت منظمة أوبك باعتبارها وسيلة لتقليل المنافسة بين بلدانهم ولتحقيق تأثير أكبر في التحكم بالعرض. وواصلت أوبك توسيع عضويتها على مدار العقدين التاليين. وفي الفترة بين سنة 1960 و1976، تحكّم معظم هذه البلدان في احتياطياتها النفطية عن طريق شراء أسهم شركات النفط الكبرى أو الاستحواذ عليها بالقوة. (الجزيرة نت، 2022)

في تلك الفترة، وقع اكتشاف النفط في بحر الشمال في منطقة خاضعة لسيطرة المملكة المتحدة والنرويج. كذلك، خفضت إيران الإنتاج خلال الثورة الإيرانية (1978 – 1979) والحرب الإيرانية العراقية في فترة ما بين 1980 – 1988، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى 36.83 دولارا.

في المقابل، انخفضت الأسعار مرة أخرى بسبب تذبذب الطلب فضلا عن رفع الاتحاد السوفيتي (سابقا) الإنتاج، الذي أصبح أكبر منتج في العالم في سنة 1988.

### سادسا: التصديع المائي والبيئة المتغيرة (2003- حتى الوقت الحاضر)

أدى اجتياح الولايات المتحدة للعراق لظهور شكوك تتعلق بحجم الإمدادات، وازداد الأمر تعقيدا مع النمو الهائل في الطلب من قبل آسيا والصين، ونتيجة إلى ذلك ففزت الأسعار من 28.38 دولارا للبرميل في يوليو/تموز سنة 2000، إلى 146.02 دولارا في يوليو/تموز سنة 2008.

والتصديع المائي أو التكسير الهيدروليكي هو تقنية يتم من خلالها استخراج النفط والغاز عبر تكسير الصخور بشكل اصطناعي باستخدام السائل المضغوط.

كما انخفضت الأسعار بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 قبل العودة للارتفاع من جديد. وفي السياق، تسبب الربيع العربي لسنة 2011 في نقص الإمدادات وساعد في رفع الأسعار إلى 126.48 دولارا للبرميل.

وعلى صعيد آخر، غيرت التطورات التكنولوجية الأخيرة بشكل كبير المشهد العالمي للنفط. ودفعت تقنية التصديع المائي الولايات المتحدة إلى صدارة القائمة مرة أخرى، مما قلص من تأثير منظمة أوبك وخفض الأسعار.

وأدت الفوائض في السوق من الصخر الزيتي الأمريكي إلى انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية، من 114.84 دولارا للبرميل في يونيو/حزيران سنة 2014، إلى 28.47 دولارا في يناير/كانون الثاني سنة 2016.

ونتيجة لذلك، انتعشت الأسعار نوعا ما لكنها لم تقترب أبدا من المستويات التي شهدتها خلال العقد الماضي.

لكن مع استمرار ارتفاع مستويات إنتاج الصخر الزيتي وضعف الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن تظل الأسعار منخفضة مع إمكانية بلوغ متوسط الأسعار 66 دولارا للبرميل سنة 2019، و65 دولارا للبرميل سنة 2020. (الجزيرة نت، 2022)

## الفصل الأول: الإطار النظري حول اسعار النفط

### الفرع الثالث: أنواع سعر النفط

تشير أسعار النفط الخام إلى قيمة النقدية لبرميل النفط بالمقاس الأمريكي لذلك نجد عدة أنواع لأسعار النفط منها المعمول به في السوق ونذكر منها:

#### أولاً: السعر المعلن

هو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات النفطية في كارتل الشقيقات السبع محسوبا بالدولار الأمريكي، وقد ابتدأ العمل بالسعر المعلن منذ عام 1880 عندما أعلنت شركة ستاندرد ويل نيوجرسي عن سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر ثم استمر العمل بهذا النوع من الأسعار داخل الولايات المتحدة وخارجها، والمعروف أن الأسعار الرسمية التي تعلنها الدول النفطية تأتي في إطار السعر الرسمي المعلن (نبيل جعفر عبد الرضا، 2011، صفحة 103)

#### ثانياً: السعر المتحقق

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات يتفق عليها البائع والمشتري كحسم نسبة مئوية من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع. والسعر المتحقق فعلا هو عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات الممنوحة من طرف البائع للمشتري.

#### ثالثاً: سعر الاشارة

اعتمد سعر الاشارة للتعبير عن قيمة النفط بين بعض الدول المنتجة والشركات النفطية الأجنبية من أجل توزيع العوائد النفطية بين الطرفين، هو سعر يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر وسيط بين الأسعار المعلنة والمتحققة، وبدأ تطبيق هذا السعر خلال فترة الستينات واعتمد في الكثير من الدول النفطية على غرار الجزائر التي طبقت مع فرنسا عام 1965.

#### رابعاً: السعر الضريبي

يمثل هذا السعر في واقع الامر، الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات التي عقدتها مع حكومة الاقطار المنتجة للنفط المعنية؛ وفي نفس الوقت يعتبر هذا السعر القاعدة التي تركز عليها الاسعار المتحققة في السوق النفطية؛ اذ ان بيع النفط الخام بأقل من هذا السعر يعنى الخسارة بطبيعة الحال.

#### خامساً: السعر الفوري

برز هذا السعر في السوق نهاية عام 1978؛ وما هو الا سعر الصفقات الفورية غير المتقاعد عليها مسبقا والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء؛ وتكون هذه الاسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائد في السوق يوم اجراء عملية البيع والشراء. (بوزريبة نحلة ، بوجيت هاجر ، 2019-2020، الصفحات 16-17)

## الفصل الأول: الإطار النظري حول اسعار النفط

### سادسا: السعر الحقيقي

سعر البترول الحقيقي أو ما يسمى سعر البترول بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير البترول مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس، وعليه فإن سعر البترول هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من البترول خلال مدة زمنية معينة.

### سابعاً: السعر الإسمي

وهو يمثل القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبأ ر عنه بالدولار فنقول مثلاً أن سعر الأوبك يساوي 80 دولار للبرميل.

### ثامناً: الأسعار الآجلة

وتعني الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الان على أن يسلم النفط الخام في فترة مستقبلية محددة (بوزنية محلة ، بوجيت هاجر ، 2019-2020، الصفحات 17-18)

### المطلب الثاني: تطور السوق النفطية والية التسعير

#### الفرع الأول: عموميات حول السوق النفطي

#### أولاً: مفاهيم حول السوق البتروبي

السوق البتروبية هو سوق يتم فيها تبادل مصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول ويتحكم في هذا السوق قاعدة العرض والطلب التي تدرج في العوامل الاقتصادية إضافة الى عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية وحتى العوامل المناخية، دون ان نهمل تضارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين والشركات البتروبية الكبرى.

#### ثانياً: التطور التاريخي لسوق النفط العالمي

تأثرت السوق البتروبية بمتغيرات الأوضاع الاقتصادية والسياسية منذ نشأت الصناعة البتروبية في أواخر القرن التاسع عشر الى غاية يومنا هذا، وعليه سوف نقوم بعرض مراحل تطور السوق البتروبية:

أ. خلال الفترة (1850-1880):

ظهرت الصناعة البتروبية منذ اكتشاف البترول سنة 1859 بالولايات المتحدة الامريكية ومع زيادة الاكتشافات وصل الإنتاج الى حوالي 30 مليون برميل سنة 1880، وشهدت هذه الفترة ظهور العديد من المنتجين مما أدى الى منافسة شرسة أدت الى زوال بعض الشركات واتحدت شركات أخرى مع بعضها البعض. (سفيان عمري ، 2018، صفحة 33)

ب. خلال الفترة (1880-1960):

تختلف هذه الفترة عن سابقتها حيث تميزت بظهور ما يسمى بالاحتكار وهذا بسبب سيطرت خمس شركات كبرى على هذه الصناعة، وانتقلت هذه السيطرة الى السوق البتروبية العالمية وهذا بتحكمها في عمليات الحفر والاستكشاف والنقل والتوزيع

## الفصل الأول: الإطار النظري حول اسعار النفط

وحتى التسعين ففي سنة 1991 برزت ثلاث شركات أمريكية احتكارية هي (ستاندرد اوف، نيوجرسي، وشركة كاليفورنيا) حيث اعتمدت هذه الشركات على ما يسمى بظاهرة " التركيز الاحتكاري للنفط " او " احتكار القلة ". ومع التطور التكنولوجي وطرق البحث إضافة الى ظهور مناطق مهمة مثل فنزويلا والشرق الأوسط ارتفع حجم احتياطي هذه الشركات الاحتكارية، وعرفت هذه الفترة في 01 سبتمبر 1927 عقد اتفاقية " اكنافاري " بين هذه الشركات التي أطلق عليها اسم " الشقيقات السبع " وتنص هذه الاتفاقية على تقسيم منابع البترول في العالم، والعمل على التحكم في الأسعار مما أدى الى تشكيل الكارتل البترولي وبهذا أصبحت السوق البتروولية محتكرة من طرف الشركات الخاصة " الشقيقات السبع " في ظل ضعف الدول المنتجة للبترول.

ث. خلال الفترة (1960-1973) منذ تأسيس الأوبك حتى أزمة 1973:

في عام 1959 قامت الشركات الأجنبية بتخفيض أسعار البترول العربي حتى وصل سنة 1960 سعر البرميل 1.8 دولار رغم مطالبة الدول المصدرة للبترول برفع الأسعار مما عجل بظهور صراع بين الدول المصدرة للبترول من جهة و بين الكارتل النفطي من جهة أخرى، و تجلّى هذا الصراع في انشاء منظمة الدول المصنعة للبترول (الأوبك)، و في ظل هذا التنظيم عملت الدول صاحبة الثروة على فرض منطقتها و الحفاظ على ثروتها و مصالحها و ذلك بالعمل على رفع الأسعار و استقرارها بما يخدم مصالحها، وكانت اتفاقية طهران 1970/02/24 تهدف الى تحديد السعر رفقة الشركات البتروولية الكبرى.

الا انه بعد 1973 قررت الدول العربية المنخرطة في منظمة الأوبك منفردة وقف تصدير النفط احتجاجا على دعم حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني، وبالتالي انتهت الفترة التي تحدد فيها الشركات الكبرى أسعار النفط.

ث. خلال الفترة (1973-1981):

عرفت هذه المرحلة تغيرا قويا في سوق البترول حيث سيطر على السوق العارضون للبترول بعد 1973، وكان لمنظمة الأوبك دور كبير جدا في تحيين دور الشركات النفطية الكبرى أي الشركات الاحتكارية وتم التقليل من سيطرتها على السوق العالمية، وظهر هذا من خلال النتائج التالية:

1. قامت منظمة الأوبك بالتأثير على أسعار البترول وارتفعت من حوالي 2 دولار للبرميل الى أكثر من 8 دولار للبرميل أي تضاعف أسعار السعر أربع مرات سنة 1973 والى 30 دولار سنة 1980 والى 34 دولار سنة 1981.

2. حظرت الأوبك تصدير البترول الى الولايات المتحدة الامريكية وهولندا سنة 1973.

3. انخفاض أرباح الشركات العالمية بسبب موجة التأمينات في الدول المصدرة للبترول. (سفيان عمري، 2018، صفحة 34)

ج. خلال الفترة (1981-2015):

عرفت هذه الفترة بعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والامني خاصة مع ظهور ما يسمى بالعمولة والتي اثرت على صناعة البترول وكذلك على السوق العالمية حيث أصبحت هذه الأخيرة تضم عددا أكبر من المنتجين والمستهلكين فأصبحت سوق

## الفصل الأول: الإطار النظري حول اسعار النفط

- تنافسية، وهذا ما أدى الى ظهور خلل بين عرض البترول والطلب عليه دون ان تحمل الامدادات البترولية من خارج منظمة الأوبك وبالتالي لم تستقر الأسعار بل كانت متقلبة ففي سنة 1986 حدث ما يسمى بالأزمة النفطية العكسية إضافة الى:
- سقوط النظام الاشتراكي الاتحاد السوفياتي سابقا 1991. (سفيان عمراي ، 2018، الصفحات 34-35)
  - ظهور نظام اقتصادي عالمي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يسمى النظام الراس المالي وهذا في أواخر القرن الماضي.
  - تميزت سنة 2004 بزيادة الطلب العالمي على البترول وهذا راجع لانخفاض الامدادات من طرف بعض الدول الأعضاء في الأوبك مثل العراق بعد غزوها 2003 وكذلك حدوث اضطرابات في نيجيريا أكبر مصدر للبترول في افريقيا دون تحمل ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على منظمة الأوبك حيث كان سعر البرميل حوالي 11.28 دولار للبرميل وارتفع في أواخر 2004 ليصل 75.35 للبرميل.
  - قفزت أسعار البترول الى مستويات عالية خاصة في يونيو 2008 حيث سجل سعر البترول ما يقارب 148 دولار للبرميل وانخفض في شهر أكتوبر من نفس السنة ليصل السعر اقل من 90 دولار للبرميل.
  - عرفت 2015 تقلبات شديدة في أسعار البترول حيث وصل سعر البرميل في شهر ديسمبر 37 دولار للبرميل. (سفيان عمراي ، 2018، الصفحات 36-37)

### الفرع الثاني: أنواع الأسواق النفطية

هناك نوعان هما:

#### أولاً: الأسواق الفورية (الأسواق الانية او الحرة)

تعرف هذه الأسواق على انها أماكن محددة تتم فيها صفقات بيع البترول، والتي لا تتجاوز مدتها 15 يوم وتتميز هذه السوق بالتراضي أي لا يوجد بنك يسجل هذه الصفقات وتعرف كذلك انها سوق حرة يتم فيها تبادل السلع البترولية يوميا، هذا من اجل التخلص من الفائض البترولي حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب ومنه تستقر الأسعار.

ومن المعروف انه عند ارتفاع الطلب ترتفع الأسعار والعكس صحيح وظهر هذا النوع من الأسواق منذ ظهور عملية التسويق، ويكون فيها التبادل عن طريق التفاوض لشراء او بيع النفط او مشتقاته وتتم هذه العملية عن طريق الهاتف او شبكة الانترنت، ويعتبر سوق روتردام بهولندا من اهم الأسواق الفورية في العالم، يختلف السعر المرجعي من سوق لأخر فمثلا أسواق أوروبا تعتمد على سعر البرنت كسعر مرجعي، اما في الولايات المتحدة الأمريكية فالخام المرجعي هو خام غرب تكساس اما شرق اسيا فيتم الاعتماد على زيت دبي وعمان كسعر مرجعي.

#### ثانياً: الأسواق الآجلة (الأسواق المستقبلية)

نظرا لتقلبات الأسعار في السوق الفورية للبترول الخام استحدثت المنظمون سوقا للأسعار الثابتة بتسليم مؤجل، وهذا ما يعرف بالأسواق البترولية المالية الآجلة والمعروفة بالبورصات البترولية:

## الفصل الأول: الإطار النظري حول اسعار النفط

أ. الأسواق البترولية المادية الآجلة:

تعمل هذه الأسواق بنفس طريقة عمل الأسواق الفورية ولكن تختلف في الآجال حيث انا الأسواق الآجلة تعتمد على اجل أطول من 15 يوما، وتتم العملية بالتراضي لسعر معين مع التسليم في الآجال القادمة ويمكن ان يحدد هذا الاجل بشهر او أكثر، ويتميز هذا النوع من الأسواق بلزومية تحديد حجم الشحنة التي لا يجب ان تقل عن 500000 برميل والبائع بتحديد تاريخ توفيرها، وتوفر هذه الأسواق عدد محدد من براميل البترول والمنتجات البترولية كالكبريت، البنزين، زيت الديزل، ووقود الطائرات وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب. (سفيان عمراني ، 2018، الصفحات 37-38)

ب. البورصات النفطية:

يكن دور البورصة البترولية في توفير الحماية من اخطار تذبذب الأسعار وتحسين الأداء في تسيير المخزون، وتسهيل عمليات التبادل، ويتم التعامل والتبادل في البورصات بالعقود الآجلة وليس بشحنات البترول الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية، وهي بمثابة تعهد بالبيع او الشراء كمية من البترول الخام او المشتقات البترولية من نوع محدد.

ويوجد في العالم ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم وهي سوق نيويورك للتبادل التجاري (NYMEX)، سوق المبادلات البترولية العالمية لندن (IPS)، وسوق سنغافورة النقدي العالمي (SIMEX)، و يتوفر عنصر الشفافية في هذا النوع من الأسواق النفطية مثلما هو الحال في البورصات العالمية ، حيث يمر المتعاملون اوامرهم في مكان محدد بناء على الأسعار المطبقة في الأسواق التي تظهرها لوحة المعلومات في كل وقت ، كما تتوفر هذه الأسواق على سماسة يسهلون الالتقاء بين البائع و المشتري و كذلك غرفة المقاصة التي تضمن السير الحسن للسوق. (سفيان عمراني ، 2018، الصفحات 38-39)

### الفرع الثالث: تطور الية التسعير

يعتبر موضوع تسعير النفط من أكثر المواضيع اثارة للجدل في السوق النفطية، فهناك العديد من الاعتبارات التي تلعب دورا في غاية الأهمية في تحديد سعر النفط، هذا الأخير الذي يمر بمجموعة من المراحل وتتبع مجموعة من الأساليب والليات للوصول في النهاية الى السعر الأمثل للبرميل من النفط، حيث مر تسعير النفط في الأسواق الدولية بمراحل مختلفة وذلك استجابة للتغيرات الجذرية في الهيكلة الاقتصادية والسياسية والتحولت العالمية التي غيرت بشكل جذري هيكل سوق النفط ، ومن خلال هذا سيتم التطرق الى مراحل واليات تسعير النفط.

### أولاً: مرحلة الأسعار المعلنة

كانت بداية هذه المرحلة في الولايات المتحدة الامريكية في أواخر القرن التاسع عشر حيث كانت المصافي تقوم بإعلان الأسعار التي تشتري بها النفط، وكانت السوق تحت سيطرة شركة ستاندرد ويل Standard oil وهذه المرحلة انقسمت بدورها إلى ثلاث فترات يمكن ايجازها في الاتي: (بوزرية نحلة ، بوجيت هاجر ، 2019-2020، صفحة 22)

## الفصل الأول: الإطار النظري حول اسعار النفط

أ. فترة ما قبل 1960:

تميزت بهيمنة شركات النفط العالمية الكبرى المتعددة الجنسيات على صناعة النفط في الشرق الأوسط، وكان النفط المنتج في هذه المنطقة بسعر كما لو كان منتج في منطقة خليج المكسيك في الولايات المتحدة مضاف إليه تكلفة الشحن من خليج المكسيك إلى منطقة الاستيراد وفق نظام التسعير الاسمي بنظام نقطة الأساس الأحادي The single basing point system.

إلا أن هذا النظام فقد أهميته خلال الحرب العالمية الثانية لعدة أسباب، ما جعل الحكومة البريطانية تعترض على هذه الطريقة مطالبة بأن يكون سعر النفط الخام المسلم في منطقة معينة مساويا للسعر المعلن في الخليج العربي زائد تكاليف النقل الحقيقية من الخليج العربي إلى نقطة التسليم، وبذلك ابتداء العمل بنظام جديد لتحديد الأسعار أطلق عليه نظام نقطة الأساس المزدوج ، وبموجب هذا النظام تم تحديد نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي لتسعير نفط الشرق الأوسط بدلا من خليج المكسيك، ورغم ذلك كانت هناك علاقة مباشرة ما بين سوق الخليج العربي وخليج المكسيك وكانت الأسعار في كلا السوقين متساوية على أساس خامات مضاف إليه أجور الشحن الحقيقية، هذا بدوره أدى لزيادة القدرة التنافسية لنفط منطقة الشرق الأوسط تجاه النفط الأمريكي وأصبحت تكلفة نقل النفط في هذه المنطقة تقل عن تكلفة نقل النفط الأمريكية في مناطق عديدة خاصة القريبة من منطقة الخليج العربي.

ب. الفترة منذ قيام الأوبك الى غاية 1971:

ما ميز هذه المرحلة هو تدهور قوة الشركات النفطية الاحتكارية في السوق العالمية، ومن هنا تبلورت فكرة بين الدول المنتجة بالسوق النفطية الكبرى تسيطر على الامدادات النفطية الفائزة في السوق العالمية، ومن هنا تبلورت فكرة التنسيق بين الدول المنتجة بالسوق النفطية فيما بينها مشكلة بذلك منظمة الأوبك هذه المنظمة التي تتمكن في البداية من استعادة مستويات الأسعار المعلنة لكن قيامها منع الشركات من اجراء تخفيضات سعرية أخرى، كما تم التوصل لعقد العديد من الاتفاقيات مع الشركات الاحتكارية هذه الاتفاقيات التي لم تقتصر أهميتها على المكاسب المادية التي جنتها دول الأوبك، بل كانت تعتبر بداية لتحرك موازين القوى لصالح الدول المنتجة وأضعاف موقف الشركات الاحتكارية (بوزيرية نحلة ، بوجيت هاجر ، 2020-2019، صفحة 23)

ت. الفترة ما بين 1971-1973:

كانت العائدات الحقيقية في هذه الفترة تحسب على أساس الأسعار المعلنة، هذا ما جعلها تفقد قيمتها الشرائية نتيجة التضخم الحاصل في اقتصاديات الدول الصناعية والتي تعتبر المصدر للجزء الأعظم لواردات الدول النفطية من سلع وخدمات، ونتيجة لعدة تطورات مست السوق النفطية العالمية جعل هذه الأخيرة تتحول إلى سوق بائع بعد أن كانت سوق مشتري لعدة سنوات،

## الفصل الأول: الإطار النظري حول اسعار النفط

هذا ما دفع بدول الأوبك للبدء بوضع برامج جديدة من العمل والتي كان من بينها الأسعار ومناقشتها مع الشركات الاحتكارية وأهم ما ميز هذه المرحلة أيضا عقد العديد من الاتفاقيات الهامة ومن بينها: اتفاقية طهران وطرابلس.

### ثانيا: منظمة الأوبك والاسعار الرسمية

اتخذت منظمة الأوبك العديد من القرارات فيما يخص مجال تسعير النفط، وفيما يلي عرض لاهم هذه القرارات:  
أ. قرارات الأوبك السعريّة نهاية 1971:

في 16 أكتوبر 1973 اتخذت منظمة الأوبك قرارها التاريخي الذي يعتبر نقطة تحول رئيسية في صناعة النفط العالمية، وذلك بقيامها بإعلان الأسعار من جانب واحد، ونص القرار على تعديل الأسعار المعلنة وزيادتها بالنسبة لنفط الخليج العربي بمقدار 70% ليصبح سعر نفط الإشارة 5.176 دولار للبرميل، وبالنسبة لدول البحر الأبيض المتوسط وجب على كل دولة اجراء دراسة للعوامل المؤثرة على الأسعار وذلك بهدف تحديد الأسعار المعلنة لنفطها بصورة عادلة، وفي نهاية 1973 قررت دول الأوبك زيادة سعر نفط الإشارة 11.651 دولار للبرميل، وبناء على هذه القرارات أصبحت مسألة تحديد أسعار نفط الأوبك ونسبة الضرائب المفروضة على الشركات العالمية عملا من أعمال السيادة الوطنية تقرره دول الأوبك وحدها دون الرجوع إلى الشركات.

### ب. هيكل الأسعار الرسمية:

بعدما تم تعديل الأسعار وزيادتها نهاية 1973 وبداية 1974 اتسم هيكل الأسعار بالارتباك وعدم الوضوح، هذا بدوره جعل الأوبك تقدم على الغاء نظام السعر المعلن وما يتعلق به من ضريبة وريع وهامش للشركات النفطية الاحتكارية، واحلال نظام السعر الواحد محل السعر الرسمي وهذا ما أدى إلى ظهور ما يسمى بسعر نفط الإشارة كأساس لتحديد أسعار نفط الدول الأخرى (بوزيرية نخل، بوجيت هاجر، 2019-2020، صفحة 24)

### ثالثا: مرحلة أسعار السوق

شهدت هذه المرحلة بدورها العديد من التطورات فيما يخص أسعار النفط وفيما يلي عرض لأهم هذه التطورات:

أ. تخلي الأوبك على نظام الأسعار الرسمية عام 1986 تازكة أمر تحديد أسعار نفطها لعوامل السوق، ففي البداية تم استخدام ما يعرف بالطريقة الترحيحية للتسعير والتي تعتمد على حصيلة المنتجات عن التكرير مضروبة في أسعارها ومطروحا منها أجور التكرير، إلا أن هذا النظام لم يكتب له النجاح بسبب انهيار الأسعار إلى أقل من 10 دولار للبرميل.

ب. تقرير المنظمة 1986 العودة الثانية إلى نظام السعر الرسمي الثابت واعتماد سعر سلة الأوبك كمؤشر مرجعي لتسعير بقية نفط العالم على مستوى الدول الأعضاء في الأوبك، وفي سنة 1987 في شكل فردي إلى استخدام نظام المعدلات السعريّة المرتبطة بأسعار السوق.

## الفصل الأول: الإطار النظري حول اسعار النفط

ت. تم الاتفاق على تحديد معدل سعر لسلة بواقع 18 دولار للبرميل وأن تكون الفروقات بين أسعار النفط الخفيف والثقيل لا تزيد عن 2.56 دولار للبرميل، إلا أنه لم يدم طويلا مما جعل الاوبك سنة 1987 تتخلى كليا عن نظام الأسعار الثابتة، وتم اعتماد نظام تسعير مرتبط بالسوق والذي أعتبر فصلا جديدا في عملية تسعير النفط.

ث. بداية مرحلة أسعار السوق وتقوم وفق هذا الأسلوب الدول المصدرة للنفط بالإعلان شهريا عن طبيعة أسعار البيع لنفطها، واتباع السعر المستهدف والاكتفاء بالاتفاق على سقف وحصص للإنتاج كوسيلة لإدارة السوق. (بوزريبة نحلة ، بوجيت هاجر ، 2019-2020، صفحة 25)

### المطلب الثالث: تكلفة استخراج النفط دوليا

كشفت دراسة رقمية نشرت مؤخرا أن سعر إنتاج برميل النفط يختلف باختلاف الدولة المنتجة ومدى احتياجاتها للمادة الخام، وذلك اعتمادا على التكلفة الرأسمالية والتشغيلية لإنتاج برميل النفط .

وأدى تدهور أسعار النفط الخام إلى الضغط على شركات الطاقة العالمية، والتأثير السلبي على اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة له، لاسيما بعد تراجع العائدات.

وسنستعرض متوسط تكلفة ضخ برميل واحد من النفط في 20 دولة منتجة للنفط، تعتبر الأكبر في العالم. وذلك استنادا إلى معلومات تم جمعها من أكثر من 15 ألف حقل نفط في هذه الدول.

وشملت تكاليف الإنتاج في الدول المذكورة، مزيجا من النفقات الرأسمالية والنفقات التشغيلية، وتكلفة بناء مرافق النفط وخطوط الأنابيب والآبار الجديدة.

فيما تشمل النفقات التشغيلية تكاليف رفع النفط من باطن الأرض، إضافة إلى دفع رواتب الموظفين والواجبات الإدارية العامة. وبحسب الدراسة فإن التكلفة الإجمالية لإنتاج برميل واحد من النفط البريطاني هي الأعلى في العالم، حيث تصل إلى 52.3 دولار للبرميل، في حين أن أدنى تكلفة إنتاج هي النفط الكويتي حيث تصل إلى 8.3 دولار للبرميل الواحد.

وتصدرت المملكة المتحدة القائمة، بمتوسط التكلفة التشغيلية حيث بلغت نحو 30.7 دولار، والتكلفة الرأسمالية بلغت حوالي 21.6 دولار.

وجاءت البرازيل في المرتبة الثانية بتكلفة تشغيلية 31.5 دولار، وتكلفة رأسمالية 17.3 دولار. تلتها كندا بالمركز الثالث بتكلفة تشغيلية 22.4 دولار، ورأسمالية 18.7 دولار. (RT بالعربية ، 2016)

وحلت الولايات المتحدة في المركز الرابع عالميا، بتكلفة تشغيلية 14.8 دولار، وتكلفة رأسمالية 21.5 دولار. تلتها النرويج في المركز الخامس بتكلفة تشغيلية 12.1 دولار، وتكلفة رأسمالية 24 دولار.

أما المركز السادس فكان من نصيب أنغولا بتكلفة تشغيلية 16.6 دولار، وتكلفة رأسمالية 18.8 دولار. وفي المركز السابع كولومبيا بتكلفة تشغيلية 19.8 دولار، ورأسمالية 15.5 دولار.

## الفصل الأول: الإطار النظري حول اسعار النفط

وبلغت التكلفة التشغيلية لنيجيريا 15.3 دولار وتكلفة رأسمالية 16.2 دولار لتحتل بذلك المرتبة الثامنة، لتأتي الصين في المركز التاسع بتكلفة تشغيلية 14.3 دولار، ورأسمالية 15.6 دولار.

وحلت المكسيك بالمرتبة العاشرة بتكلفة تشغيلية 10.7 ورأسمالية 18.3 دولار، ثم كازاخستان بالمرتبة الحادية عشرة بتكلفة تشغيلية 11.5 دولار، ورأسمالية 16.3 دولار.

وحلت ليبيا بالمرتبة الأولى عربيا والثانية عشرة عالميا، بتكلفة تشغيلية 7.2 دولار، ورأسمالية 16.6 دولار، من ثم فنزويلا في المركز الثالث عشر بتكلفة تشغيلية 13.9 دولار، ورأسمالية 9.6 دولار.

وجاءت الجزائر في المرتبة الرابعة عشرة عالميا والثانية عربيا بتكلفة تشغيلية 7.2 دولار ورأسمالية 13.2 دولار، تلتها روسيا بالمركز الخامس عشر عالميا بتكلفة تشغيلية 8.4 دولار ورأسمالية 8.9 دولار، تلتها إيران بالمرتبة السادسة عشرة بتكلفة تشغيلية 5.7 دولار ورأسمالية 6.9 دولار.

أما السعودية والكويت فتذيلتا القائمة على التوالي كأرخص تكلفة لإنتاج برميل النفط حيث بلغت التكلفة التشغيلية لبرميل النفط السعودي 5.4 دولار والرأسمالية 4.5 دولار، بينما تكلفة البرميل الكويتي التشغيلية بلغت 4.6 دولار والرأسمالية 3.7 دولار. (RT بالعربية ، 2016).

### المبحث الثالث: العوامل المحركة لأسعار النفط في السوق العالمية

المعروف عن أي سلعة أنها تتحدد تبعاً لقوى العرض والطلب، لكن ما يميز سلعة النفط الخام عن غيرها أنها سلعة إستراتيجية ناضبة تتأثر بعوامل أخرى سواء كانت اجتماعية، سياسية أو حتى عسكرية. وخير مثال على ذلك ما حدث سنة 2004 من أحداث جمة تمثلت في الاضطرابات العمالية في نيجيريا الى جانب الهجمات المتكررة على امدادات النفط والمنشآت النفطية في العراق والمملكة السعودية وكذا الاستفتاء العام للانتخابات الرئيسية في فنزويلا وإعصار إيفيان في المكسيك دون نسيان الضغوط التي تمارس على الاوبك من أمريكا.

وبغیرها من جهة أخرى، لا يمكن إغفال دور السوق البترولية العالمية التي تحكمها الشركات الكبرى الاحتكارية والدول الاستهلاكية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اللعب على وتر الاحتياط الاستراتيجي، وأحداث 1986 لخير مثال على هذا.

ان العرض والطلب يقيان العاملان المهمان في تحديد سعر النفط في الأجل القصير على الأقل.

#### المطلب الأول: الطلب على النفط والعوامل المؤثرة فيه

##### الفرع: تعريف الطلب النفطي

الطلب على النفط هو الحاجة الى سد الاحتياجات من المنتوجات النفطية عند سعر معين وفي فترة زمنية معينة. وتكون هذه الاحتياجات إما استهلاكية كوقود السيارات او إنتاجية كالمستخدمة في الصناعات البتروكيماوية. (ضياء مجيد الموسوي، 2004، صفحة 29)

كما أن الطلب على النفط ينطوي على فرعين من الطلب، الطلب على النفط الخام والطلب على المنتجات النفطية المشتقة، وبينهما علاقة مفادها ان الطلب الاول دالة تابعة للطلب الثاني. وفي وقتنا الحاضر نجد أن الحاجة إلى النفط في العالم – الناجمة عن الاستهلاك- في ازدياد مستمر. (طرويبا نذير ، 2010/2009، صفحة 43)

##### الفرع الثاني: العوامل المؤثرة فيه

يعتبر الطلب على أي سلعة أو مورد طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي تدخل في إنتاجها، أي أن كل عنصر إنتاجي لا يطلب لذاته، ويعد الطلب العالمي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط ولإشارة فان الطلب العالمي على البترول يختلف عن طلب أو سلعة اخرى نظرا لتأثره بعوامل متعددة، ونذكر من بين العوامل التي يتأثر بها الطلب العالمي على البترول في النقاط التالية:

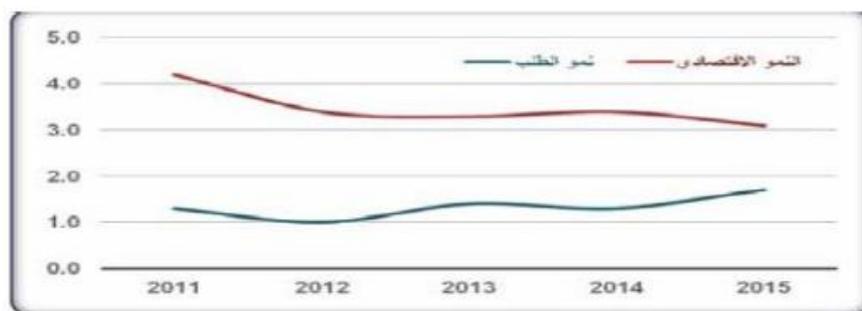
##### أولاً: النمو الاقتصادي

يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالطلب العالمي للبترول، فالنمو الاقتصادي يعتبر محدد أساسي لحجم الاستهلاك العالمي للبترول، وهو من الموارد الطاقوية المهمة التي تدخل في عملية الإنتاج.

## الفصل الأول: الإطار النظري حول اسعار النفط

ونشير في هذا السياق الى ان الزيادة في النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك البترول، ومنه يمكن القول ان الطلب العالمي يتأثر بالنمو الاقتصادي، حيث ارتفع النمو الاقتصادي خلال العام 2015 الى مقدار 1.5 مليون برميل يوميا وبمعدل يبلغ ما يقارب 1.7 % مقابل 1.3% خلال السنة الفارطة، وهذا الارتفاع يرجع بصفة عامة الى عامل وحيد وهو ارتفاع وتيرة النمو في الطلب على البترول، حيث ارتفع الطلب العالمي على البترول مقارنة بسنة 2014 من طرف المجموعات الدولية الصناعية التي كانت تساوي حوالي 0.6% في هذه السنة ثم انتقلت الى 0.9% سنة 2015، وذلك بسبب تحسن النمو النسبي في هذه الدول (خطاب خيرة، 2019-2020، صفحة 50)

### الشكل رقم (01): النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط



المصدر: (خطاب خيرة، 2019-2020، صفحة 51)

ارتفع مستوى الطلب على البترول بين سنتي 2014 و2015، نتيجة تراجع معدل النمو الاقتصادي في العالم حيث تراجعت من 3.4% خلال سنة 2014 الى 3.1% سنة 2015، ويرجع ذلك بشكل رئيسي الى تباطؤ النمو في الاقتصاديات النامية والناشئة.

اما بالنسبة للمجموعات الدولية الرئيسية فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي للدول الصناعية في سنة 2015 الى ما يقارب 400 ألف ليصل الى 46.2 مليون برميل لليوم، وارتفع في بقية بلدان العالم الاخرى بحوالي 1.1 مليون برميل يوميا، بخلاف العام 2014 الذي وصل فيه الى مستوى 46.7 مليون برميل يوميا.

وهذه التغيرات التي كانت على مستوى الطلب العالمي ادت الى اختلاف حصتها من اجمالي الطلب العالمي في سنة 2015، حيث تراجعت نسبتها الى 49.7% خلال العام 2015 مقارنة بما كانت عليه السنة الماضية والتي قرت نسبتها 50.1%، وعلى العكس من ذلك فقد ارتفعت حصة الدول الاخرى من العالم حيث انتقلت من نسبة 49.9% في سنة 2014 الى ما يقارب نسبة قدرها 50.3% خلال سنة 2014.

### ثانيا: النمو السكاني

يعتبر النمو السكاني من اهم المتغيرات المستغلة التي تدخل في معادلة الطلب الخاصة بالطاقة، اعتبارا من ان عدد السكان الكبير يؤدي الى تزايد الطلب على الطاقة، ولذلك عند تقدير الزيادة في الطلب نأخذ عامل السكان في الاعتبار، ويمكن ان نستدل على ذلك بالأرقام والبيانات الاحصائية ففي سنة 1973 بلغ السكان 3.7 مليار نسمة وتجاوزت خلال العام 2010 ما يقارب حوالي 6.89 مليار نسمة، اي بمتوسط سنوي لمعدل السكان بلغ 1.7% خلال نفس الفترة، وبهذا فان الزيادة في النمو السكاني تعكسها الزيادة في الطلب البترولي.

### ثالثا: اسعار السلع البديلة

ان اسعار السلع البديلة او المنافسة هي الاخرى تدخل في الشق الايمن من معادلة الطلب على الطاقة، فهي من العوامل التي تؤثر على الطلب، سواء سلبا او ايجابا، ففي حالة ما إذا كانت اسعار السلعة البديلة اقل من سعر النفط ومنه ينخفض الطلب على النفط، اما في حالة تعذر منافستها فهي تؤثر ايجابا.

### رابعا: المناخ

يتأثر الطلب على النفط بعامل المناخ من خلال التغير الحاصل في درجات الحرارة على مدار السنة.

### خامسا: السعر

ان سعر النفط من العوامل المهمة في تحديد كمية الطلب على السلعة النفطية كما ان العلاقة بين السعر والطلب على النفط علاقة عكسية وتختلف درجة استجابة الطلب لتقلبات السعر على المدى القصير والمدى الطويل حيث في المدى القصير يكون الطلب النفطي اقل مرونة واي تغير يحدث في سعر النفط يحدث تغيرا اقل منه في كمية الطلب. (حطاب خيرة، 2019-2020، صفحة 52)

### المطلب الثاني: العرض النفطي والعوامل المؤثرة فيه

#### الفرع الأول: تعريف العرض النفطي

العرض النفطي يتمثل في الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها سواء كانت خاما او مكررة، وخلال فترة زمنية معينة لتلبية احتياجات المجتمع من هذه المادة. ويختلف العرض من النفط عن غيره من أي عرض من أي سلعة أخرى، لكونه يتأثر بعوامل أخرى خصوصا السياسية منها، كما ان النفط طاقة غير متجددة ومهددة بالنفاد في العالم، مما يعني أن الاقتصاد العالمي مهدد بقوة ما لم تكتشف طاقة مكافئة أو أفضل من النفط.

وانطلاقا من الاحداث التاريخية التي أشرنا اليها سابقا يتبين لنا جليا ان اسعار النفط تتأثر بقوة العرض فنقص هذا الاخير يدفع بالأسعار الى الاعلى والعكس بالعكس. لكن ما العوامل التي تحدد الكمية المعروضة من البترول في السوق العالمية. (طرويا ندير ، 2010/2009، صفحة 47)

## الفصل الأول: الإطار النظري حول اسعار النفط

### الفرع الثاني: العوامل المؤثرة فيه

هنالك مجموعة من العوامل التي تؤثر على العرض البترولي نوجزها فيمايلي:

#### أولاً: الامكانيات الانتاجية المتوفرة

ان الطاقة الانتاجية تعد متغير اساسي في معادلة العرض على الطاقة فهي تؤثر بشكل واضح على عرض البترول، حيث كلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الاعتقاد انا هناك قدرة على زيادة الانتاج والعرض من النفط اما عن طريق حفر الابار القديمة او عن طريق حفر ابار حديثة الاستكشاف.

#### ثانياً: العوامل الجيوسياسية

ان العوامل الجيوسياسية تلعب دور هام في التأثير على الامدادات النفطية مثل ما حدث في ازمة قناة السويس عام 1965، وكذلك ما حصل في الصدمة النفطية الاولى 1973 حين توقف تصدير النفط نحو الدول المؤيدة لإسرائيل ما ادى الى عجز في الامدادات النفطية، وما حدث في حرب الخليج الاولى بين العراق وإيران سنة 1981 حيث توقف تقريبا الانتاج النفطي العراقي، وفي نفس الوقت انخفض الانتاج الايراني الى النصف.

#### ثالثاً: حجم الطلب

يستجيب العرض العالمي للنفط الى المستوى المطلوب منه، حيث يعتبر استجابة لما يطلبه المستهلكون عند مستوى الاسعار السائدة في السوق غير ان هذه الاستجابة مرهونة بمدى توافر طاقات انتاجية فائضة تسمح بمثل هذه الاستجابة. (حطاب خيرة، 2019-2020، صفحة 53)

## الفصل الأول: الإطار النظري حول اسعار النفط

---

### خلاصة الفصل:

تناولنا خلال هذا الفصل العديد من المفاهيم المتعلقة بالاقتصاديات النفطية حيث تناولنا في المبحث الأول نظرة عامة حول النفط الذي يشمل مجموعة من المفاهيم العامة حول أصل النفط ومراحل صناعته بالإضافة الى التعريف بخصائص ومميزات النفط، أيضا تناولنا مراحل الصناعة النفطية ومشتقاتها والدور الاستراتيجي التي تلعبه.

أما في المبحث الثاني فتحدثنا عن ماهية أسعار النفط من مفهوم شامل لسعر النفط، بالإضافة الى تطور السوق النفطية والية التسعير اما في الأخير فقد تناولنا تكلفة استخراج النفط دوليا.

وفي المبحث الثالث درسنا أهم العوامل المحركة لأسعار النفط في السوق العالمية حيث تناولنا في المطلب الأول الطلب على النفط واهم العوامل المؤثرة فيه أيضا وفي الأخير تطرقنا الى الحالة العكسية المتمثلة في العرض على النفط والعوامل المؤثرة فيه.



الفصل الثاني:  
الاطار النظري لسعر الصرف

## الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

### مدخل:

إن تشابك العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي، حيث ترتب على تداخل مصالح الدول و اتساع المبادلات التجارية، وقيام التبادل بين مختلف دول العالم القيام بعلاقات دائنة ومدينة متبادلة ومن أهم المشكلات التي تبرز في التبادل الدولي خاصة بعد اتجاه العديد من دول العالم إلى تعويم عملاتها هي مشكلة العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، وهو ما أدى إلى نشوء أسواق الصرف الأجنبية حيث تباع و تشتري العملات، وعادة ما تتعرض عملات الأقطار المختلفة لتقلبات وتغيرات مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تنجر عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية، فيصعب على المتعاملين الاقتصاديين في كثير من الأحيان تفاديها أو تغطيتها مما يتسبب في حدوث خسائر كبيرة.

ومن هنا تظهر أهمية دراسة سعر الصرف وكل تأثيراته المختلفة على الاقتصاد الوطني كونه يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم التجارة الخارجية وبالتالي على وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل الى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية حول سعر الصرف.

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له.

المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأهميته

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى، نستنتج من هذا التعريف أن تسوية المعاملات الدولية تقتضي وجود أداة للتسوية، فافتناء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية.

والملاحظ من هذا التعريف أنه ركز على كون سعر الصرف أداة مبادلة وأداة للتسوية بين المبادلات الدولية، وأهم جانب كونه أداة للربط بين الاقتصاديات الدولية.

ويعرف أيضا على أنه "قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدره بوحدات العملة الوطنية"، كما يمكن أن نعرفه بطريقة عكسية على أنه: "قيمة وحدة واحدة من عملة وطنية مقابل وحدات من عملة أجنبية" نلاحظ أن التعريف الثاني أضاف للأول أن سعر الصرف يعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات الدولية.

نستنتج من هذين التعريفين أنهما ركزا على كون سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وتسوية للمعاملات بين دول العالم وأهم علاقته بأسعار السلع والخدمات لتأثيره على القطاعات الاقتصادية كونه وسيلة للتأثير على ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستورد.

إضافة للتعريفات السابقة لسعر الصرف يمكن أن نقدم التعريف التالي: هو أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم هذا الأخير بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وطرق تسويقها. وتتغير أسعار الصرف يوميا استجابة لتغيرات في ظروف العرض والطلب في أسواق الصرف وما يمكن استنباطه من مفهوم سعر الصرف أنه يشمل على أربعة عناصر هامة هي:

-العملية: و هي تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى.

-المكان: يقصد به سوق الصرف.

-الهدف: و هو تسوية المدفوعات الدولية.

-السعر: و هو علاقة التحويل الذي من خلاله يمكن الحصول على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.

نلاحظ أن سعر الصرف يتحدد شأنه شأن أي سعر آخر في الاقتصاد بتفاعل قوى العرض والطلب، إلا أنه ينفرد بأهمية خاصة تميزه عن سائر الأسعار في الاقتصاد المحلي، إذ يترتب على تغير هذا السعر، تغير كل الأسعار والاجور، وكل المتغيرات الاقتصادية الأخرى الجزئية منها والكلية ازاء العالم الخارجي، أي تغيير الأسعار للبلد المعني على المستوى الدولي. (سلمى دوحه، 2014-2015، الصفحات 3-4-5)

## الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

### الفرع الثاني: أهمية سعر الصرف

نظرا للأهمية المتصاعدة للعلاقات الاقتصادية والنشاطات التجارية بين دول العالم المختلفة، التي لكل منها عملة وطنية أدى الى ضرورة وجود ما يسمى بسعر الصرف ويمكن ايجاز أهمية سعر الصرف في النقاط التالية:

- يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاري او استثماري؛
- يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسات النقدية حيث يمكن ان يستخدم كهدف او كأداة او ببساطة كمؤشر، واستخدام سعر الصرف قد يكون عاملا لتخفيض التضخم وهذا ما يتلاءم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية؛
- كون ان سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد او خارجه فانه يمكن ان يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات بالنهاية؛
- يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية الى ارتفاع قيمة السلع المنتجة محليا والموجهة للتصدير وانخفاض أسعار الواردات ويحدث العكس عند انخفاض قيمة العملة الوطنية حيث تزداد تنافسية السلع المنتجة محليا وترتفع أسعار السلع المستوردة. (عبد المجيد القدي،، 2005، صفحة 103)

### المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف

يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والاسعار العالمية، كما يعبر عن المئاة الاقتصادية للدولة، سواء تعلق ذلك بمدى استقراره وقابلية العملة للتحويل او بطبيعة نظام الصرف المتبع داخل الدولة، ولسعر الصرف عدة وظائف تتمثل فيما يلي:

#### أولا: وظيفة قياسية

يعد سعر الصرف وسيلة ملائمة للمنتجين المحليين من اجل قياس ومقارنة الأسعار المحلية المختلفة والسلع والخدمات مع أسعارها في السوق العالمية، وبالتالي يعد سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

#### ثانيا: وظيفة تطويرية

حيث انه يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة الى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب اخر، أي يؤدي سعر الصرف الى الاستغناء او تعطيل فروع صناعية معينة او الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها اقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية.

وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان فقد أحدث الارتفاع لسعر صرف الدولار إزاء الين الياباني الى اقبال الامريكان على شراء السيارات اليابانية التي تبدو لهم أرخص من السيارات الامريكية، علاوة على ما تحويه من تقنيات، مما قاد ذلك الى انتعاش الصادرات اليابانية من السيارات بعامة والى الولايات المتحدة بصفة خاصة.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

### ثالثا: وظيفة توزيعية

وذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمية والثروات الوطنية بين اقطار العالم. (الدكتورة سلامية ظريفة ، 2016-2017، صفحة 9)

### المطلب الثالث: انواع سعر الصرف

#### أولا: سعر الصرف الاسمي

هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر . ويتم تحديده تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن أن يتغير سعر الصرف تبعاً لتغير الطلب والعرض. وينقسم إلى سعر الصرف الرسمي (السعر المعمول به في يخص التبادلات التجارية الرسمية) وسعر الصرف الموازي (السعر المعمول به في الأسواق الموازية). (عادل احمد حشيش ، 2000، صفحة 124)

#### ثانيا: سعر الصرف الحقيقي

يعرف سعر الصرف الحقيقي على انه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجرة بها الى الأسعار المحلية مقاسة بعملة مشتركة. ويعرف أيضا انه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فمثلا ارتفاع معدل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف انتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع الى زيادة الصادرات الان هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي الى تغيير في أرباح المصدرين، وان ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة عالمية، فلو اخذنا بلدين كالجائر والولايات المتحدة الامريكية يكون السعر كالتالي: (عبد الحسين جليل الحسن الغالي ، 2011، صفحة 27)

$$TCR = \frac{\frac{TCN}{P_{DZ}}}{\frac{1\$}{P_{US}}} = \frac{TCN * P_{US}}{P_{DZ}}$$

حيث:

**TCR**: سعر الصرف الحقيقي

**TCN**: سعر الصرف الاسمي

**PUS**: مؤشر الأسعار بأمريكا

**PDZ**: مؤشر الأسعار بالجزائر

حيث تعطينا **PUS / \$1** القوة الشرائية للدولار الأمريكي.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

واما القوة الشرائية للدولار في الجزائر.

### ثالثا: سعر الصرف الفعلي

سعر الصرف الفعلي هو متوسط عدة أسعار صرف ثنائية أي متوسط سعر عملة ما بالنسبة لمجموعة او سلة من العملات الأجنبية، ويدل على مدى تطور عملة ما بالنسبة لسلة العملات، فعملات الدول التي لا تمثل أهمية كبيرة في التجارة الدولية تعطي وزنا منخفضا بينما تعطى عملات الدول الهامة في التجارة الدولية وزنا أكبر وغالبا ما تستعمل سلة من العملات الاجنبية يتراوح عددها من 20 الى 25 عملة اجنبية.

وينقسم سعر الصرف الفعلي الى نوعين:

### أ/ سعر الصرف الفعلي الاسمي:

يعبر سعر الصرف الفعلي الاسمي على العلاقة الكلية الناشئة بين سعر الصرف الفعلي لعملة محلية معبرة عنها بالقيمة المجمعة لسلة عملات اجنبية أخرى في فترة زمنية ما، وهو ما يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات وكذا تفسير تغيير العملة الاسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي.

### ب/ سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

هو سعر اسمي فهو متوسط لعدة أسعار صرف وهو القيمة الحقيقية للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أي أساس تعادل القوى الشرائية النسبية للعملتين في الدولتين، ومنه هذا السعر يقيس كيفية تغيير سعر صرف بلد تجاه شركائه التجاريين. (بلهوشي عبد المؤمن، طواهري انيس ، 2019-2020، صفحة 35).

### المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له

#### المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف

بما أن نظام سعر الصرف يعبر عن الوسيلة الأساسية التي تدخل ضمن إستراتيجيات تعديل ميزان المدفوعات من خلال الكفاءة التي يحققها، فإنه يتجسد في معيارين أساسيين هما القوة والاستقرارية (solidity et stability) حيث يتعلق الأول بمدى قدرة النظام على امتصاص الصدمات الاسمية (فروقات التضخم) والاضطرابات الحقيقية (اختلالات العرض والطلب)، وأما الثاني فيتضمن نتائج وعواقب اختبار سعر الصرف على استقرار أسعاره، فإنه بذلك يمثل الإطار القانوني أين تتحدد وتشكل أسعار الصرف و تتم عملياتها، طالما أن هذه القوانين تتحكم في سعر العملات الأجنبية أين يمكن تأخير تعديلاها مقارنة بقيمتها النظرية. (فؤاد كبداني سيدي احمد، قاسم محمد، 2013، صفحة 113)

يمكن تقسيم أنظمة سعر الصرف إلى أنظمة ثابتة وأخرى عائمة وأخيرا وسيطة.

#### الفرع الأول: نظام الصرف الثابت (Regime de change fixe)

وفقا لهذا النظام تكون مركزية القرار الاقتصادي والنقدي لفائدة البلد الرائد، بالرغم من كون عملية التثبيت جد مقيدة ومتعبة، إذ أنه وكنتيجة لفائض الطلب على العملة الأجنبية قد يسمح لسعر الصرف بالزيادة عن السعر الرسمي المحدد، فيحدث تخفيض لصرف العملة المحلية، لذا تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف الرسمي على أساس الظروف الاقتصادية للقطاع الخارجي وحجم احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، إذ أن العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية تكون محددة إداريا وليس على مستوى السوق، وطالما أن تلك العلاقة تتم على مستوى البنوك، وأنه لا يوجد إلا عملة واحدة تسعر على مستوى أسواق الصرف، فإن احتياطات سعر الصرف توضع تحت تصرف البنك المركزي للعملة القوية. وعلى الرغم من سهولة تطبيقه الظاهرية إلا أن أهدافه وطموحاته الاقتصادية جد معقدة ومتشابكة، فهو يتضمن أن العملة القوية (التي تحظى بتسعير في سوق الصرف) يجب أن تتحمل العجز المتوقع عند البلد الشريك، وباعتبار أن هذا الأخير قد أصبح محميا من أخطار تقلبات الصرف فإن للبلد المحور الحق في النظر إلى ما يخص العوامل التي من شأنها الضرر بالحسابات الخارجية لشركائه (ارتفاع الأسعار، الزيادة في حجم النقود المتداولة، عجز داخلي... إلخ)

وحتى بداية التسعينات كان لا يزال هذا النظام يشجع الاستهلاك الداخلي (السلع المستوردة كانت أكثر تنافسية)، والذي كان يمثل في الوقت نفسه فقدان ميزة تنافسية هامة لاقتصاديات الدول الإفريقية المتعاملة بـ CFA و عائقا فيما يخص بتوازنها الخارجي ونظرا لتدني مستويات نموها الاقتصادي تم تخفيضها بقيمة 50 % سنة 1994، مما أدى الى انتعاش نسبي لاقتصاداتها، وقد أوضحت الدراسات التي تمت لتبيان مصداقية و نجاعة هذا النظام كنموذج «KRUGMAN 1979» أن نظام التثبيت من خلال تدخلاته المتكررة لتجنب أزمات الصرف سيؤثر سلبا على احتياطي الدول من العملة الأجنبية، ذلك أنه وبمجرد توقع المتعاملين في السوق انخفاض عملة البلد فإنهم سوف يقومون ببيعها مجبريها بذلك على فقدان قيمتها، ما يدفع

## الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

البنك المركزي إلى التدخل لإعادة تثبيتها فاقتداً بذلك كل مرة من قيمة الاحتياطي المجمالي لديه. (فؤاد كبداني سيدي احمد ، قاسم محمد، 2013، صفحة 113)

يختص هذا النظام بمجموعة من القواعد استخرجت من طرق تطبيقها من قبل البنوك المركزية للعديد من الدول:

### أولاً: قابلية العملات للتحويل

توضح المادة الثامنة (القسم الرابع) من النظام الأساسي لصندوق الدولي بأنه يتعين على كل دولة عضو أن تشتري ثانية عملتها الخاصة التي يمتلكها عضو آخر، وللدولة المشترية الحق أن تدفع المقابل لذلك لعملة الدولة من الذهب أو عملة ذات قبول عام.

### ثانياً: اختيار أسعار التعادل والعمل على استقرارها

إذ يجب على كل دولة عضو حسب النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي أن تختار سعر التعادل الخاص بعملتها الوطنية، والذي يمكن تحديده بالذهب أو الدولار أو عملات ذات قبول عام، مع تحديد حدود عليا ودنيا للأسعار التي يمكن تطبيقها على معاملات الصرف بين عملات الدول الأعضاء، وعليه فعلى البنوك المركزية لدول الأعضاء أن تقوم بالتدخل في سوق الصرف مشترية أو بائعة للعملة الوطنية للحفاظ على حدودها مساوية للواحد الصحيح

### ثالثاً: تغيير أسعار التعادل

إن أسعار التعادل المعلن عنها في صندوق النقد الدولي عن طريق الدول الأعضاء والتي تتعهد البنوك المركزية بالدفاع عنها ليست في واقع الأمر أسعاراً ثابتة فالدول الأعضاء تحتفظ بحق تخفيض أو رفع قيمة عملاتها الوطنية، ولكن ليس لها كامل الحرية في ذلك وإنما وفق شروط معينة وظروف خاصة.

### رابعاً: وحدة أسعار الصرف

إن أسعار التعامل المعلن عنها يجب أن تكون موحدة، بمعنى عدم وجود تعدد في أسعار صرف العملة الواحدة حسب نوع المعاملة (تجارية، سياسية، تحويلات... إلخ).

### خامساً: الغاء القيود على المدفوعات الجارية

إن انضمام دولة ما إلى صندوق النقد الدولي يعني قبولها بأن يكون أحد أهدافها إيجاد نظام للمدفوعات محرراً من أية قيود، على الأقل بالنسبة للمعاملات الجارية، ومع ذلك فإن لائحة الصندوق تعطي للدول حق الاختيار بين نظامين: الأول هو حرية المدفوعات وأي استثناء لهذا يجب أن يتم الاتفاق عليه مع الصندوق، والعملات الوطنية للدول التي تأخذ بهذا النظام تعتبر قابلة لتحويل. وأما الثاني فهو إمكانية فرض القيود على المدفوعات الجارية، وفي هذه الحالة يتعين على الدول التي تأخذ بهذا النظام أن تستشير الصندوق سنوياً بشأن الإبقاء على هذه القيود على أن يتم إلغاؤها في الوقت الذي يسمح فيه وضع ميزان المدفوعات بذلك، الأمر الذي يجعل العملات الوطنية لهذه الدول غير القابلة للتحويل.

من مزايا سعر الصرف الثابت عدم تقلب أسعار الصرف وبالتالي ثبات حجم التجارة الوطنية إضافة إلى أنه يسمح بالحصول على مستويات تضخم ضعيفة مصحوبة باستثمار قوي وأما مأخذه فهي: (فؤاد كبداني سيدي احمد ، قاسم محمد، 2013، صفحة 114).

- ضرورة احتفاظ الدولة باحتياطات من العملة الأجنبية للمحافظة على سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية.
- قد تقوم السلطات النقدية كنتيجة لفائض الطلب على العملة الأجنبية بالسماح لسعر الصرف بالزيادة عن السعر الرسمي المحدد وهذه الحالة تعتبر تخفيض لسعر العملة المحلية.
- قد تقوم السلطات النقدية بإجراءات رقابية للتقليل من الطلب على العملة الأجنبية مثل منع استيراد بعض السلع التي يوجد لها بديل وطني.

### الفرع الثاني: نظام سعر صرف عائم (Regime de Change flotant)

يتحدد هنا سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية نتيجة لتفاعلات قوى العرض والطلب من العملة الوطنية والأجنبية، حيث يكون الطلب المحلي على العملة الأجنبية مشتق من الطلب المحلي على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، والعكس صحيح. فإذا ساد في سوق الصرف الأجنبي أي سعر أعلى من السعر التوازني، فإن هناك عرضا متزايدا للعملة الأجنبية سيؤدي إلى تخفيض السعر إلى السعر التوازني، وهو ما يسمى بالتكيف التلقائي للسوق، حيث تعتمد تكيفات أسعار الصرف للعمليات الأجنبية على مرونة الطلب المحلي على المستوردات الأجنبية ومرونة الطلب الأجنبي على السلع المحلية. إن هذا النظام يأخذ شكلا موحدا تتحدد فيه من خلال قوى العرض والطلب العملة محل الدراسة في سوق الصرف، ويكون سعر الصرف معوما بحرية وخاضعا تماما لقوى العرض والطلب، مما جعل تطبيقه يقدم محاسن وأفضليات وحلول كثيرة لمشاكل النظام الضمني السابق بربط سعر الصرف بالواقع الاقتصادي (كنتيجة لتعويم العملات)، ومن ثم وضع حدا نهائيا لكل من انحرافات سياسات الصرف اتجاه عملاتها (دعمها بصيغة تنافسية السعر عن طريق التخفيض) ومن هجمات المضاربة، الأمر الذي جعل البنوك غير مجبرة للتدخل من أجل الدفاع عن أسعار الصرف، وغير مضطرة للاحتفاظ بأرصدة من العملة الأجنبية للمحافظة على سعر صرفها التوازني.

ولكن الواقع العملي لهذا النظام وضع أهم مساوئه والمتمثلة في عدم القدرة على استقرار أسعار الصرف، حيث أن سعر الدولار مقابل الفرنك الفرنسي في سنة 1998 كان  $FF6.00=\$1$  بينما كان يقارب ذلك سنة 1975  $FF5.50=\$1$  و  $FF10.61=\$1$  في جانفي 1985 مما شكل خطرا كبيرا بالنسبة للمؤسسات التي أصبحت مضطرة إلى اللجوء إلى التغطية فكان لهذا التزايد الواضح في تطاير أسعار الصرف آثاره على الدول التي لم تتقبله بسهولة، لأنه كان يهدد المبادلات الخارجية بين الدول وتوازنها الداخلية، لهذا واصلت البنوك المركزية التدخل في سوق الصرف بغية تعديل أسعار عملاتها وتقريبها من مستوياتها المستحبة، من خلال ما يعرف بالتعويم المدار أو الموجه، حيث تقوم السلطات النقدية بإنشاء صندوق يسمى بمال موازنة الصرف

## الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

قصد حماية عملتها من التغيرات العارضة أو المؤقتة، والتي تسببها المضاربة غير الموازنة من خلال تدخل البنك المركزي ، وهو بخلاف التعويم غير النقي (القدر) في حالة قيام السلطات النقدية بالتدخل بهدف تغيير شكل أو مسار العرض والطلب، التي من شأنها أن تؤثر على مسار أسعار الصرف التوازنية من خلال آليات وميكانيزمات معينة دون التعرض لمال موازنة الصرف. (فؤاد كبداني سيدي احمد ، قاسم محمد، 2013، صفحة 115)

ولقد كان الحوار والنقاش في الثمانينات متمركزا حول الاختلالات الخطيرة في الميزان الجاري لمختلف الاقتصاديات المتطورة، نتيجة عدم التناقص العميق فيما يخض السياسة النقدية للو.م. أ وأوروبا واليابان، وكذا ظهور نظام التعويم بصفة غير متحكم فيها، وهي الحالة التي شهدها الدولار عندما تحسنت قيمته خلال الفترة 1980-1985 مما زاد من هوة الفوارق.

يمكن تقييم نظام التعويم في النقاط التالية:

- إن قيم العملات وأسعار صرفها أمام بعضها البعض قائمة على أسس هششة بسبب قابليتها للمضاربة والتحكم من قبل دول معينة.
- إن نظام التعويم حقق نجاحا على الصعيد العالمي من حيث أنه استطاع أن يكون نظاما عالميا طوال تلك الفترة بدون أن يفرز مشاكل أو نتائج سيئة تلحق الضرر بصورة رئيسية في نظام النقد الدولي، مما يمكن القول إنه حقق استقرارا نسبيا.
- المشكلة التي واجهها نظام التعويم هو قيام كثير من حكومات العالم المتقدم بالتدخل في الأسواق العالمية للحفاظ على أسعار صرف معينة ومنعها من الانحرافات الكبيرة.
- قيام الاتحاد الأوروبي ودخول عدد كبير من أعضائه في اتفاقية "ماستريخت" للاتحاد الأوروبي (اليورو) قد حد بشكل كبير من عمليات المضاربة في كثير من العملات المشكلة لليورو، مثل المارك الألماني والفرنك الفرنسي... إلخ.
- وأخيرا المشكل الحقيقي والعويص للوضع النقدي الدولي يتمثل في حقيقة التطاير لأسعار الصرف والانتكاسات التي تتعرض لها اقتصاديات الدول العظمى، فطالما ظلت الاقتصاديات الرئيسية في العالم في حالة استقرار نسبي فإن نظام التعويم سيطر قادرا على الصمود وقد ينهار إذا ما تعرضت تلك الاقتصاديات إلى مشاكل معقدة وعسيرة، وهو السبب وراء زوال الأنظمة النقدية السابقة.

### الفرع الثالث: نظام سعر صرف وسيط (regime de change intermediaries):

وفيه يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا بحدود معينة في كلا الاتجاهين، وبالتالي فإن هذا النظام يتوسط النظامين الثابت والحر فهو لا يمتاز بالجمود كما في الأول، ولا يسمح بالتذبذب بشكل كبير بما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية كما في الثاني وحيث تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها تماشيا مع مستوى احتياطياتها من العملة الصعبة و على أساس وضعيات ميزان مدفوعاتها، لان Stanley Fisher يعتبر

هذه الأخيرة لا تتصف بخاصية عدم الاستقرار رغم الازمات ، ولكن بطبيعة السياسات غير المترابطة في ادارتها، وذلك كان بسبب فشل بعض الدول في تطبيق هذا النظام بفعالية. (فؤاد كبداني سيدي احمد ، قاسم محمد، 2013، صفحة 116)

تقوم الدول التي تتبع هذا النظام بتحديد الفارق بين عملتها والعملة المرجعية (ذهب أو عملة ذات قبول عام أو سلة عملات) والإعلان به للمؤسسات الدولية، ويتعهد البلد بأن يكون سعر صرفه الفعلي متماشيا مع ما تم التصريح به وفق حدود مجال معين يتفق عليه، حيث إذا خرج سعر الصرف للعملة الأجنبية عن ذلك المجال تجدد السلطات النقدية نفسها مجبرة على منع ذلك من خلال تدخلات مباشرة (عن طريق بيع أو شراء العملات الأجنبية لإعادة التوازن)، أو بطرق غير مباشرة (بتعديل معدلات الفائدة للتأثير على اتجاه وحركة رؤوس الأموال)، أو اتخاذ إجراءات من شأنها تعديل المبادلات الخارجية، فإذا لم يستطع البنك المركزي التدخل أو امتنع إطلاقا الدفاع عن مسار عملته، فإن ما ينتج عنه هو تعديل الفارق الأساسي (تحسن أو تخفيض).

إن هذا النظام يسمح للبنك المركزي بتسيير عرض النقود المحلية بطريقة تسمح باستقرار قيمة أسعار الصرف المحلية والتماشي مع أهدافه الاقتصادية الكلية، إذ أنه يستعمل أحسن ما في النظامين لسابقين، وقد طبق من طرف الدول المتقدمة منذ سنة 1945 حتى متوسط الستينيات كثمرة لاتفاقيات Bretton Woods 1944، إذ كان يجب على الدول الإذلاء لـ FMI بنسبة الفارق في تحديد عملتها إما بالذهب أو الدولار، وحيث كان هذا الأخير مقدرا بـ 5 دولار = 1 أوقية، وتثبيت سعر الصرف في مجال  $\pm 1.5\%$  وهذه التجربة التي دامت قرابة 20 سنة كانت بسبب محاسنه، غير أن مخاطره تمثلت في:

- تأخير تعديلات سعر الصرف بالنسبة للأساسيات مما ضاعف من مشاكل التنافسية/السعر، حيث كانت تعاني المؤسسات المتواجدة في المناطق التضخمية، إضافة إلى عدم التوازن في الميزان الخارجي لهذه الدول.
- المضاربة كانت تأخذ أشكالا واسعة مما كان يزيد من عدم استقرار الأسعار، حيث أن أخطار المضاربين كانت محسوبة نوعا ما مع قناعة تدخل السلطات النقدية لإعادة التوازن، فكان ينتج عن ذلك تناظر معلوماتي، لأن المضاربين كانوا يعرفون بأن البنوك المركزية ستدافع عن أسعار صرفها. (فؤاد كبداني سيدي احمد ، قاسم محمد، 2013، صفحة 116).

### المطلب الثاني: نظريات سعر الصرف

#### أولا: نظرية ميزان المدفوعات *balance Payments théories*

تقوم هذه النظرية على فرضية مفادها أن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي الى ارتفاع قيمة العملة وذلك لأنه يعني ان هنالك طلبا كبيرا على العملة المحلية الناجم عن زيادة الصادرات او زيادة التدفقات المالية الى داخل البلد مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي. ويحدث العكس عندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز أي أن هنالك زيادة في الاستيرادات بمعنى أن عرض العملة سيزداد في سوق الصرف ومن ثم ستنخفض قيمتها استناداً الى العلاقة العكسية بين قيمة العملة وعرضها. ان درجة تأثير سعر الصرف في ميزان المدفوعات يتوقف على مرونة الاستيراد والتصدير كلما كانتا أكثر مرونة فإن تأثير سعر الصرف يكون أكبر على ميزان المدفوعات، وبالعكس كلما انخفضت تلك المرونات يقل تأثير سعر الصرف في ميزان المدفوعات

ومن ثم لا بد من اتباع سياسة تهدف إلى إيجاد تغيير أكبر في سعر الصرف لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات، ولغرض تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وفقاً لشروط مارشال وويلز يجب أن يكون مجموع مروانات الطلب على الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح. (مكتبة جواد الالكترونية؛ 2017)

### ثانياً: نظرية تعادل القوة الشرائية *ppp purchasing power parity*

تبين هذه النظرية أن سعر الصرف بين بلدين يساوي مستوى الأسعار النسبية في كل منهما، فالقوة الشرائية للعملة المحلية تنعكس في المستوى العام للأسعار المحلية، كما أنها تبني فرضها بانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية الناجم عن ارتفاع مستوى الأسعار على أساس انخفاض قيمتها في سوق الصرف الأجنبي وذلك للارتباط النسبي بين مستوى الأسعار وقيمة العملة، وفي الاتجاه نفسه تشير فرضية تعادل القوة الشرائية ان زيادة القوة الشرائية للعملة المحلية يكون مرتبط بارتفاع قيمتها في سوق الصرف الأجنبي أن سعر الصرف يعكس الانخفاض والارتفاع في قيمة العملة المحلية على المستوى المحلي، فتغير مستوى الأسعار المحلية في الدولة هو مؤشر لتغير قيمة العملة وأن هذا التغير في القيمة الداخلية للعملة سوف ينعكس على قيمتها الخارجية بنفس المقدار. فعندما يكون سعر سلعة ما في الولايات المتحدة هو 100 دولار وكذلك سعرها بالعملة الجزائرية 100 دينار فإن ارتفاع سعرها في الولايات المتحدة بنسبة 10% فإن ذلك يعني أن الدولار قد انخفضت قيمته أمام الدينار الجزائري بنسبة 10%.

### ثالثاً: نظرية تكافؤ سعر الفائدة *intérêts parity théories*

لأسعار الفائدة دوراً كبيراً في تحديد أسعار الصرف في الأجل القصير، إذ ان العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة تلتخص بشرط تكافؤ الفائدة Interest Parity الذي ينص على أن فرق سعري الفائدة في بلدين يساوي تقريباً التغير المتوقع في سعر صرف عمليتي البلدين، فعندما يكون سعر الفائدة في الخارج اعلى من سعر الفائدة المحلي، عندها من الخطأ تفضيل الاستثمار الخارجي، لأن قرار التفضيل يتخذه المستثمرون بناء على تحركات سعر الصرف في مدة الاستثمار، وذلك لان اذا ما قرر المستثمرون تحويل عوائدهم المستقبلية الى العملة الوطنية عليهم أن يأخذوا بنظر الاعتبار تقلبات سعر الصرف في مدة الاستثمار، لذلك يقوم المستثمرون الذين يستثمرون أموالهم خارج الحدود بتوقيع عقود آجلة Forward Contracts لبيع الصرف الأجنبي المتحقق من عائداتهم المستقبلية وذلك لحماية أنفسهم من الخسائر غير المتوقعة الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف، وأن هذا السلوك يعرف بمراجعة الفائدة المغطاة.

اذن يتم لجوء المستثمرين إلى الأسواق الآجلة إذ ليس بمقدورهم أن يتوقعوا ماذا سيكون عليه سعر الصرف في المستقبل، وتكمن الفائدة من شرط تكافؤ سعر الفائدة بأنه يجمع أثر تدفقات رأس المال وسياسة الفائدة المحلية وتوقعات سعر الصرف، فإذا كانت أسعار الفائدة المحلية اعلى من اسعار الفائدة الاجنبية فان المستثمرين سيتوقعون حصول حسم في السوق الآجلة أي أن سعر الصرف الآجل اعلى من سعر الصرف الفوري، و اذا كان الانخفاض المتوقع في قيمة العملة المحلية غير كاف للتعويض عن ارتفاع أسعار الفائدة محلياً، عندها يحدث تدفق رأس المال للاستثمار في الداخل ويزداد الطلب على العملة المحلية الأمر الذي يدفع

أسعار الفائدة المحلية نحو الانخفاض الى ان يصبح الفرق بينها وبين أسعار الفائدة الأجنبية مساوياً تقريباً للفرق النسبي بين أسعار الصرف الفورية والآجلة. (مكتبة جواد الالكترونية ؛، 2017)

### رابعا: النموذج النقدي في تحديد سعر الصرف *the monetary modèles of exchange rate*

هنالك نموذجان فرعيان للنموذج النقدي في تحديد سعر الصرف هما نموذج السعر المرن ونموذج السعر الجامد يرتبطان بخصائص مشتركة وهي ان العرض والطلب على النقود هما يمثلان مفتاح تحديد أسعار الصرف فضلاً عن أن النموذجين يتفقان على افتراضات مشتركة بينهما، إذ أن كلاهما يفترض أن كل من القيود المحلية والخارجية تتضمن نسبة المخاطرة نفسها ومن ثم فإن النسب المتوقعة للعائدات او المكاسب تكون متعادلة او متساوية. الا ان ذلك لا ينفي وجود بعض نقاط الاختلاف المهمة فيما بين النموذجين.

### أ/ النموذج النقدي للسعر المرن في تحديد سعر الصرف *the flexible Price monetary model* :

يفترض هذا النموذج ان كل من الاسعار والاجور في الاقتصاد واسعار الصرف تكون مرنة بشكل تام سواء كان باتجاه الارتفاع أم باتجاه الانخفاض، وعلى الامدين الطويل والقصير وقد ينعكس تأثيرها في التوقعات التضخمية، وان هذا النموذج جاء ليشكل امتداداً لنظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر الصرف، إذ أنه مبني على أساس المرونة التامة للأسعار والإحلال التام للعوائق أو القيود وان مسألة تحديد سعر الصرف تتعلق بالعلاقة ما بين عرض النقود والطلب على النقود، فالبلدان التي تشهد معدلات نمو عالي للنقود سيكون فيها توقعات تضخمية عالية تؤدي الى تقليل الطلب على النقود والتحول نحو الارصدة النقدية الحقيقية، ومن ثم ينخفض الإنفاق المرتفع على السلع ويقل كلاً من ارتفاع مستوى الأسعار المحلية والانخفاض الذي حل في قيمة العملة المحلية لترتفع قيمتها من جديد لكي يتم الحفاظ على تكافؤ القوة الشرائية، ومن جانب آخر عندما تحدث زيادة في الدخل المحلي فإنها سوف تؤدي الى ارتفاع سعر الصرف لأن الزيادة في الدخل تؤدي الى الزيادة في الطلب على النقود بدافع المعاملات، إذن يتضح من ذلك أنه بالرغم من اعتماد نموذج السعر المرن على نظرية تعادل القوة الشرائية إلا أنه يمثل اضافة مهمة لنظرية سعر الصرف وذلك لأنه بين الدور الذي يلعبه كل من عرض النقد والتوقعات التضخمية إلى جانب النمو الاقتصادي كمحددات لتغيرات اسعار الصرف

### ب/ النموذج النقدي للسعر الجامد في تحديد سعر الصرف *the sticky Price monetary model* :

ان سعر الصرف يتغير فقط استجابة للتغيرات في السياسة الاقتصادية. أما في المدين المتوسط والطويل فإن كلا من الاسعار والاجور تتكيف مع تغيرات السياسة الاقتصادية والصدمات الاقتصادية، وقد اقترح ( دور نبوش ) نموذج السعر الجامد وقدم مفهوماً لسعر الصرف تخطى فيه ما تم مناقشته في مفهوم السعر المرن لتحديد سعر الصرف، إذ أنه أخذ بنظر الاعتبار سوق السلع وسوق العمل وبين ان الاسعار في سوق السلع والاجور في سوق العمل تكون محددة بأسعار جامدة وقد تميل للتغير ببطء عبر الوقت استجابة للصدمات المتنوعة كالتغيرات في عرض النقد. فالأسعار والاجور تقاوم ضغط الانخفاض، وان سعر الصرف

## الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

يتحدد في سوق نموذج السعر الجامد عن طريق الارتفاع والانخفاض في قيمته استجابة للتطورات الجديدة أو الصدمات، لذا يتضح أن تغيرات سعر الصرف في هكذا ظروف تكون غير مرتبطة بتحركات الاسعار لمدة طويلة مبتعدة عن قاعدة تعادل القوة الشرائية. (مكتبة جواد الالكترونية؛ 2017)

### المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

تتعرض أسعار صرف العملات لجميع الأقطار المختلفة لتقلبات اقتصادية مستمرة مسببة بذلك تغيرات في معاملاتها الاقتصادية الدولية، باعتبار سعر صرف متغير يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، حيث تعتبر العملة الوطنية لدولة ما أنها قوية إذا ارتفع سعرها في السوق مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، أما إذا انخفض سعرها في سوق العملات الأجنبية مقابل العملات الأخرى المهمة تعتبر العملة ضعيفة، ويتحدد ارتفاع وانخفاض سعر صرف العملة في السوق (قوتها وضعفها) من خلال العوامل الرئيسية التالية:

### الفرع الأول: التغير في الميزان التجاري

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف عملة البلد، فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، و في هذه الحالة و من أجل العودة إلى حالة التوازن لابد من العمل على تشجيع الاستيراد من الخارج، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري وغالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان. وما يمكن استنتاجه هو أن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية بالميزان التجاري، فكلما كان التصدير أكبر من الاستيراد كلما أدى ذلك إلى تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة وزيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.

### الفرع الثاني: تغير معدلات التضخم

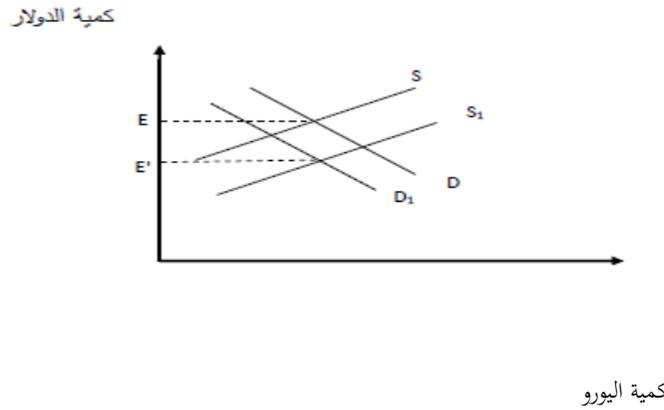
يؤثر التضخم في سعر صرف العملات المختلفة، حيث يؤدي ارتفاع مستوى التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، بينما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية. فمثلا عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة 70 % ويكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقرا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا الأخير، فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب عليها. (سلمى دوحه، 2014-2015، صفحة 41)

## الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

وخلاصة القول إن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الواردات والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف. ونوضح ذلك في المثال التالي:

نفترض أن معدل التضخم في ألمانيا ينمو بوتيرة أسرع من وتيرة نموه في الولايات المتحدة، فإن هذه التطورات تؤدي إلى تحرك منحني الطلب على اليورو في الولايات المتحدة إلى  $D_1$  ويتحرك منحني عرض اليورو في ألمانيا إلى  $S_1$  وينخفض سعر الصرف لهذه التطورات إلى المستوى  $E$  كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف



المصدر: (سلمى دوحه، 2014-2015، صفحة 43)

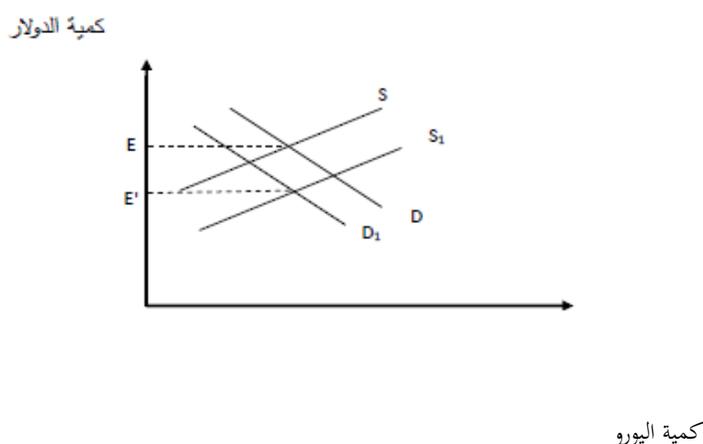
ومن أجل الحد من ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة التضخم لابد من العمل على تقليل الاستيراد من سلع ذلك البلد، وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة.

### الفرع الثالث: التغير في معدلات الفائدة المحلية

تؤثر التغيرات في معدلات الفائدة على الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي تؤثر بدورها في العرض والطلب على العملات الأجنبية وبالتالي تأثيرها على أسعار الصرف، حيث ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في البلدين، فالزيادة في معدلات الفائدة المحلية بالمقارنة بمعدلات الفائدة الأجنبية تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي بعد مرور فترة زمنية معينة والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين في الأجل القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف. (سلمى دوحه، 2014-2015، صفحة 44)

ويمكن توضيح ذلك بالمثل التالي:

الشكل رقم (03): أثر تغير سعر الفائدة على سعر الصرف



المصدر: (سلمى دوحة، 2014-2015، صفحة 44)

لنفرض أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية قد انخفضت عن المعدلات في ألمانيا يتضح لنا من خلال الشكل رقم (03) أن الطلب على اليورو في الولايات المتحدة الأمريكية سينتقل إلى  $D_1$  بينما العرض على المارك في ألمانيا ينتقل إلى  $S$  فارتفاع معدل الفائدة المحلي سيجذب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة. نستنتج مما سبق أنه توجد علاقة طردية بين ارتفاع معدلات الفائدة وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، غير أن هذه المعدلات المرتفعة نسبياً للفوائد يمكن أن ينعكس عنها ارتفاع في معدلات التضخم الذي يؤثر سلباً على العملة المحلية، مما يؤثر على رغبة وتوجه المستثمرين الأجانب للاستثمار في الأوراق المالية المقيمة بعملة هذا البلد.

### الفرع الرابع: التدخلات الحكومية

تمثل الرقابة التي تفرضها الحكومات على النشاط الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الصرف حيث يمكن للدولة أن تؤثر في سعر الصرف من خلال فرض القيود على الصرف الأجنبي بالإضافة إلى فرض قيود على التجارة الخارجية، إلى جانب التدخل من خلال بيع وشراء العملات في سوق الصرف الأجنبي، حيث تعمل بعض الحكومات على التدخل في تعديل سعر صرفها، وذلك بعد محاولة البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائماً لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها، ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في

## الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

سعر العملة، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي، وبالتالي تعمل على استقرار العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية دول العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها. (سلمى دوحه، 2014-2015، الصفحات 45-46)

ومن أجل العودة للتوازن يعتمد البنك المركزي على مجموعة من الأدوات والتي يستطيع من خلالها التأثير بطريقة توسعية أو انكماشية من خلال التأثير على عرض النقد حسب متطلبات الوضع الاقتصادي للبلد التي تتمثل في:

### أولاً: أدوات السياسة النقدية

#### أ. الأدوات الكمية (غير مباشرة) للسياسة النقدية:

إن البنوك التجارية لا يحددها في خلق نقود الودائع سوى إمكانية السيولة، أي أن تتوفر لديها كميات النقود اللازمة، وحيث أن ذلك قد يؤدي إلى حدوث تقلبات اقتصادية غير محدودة، فإن البنك المركزي يتدخل في الوقت المناسب باستخدام الأدوات المباشرة للسياسة النقدية قصد تنظيم الائتمان.

#### 1. سياسة سعر إعادة الخصم:

إن المقصود من سياسة إعادة الخصم هو التأثير في اتجاهات السوق النقدية ككل وخاصة ما يتعلق منها بأسعار الفائدة وليس فقط التأثير في قدرة البنوك التجارية في التوسيع أو التقييد من حجم فروضها، وفاعلية هذه السياسة تستدعي ألا تكون هناك مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان بل تستحوذ البنوك التجارية وحدها على تمويل المؤسسات وطالبي القروض.

#### 2. سياسة السوق المفتوح:

تحدد فعالية سياسة السوق المفتوحة بقدر نجاحها في تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية ككل، فيجب توافر كميات كافية من الصكوك المتماثلة في أذون الخزانة والاوراق المالية والتجارية والتي يمكن تداولها في السوق، فعالية هذه السياسة تتحقق بتلاقي إرادتين: البنك المركزي من جانب، والبنوك التجارية والمشروعات الأخرى من جانب آخر، يمكن أن نقول إن سياسة السوق المفتوحة تستطيع أن تحقق هدفها في حالة توافر شرطين التاليين:

• توفر الاوراق المالية لدى البنك المركزي لطرحها في السوق للبيع إذا ما اراد الحد من الائتمان، أو توفر هذه الاوراق المالية في السوق النقدية ليشتريها البنك المركزي في حالة رغبته زيادة قدرة المصارف على الاقتراض أي الرفع من الطلب على النقود.

#### 3. سياسة الاحتياط الاجباري:

إن سياسة الاحتياط الاجباري لا شك أن تمارس تأثيراً مباشراً على سيولة البنوك التجارية، فقد يضطر البنك المركزي الى تغيير معدل الاحتياط الإجمالي عدة مرات خلال فترات قصيرة بهدف إعادة التوازن العام للسوق النقدية بحسب السياسة المنتهجة، فهذه التغييرات المتعددة في تحديد معدل الاحتياطي الاجباري قد تنشئ اضطرابات في ميزانية البنوك التجارية أثناء إعدادها

## الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

لميزانياتها وتوقعاتها لكمية ودائعها و أوجه الانفاق المختلفة، لذا نجد أن البنوك التجارية تحاول دائما أن تقلل من مدى تأثير والبنك المركزي في هذا المجال عن طريق إمكانية قدرتها على خصم ما لديها من الاوراق مالية و تجارية و بالتالي الحصول على السيولة اللازمة. (باهة مهدي ، حاج خلوف طارق ، 2019-2020، الصفحات 8-9)

### ب. الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية:

وهي الوسائل التي تستخدم للتأثير على الائتمان من حيث نوعية مجالات استخدامه أهمها:

#### 1. التأثير والاقتناع الأدبي:

وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقات القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي، كما أن اعتماد الأسلوب المباشر للسياسة النقدية والرقابة على الائتمان ما فتئ التخلي عنه بتزايد من سنة الى أخرى خاصة في العشريتين الأخيرتين من القرن العشرين لصالح الأساليب غير المباشرة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية وذلك لعدة أسباب أهمها: تؤدي هذه الأساليب الى بروز مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات.

يؤدي استخدام هذه الأساليب الى عدم كفاءة في تخصيص الموارد نتيجة التمييز غير العقلاني بين القطاعات.

انعدام الضمانات الكفيلة بكون التسهيلات الائتمانية المقدمة لبعض القطاعات سوف تستخدم للأغراض المحددة لها.

#### 2. مراقبة التغيرات التقنية للنقود :

يراقب البنك المركزي الكتلة النقدية في السوق، وتغيرات القاعدة النقدية، وحجم القروض الممنوحة من قبل البنوك، وتمثل المراقبة في:

❖ مراقبة تغيرات الاقتراض المباشر: من الوظائف الأساسية للبنوك التجارية هو جمع الودائع من المودعين واعطائها على شكل قروض لتحقيق عوائد مالية، هذا ما يجعل هذه البنوك تهتم بكمية القروض الممنوحة أكثر من اهتمامها بكمية النقود وهو ما أدى الى بعث الاقتصاد الوطني، ويقوم البنك المركزي بهذه المراقبة لأن تغيرات القروض، تقيس المتاحات المالية الواجب مراقبتها.

❖ مراقبة تغيرات الكتلة النقدية: يستطيع البنك المركزي أن يراقب الكتلة النقدية المطروحة في الاقتصاد والتأثير فيها بالزيادة أو النقصان عن طريق الادوات المباشرة (سعر الخصم، الاحتياطي الاجباري، السوق المفتوحة) إلا أن تغيرات معدل الإصدار النقدي يمكن أن يزيّف معدل الفائدة والدخل والاسعار لذا تعتبر المراقبة ناقصة.

❖ مراقبة تغيرات القاعدة النقدية: تعتبر القاعدة النقدية مقياس إحصائي يأخذ بعين الاعتبار كل التعديلات في معاملات الاحتياطات الاجبارية، فهي تعد كدليل للكتلة النقدية «M2» تقيس عن قرب اتجاه السياسة النقدية. (باهة مهدي ، حاج خلوف طارق ، 2019-2020).

### المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي

إن رقي التجارة وازدهارها يتطلب توظيف جهاز ضخم من الهيئات والمؤسسات وذلك لتوفير أكثر الشروط أهمية لإنتاج سلع وخدمات قابلة للتسويق , ومن بين الهياكل والأجهزة الأكثر أهمية والتي تسعى الدول بواسطتها إلى الحفاظ على استمرار تواصل التبادل التجاري ، هي المؤسسات المصرفية وبالأخص البنوك التجارية والتي تعمل على تمويل الصفقات التجارية والتأمين والاستثمارات, فالبنوك التجارية في الفترة الأخيرة أصبح بمقدورها توفير كل أنواع القروض والائتمان لعملائها مهما كانت مدتها أو شكلها أو موضوعها , ومن هنا تظهر العلاقة التي تربط بين التجارة الخارجية وبين البنوك التجارية.

#### المطلب الأول: ماهية سوق الصرف الأجنبي

#### الفرع الأول: تعريف سوق الصرف الأجنبي

يعتبر المكان الذي تجري فيه تبادل العملات الدولية المختلفة بيعا وشراء, وسوق الصرف ليست كغيرها من الأسواق المالية أو التجارية, إذ أنه ليس محددًا بمكان معين يجمع البائع والمشتري, وإنما يتم التعامل في سوق الصرف بواسطة أجهزة الهاتف والتلكس والفاكس داخل غرف التعامل بالصرف الأجنبي (Dealing Rooms) في البنوك العاملة في مختلف المراكز المالية مثل: نيويورك, لندن, طوكيو, فرانكفورت, سنغافورة, هونغ كونغ, سان فرانسيسكو, سيدني, زيوريخ, تورنتو, بروكسل, البحرين, هونغ كونغ... إلخ, ويعمل كشبكة تتجه على توحيد المجال الاقتصادي الدولي.

وتكون غرف التعامل في البنوك مزودة بأجهزة المعلومات مثل رويتر وتيلرات (Reuter Monitor) وداو جونز, إلخ...، والتي تعرض على شاشاتها التغيرات الفورية التي تطرأ على أسعار العملات المختلفة وأسعار الفائدة على الودائع بالعملات الحرة لأجل مختلف على مدى 24 ساعة.

ويجري التعامل بين البنوك في مجال الصرف الأجنبي إما لحسابها الخاص: عندما تقوم بتغطية مراكزها المكشوفة بالعملات الأجنبية أو في محاولاتها تحقيق أرباح من عمليات المضاربة في النقد الأجنبي، وإما أنها تشارك في السوق باعتبارها مؤسسات وسيطة بين عملائها المصدرين والمستوردين.

تعتبر نسبة التحويل بين العملات التي تقوم بها المصارف هذه كناية عن أسعار نسبية للعملات وتعرف غالبًا بأسعار الصرف أو معدلات الصرف (Cours de change, taux de change).

وتتقلب هذه الأسعار من يوم إلى آخر تبعًا لتغيرات العرض والطلب للعملات، ويميز تقليديًا بين معدلات الصرف الثنائية أو المزدوجة (Bilatéraux) ومعدلات الصرف الفعلية (Effectifs). (سلمى دوحه، 2014-2015، صفحة 66)

### المطلب الثاني: المعاملات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي

هناك عدة أنواع من المعاملات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي تتنوع حسب تنوع وأغراض المتعاملين ونشاطهم، فهناك المعاملات التي تعتبر المصدر الأساسي لقيام أسواق الصرف والتي لولاها لما وجدت هذه الأسواق أصلاً كعمليات المقاصة الدولية، وهناك معاملات خلقتها الأسواق نفسها واكتشفها.

### الفرع الأول: عمليات الصرف الفورية

تشكل هذه العمليات الجانب الأكبر من النشاط في أسواق الصرف الأجنبي، ويمثل سعر الصرف الفوري الأساس لكل المعاملات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي، فإذا تم الاتفاق على عقد صفقة نقد أجنبي بسعر صرف محدد فعلى الأطراف المعنية تحديد مكان التسليم وتاريخه، فإذا لم يحدد تاريخ التسليم تؤخذ أسعار البيع والشراء على أنها فورية ويتم تسوية العملية بعد يومين من تاريخ إبرام الصفقة، و يراعى ألا يصادف تاريخ تسوية صفقة العملة يوم إجازة البنوك في بلدي العملتين، وإذا صادف تاريخ التسوية يوم إجازة بنك أحد بلدي العملتين فإن التسوية تؤجل إلى أول يوم عمل، فإذا تم عقد الصفقة يوم الثلاثاء فإن التسوية تنفذ يوم الخميس وان كان يوم الخميس إجازة في إحدى بلدي العملتين فإن التسوية تنفذ يوم الجمعة.

ونتيجة لتعدد أيام العطل فإن تاريخ تسوية الصفقات الفورية قد يمتد أحياناً إلى أسبوع من تاريخ إبرام الصفقة، كما أن سعر الصرف يتغير باستمرار خلال اليوم تبعاً لقوى العرض والطلب على العملة، حيث يوجد نوعين لسعر الصرف: سعر الشراء وسعر البيع، فسعر الشراء يمثل عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، في حين سعر البيع يمثل عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يقبلها البنك مقابل بيعه لوحدة واحدة من العملة الأجنبية، حيث أن سعر البيع أكبر من سعر الشراء، والفرق بين السعرين يمثل هامش البنك. (سامي خليل، 2005، صفحة 856)

سعر شراء الدولار: 1 دولار أمريكي = 79.38 دينار جزائري.

سعر بيع الدولار: 1 دولار أمريكي = 80.25 دينار جزائري.

ويمكن حساب هامش البنك من عملية شراء وبيع دولار واحد كما يلي:

هامش البنك = سعر البيع - سعر الشراء

$$0.87 = 79.38 - 80.25 \text{ دج}$$

### الفرع الثاني: عمليات الصرف الآجلة

تتضمن هذه العمليات عقد صفقات لاستبدال عملة ما مقابل عملة أخرى في تاريخ مستقبلي على أساس سعر صرف آجل يتفق عليه بين الطرفين، حيث سعر الصرف الآجل للعملة هو السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ومدة التأجيل قد تكون في حدود شهر أو ثلاثة أشهر أو سنة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العملتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة، وقد تنامت أهمية عمليات الصرف الآجل في سوق الصرف الأجنبي لتجنب تقلبات أسعار صرف العملات خلال الفترة الممتدة من تاريخ إبرام العقد حتى تاريخ التنفيذ، حيث يتمكن المتعاملون في سوق الصرف من تجنب الخسارة الناجمة عن انخفاض قيمة العملة موضوع العقد قبل تاريخ التسوية، فإذا كان من المتوقع ارتفاع سعر العملة الأجنبية المتعاقد على شرائها مقابل العملة المحلية، تضاف علاوة على السعر الحاضر و العكس صحيح حيث يتم الخصم من السعر الحاضر إذا كان من المتوقع مستقبلاً انخفاض قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية. ويتم حساب العلاوة أو الخصم وفق المعادلة التالية:

$$(1.10) \dots \dots \dots \text{العلاوة أو الخصم} = (\text{السعر الآجل} - \text{السعر العاجل}) / \text{السعر العاجل} \dots \dots \dots$$

هذا باعتبار أن مدة التأجيل سنة، فإذا كان الأجل 3 أشهر فإن العلاوة أو الخصم تكون وفق المعادلة التالية:

$$(1.11) \dots \dots \dots \text{العلاوة أو الخصم} = (\text{السعر الآجل} - \text{السعر العاجل}) / \text{السعر العاجل} * 3/12 * 100 \dots \dots \dots$$

مثال:

إذا كان السعر العاجل للإسترليني هو 2 دولار والسعر الآجل لمدة 3 شهور هو 2.025، في هذه الحالة الإسترليني يحصل على علاوة آجلة مقدارها:

$$\text{العلاوة أو الخصم} = (2 - 2.025) / 2 * 3/12 * 100 = 5\% \text{ كنسبة مئوية من السعر الحاضر.}$$

حيث ان الفرق بين السعر الآجل والسعر العاجل هو حصيللة الفوارق بين معدلات الفائدة السائدة بين مختلف العملات فارتفاع أو انخفاض السعر الآجل لعملة ما يتناسب عكسيا مع سعر فائدة العملة، وكلما زاد الفرق بين أسعار فائدة العملتين وزادت مدة العقد الآجل كلما زاد الفرق بين السعر الفوري للعملة والسعر الآجل، حيث يقوم المتعاملون في السوق الآجل بعرض أسعار شراء وبيع العملة بنفس عملية عرضها في السوق الفوري وأي كانت طريقة التسعير فإن السعر الأقل هو سعر الشراء.

ومن أهداف سعر الصرف الآجل التغطية ضد مخاطر الصرف، ويقصد بهذه العملية تجنب الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، حيث يتم الاتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي في سوق الصرف يسلم مستقبلاً بناء على ثمن يتفق عليه في الحال عن طريق بنك تجاري لقاء فائدة معينة، حيث يمكن للمؤسسة التي ستلقى أو تدفع مبلغ بالعملة الأجنبية من أن تلجأ إلى بنك تجاري أو أي مؤسسة مالية أخرى من أجل تثبيت سعر الصرف الذي سيستعمله هذا البنك في شراء أو بيع هذا المبلغ بالعملة من طرف كل من المصدر والمستورد كمايلي: (سلمى دوحة، 2014-2015، صفحة 67)

## الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

أولاً: حالة المصدر

فالمصدر الذي يتوقع أن يتلقى مبلغ بالعملة الأجنبية، وهو في نفس الوقت يخشى انخفاض قيمة هذه العملة وما قد يلحق به من خسائر من خلال عملية التصدير التي قام بها، في هذه الحالة وعن طريق بيع العملة بالأجل يستطيع المصدر تثبيت سعر صرف عملته المحلية مقابل العملة الأجنبية وهكذا يكون بإمكانه أن يعرف مسبقاً المبلغ بالعملة المحلية الذي سوف يتلقاه في تاريخ الاستحقاق.

والبنك في هذه الحالة يتلقى أمر من المصدر لبيع العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية، إذ يكون على البنك بموجب هذا العقد أن يشتري هذه العملة الأجنبية في تاريخ الاستحقاق، ومن ثم قيام البنك بعد هذا الالتزام ببيع المبلغ بالعملة الأجنبية (المقترض)، يقوم البنك باستثماره بفائدة إلى تاريخ الاستحقاق، حيث يسدد البنك في هذا التاريخ المبلغ بالعملة الأجنبية الذي اقترضه (عادة من السوق ما بين البنوك) مستعملاً في ذلك المبلغ الذي يتلقاه من زبونه في مقابل المبلغ المستثمر بالعملة المحلية كوديعة.

ثانياً: حالة المستورد

فالمؤسسة التي سوف تقوم بدفع دين بالعملة الأجنبية في تاريخ لاحق وتتوقع ارتفاع سعر صرف هذه العملة مقابل العملة المحلية، تعمل على شراء العملة بالأجل بغرض حماية نفسها من احتمال ارتفاع سعر الصرف، حيث يتلقى البنك من المستورد أمر شراء أجل للعملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.

فالخطوة الأولى التي يقوم بها البنك هي شراء المبلغ المطلوب بالعملة الأجنبية مقابل عملة محلية يتم اقتراضها عادة من السوق ما بين البنوك، بعدها يتم استثمار المبلغ بالعملة الأجنبية المتحصل عليه إلى تاريخ الاستحقاق، في هذا التاريخ يبيع البنك المبلغ بالعملة الأجنبية إلى الزبون ويسدد القرض المتحصل عليه سابقاً بالعملة المحلية من المبلغ المتحصل عليه من الزبون لقاء بيع العملة الأجنبية.

### الفرع الثالث: عمليات المبادلة

المبادلة هي عملية بيع عملة ما بسعر فوري وإعادة شرائها آجلاً ضمن عملية واحدة، وقيمة كل من العقدين واحدة، إلا أن تاريخي استحقاقهما مختلفين، ويفصل بينهما فترة زمنية، ويسمى الفرق بين سعر الشراء والبيع بسعر المبادلة (Swap Rate) تدعى عقود المبادلة أيضاً بالمقايضات وهي التزام تعاقدي يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي أو موجود معين مقابل تدفق نقدي أو موجود آخر، بموجب شروط تنفيذ معينة يتفق عليها عند التعاقد. (سلمى دوحه، 2014-2015، الصفحات 68-69)

وكمثال عن ذلك:

أن يتم إبرام عقد بيع مبلغ مليون جنيه إسترليني مقابل 2 مليون دولار أي بسعر 2 دولار للجنيه يباعاً فوري و في نفس الوقت يبرم عقد شراء مبلغ مليون استرليني يسلم خلال ثلاثة أشهر مقابل الدولار بسعر 2.10 للجنيه حيث في العقد الأول تم بيع

## الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

الإسترليني، و في العقد الثاني الذي أبرم في نفس تاريخ إبرام العقد الأول تم شراء نفس المبلغ بالإسترليني، في حين التسليم يكون بعد ثلاثة أشهر، حيث أن الفرق بين سعر الشراء و سعر البيع هو سعر المبادلة و في هذا المثال يقدر بـ 0.10 و هي قيمة العلاوة التي احتسبت للإسترليني ، وهذا الفرق يعبر عنه بالنقطة أي أن سعر المبادلة 1000 نقطة ، وفي معظم عمليات المبادلة يتم الشراء والبيع في نفس الوقت وبين نفس الاطراف، غير أنه يحدث في بعض الأحيان أن يشتري أحد المتعاقدين العملة شراء فوراً من جهة ثم يبيعها آجلاً لجهة أخرى، وفي هذه الحالة يطلق على عملية المبادلة بالمبادلة الموجهة (Engineered Swap) تمييزاً لها عن المبادلة التامة (pure swap) التي تتم بين نفس طرفي التعاقد في عمليتي الشراء والبيع وعمليات المبادلة الأكثر استعمالاً هي: اليوم- غدا - بعد غد، من 40 الى 72 ساعة- شهر- شهرين (3-6-12) شهر، و يمكن أن تمتد إلى خمس سنوات.

نستنتج أن عقد المبادلة هو عقد ملزم لطرفي العقد على عكس ما هو معروف في عقود الخيار، كما أنه لا يتم تسوية المدفوعات أو المتحصلات يومياً مثل ما هو الحال في العقود المستقبلية.

### الفرع الرابع: خيارات العملات

عقد الخيار هو العقد الذي يعطي لحامله الحق في بيع أو شراء أصل معين أسهم أو عملات أو غيرها بسعر يسمى سعر التنفيذ وفي تاريخ معين، وذلك مقابل مبلغ معين يدفعه محرر العقد (البائع) إلى مشتري العقد تسمى علاوة حق الإصدار، فهو عقد قانوني يعطي لحامله الحق في شراء أو بيع عملات بسعر محدد خلال فترة زمنية تحدد عادة به ثلاثة أشهر، حيث أن مشتري العقد له الحق في الاختيار بين تنفيذ مضمون العقد أو استلام العملات بالسعر المتفق عليه، أو التخلي عن العملية مقابل علاوة غير قابلة للرد يدفعها. المشتري للبائع عند تاريخ إبرام العقد وخيار العملات مشابه لعقود الخيار في الأسهم والسندات من حيث أركان العقد إذ يتضمن سعر محدد وتاريخ التنفيذ بالإضافة إلى العلاوة إلا أن خيار العملات يتعلق بعملات أجنبية، والتسليم عادة يتم من خلال إيداع القيمة في الحساب الجاري لأحد البنوك.

وتنقسم عقود الخيارات إلى نوعين أساسيين:

أولاً: خيار الشراء

هو عقد بين طرفي (البائع والمشتري) يعطى فيه الحق للمشتري في الاختيار بين شراء أو عدم شراء مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة (الخيار الأمريكي) أو في تاريخ استحقاق (خيار أوروبي)، ويمنح المشتري هذا الحق لقاء مبلغ مالي يدفعه للبائع وهو العلاوة.

ثانياً: خيار البيع

هو أيضاً عقد بين طرفين يمنح الحق لصاحب العقد في الاختيار بين بيع أو عدم بيع مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد وتاريخ مستقبلية محدد مقابل علاوة تدفع للبائع. (سلمى دوحه، 2014-2015، صفحة 71)

## الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

والجدول الموالي يوضح حالات الربح والخسارة لكل من خيار البيع وخيار الشراء عند تاريخ تنفيذ الصفقة.

الجدول رقم (02): حالات الربح والخسارة لخيارات الشراء والبيع لطرفي العقد عند موعد التنفيذ

خيار البيع	خيار الشراء	نتيجة الخيار
سعر السوق > سعر التنفيذ تنفيذ العقد	سعر السوق < سعر التنفيذ تنفيذ العقد	الخيار المربح
سعر السوق < سعر التنفيذ لا ينفذ العقد	سعر السوق > سعر التنفيذ لا ينفذ العقد	الخيار الخاسر
سعر السوق = سعر التنفيذ	سعر السوق = سعر التنفيذ	الخيار المتكافئ

المصدر: (سلمى دوحة، 2014-2015، صفحة 72)

وفقا لعقود الخيار يتم تنفيذ العقد أو عدم تنفيذه وفقا لمصالح طرفي العقد في حماية محافظتهما المالية من تقلبات أسعار الصرف، فالمصدر لن يغامر على شراء أجل للعملة محل التعاقد خوفا من التقلبات الحاصلة في أسعار الصرف، وإنما يقوم بشراء عقد حق خيار البيع، وإذا حصلت تقلبات في أسعار الصرف فإنه يسقط حقه في الخيار وتقتصر خسارته على قيمة العلاوة فقط، أما إذا تنبأ المصدر قبل حل ول تاريخ عقد الخيار أنه سيحصل على الصفقة، فإنه يمكن له بيع عقد خيار البيع بتصفية مركزه و استخدام العلاوة المتحصل عليه من بيعه للعقد في تخفيض تكلفة العقد الذي اشتراه في البداية، و العكس صحيح بالنسبة للمستورد يرى أنه يستخدم حق خيار الشراء. (سلمى دوحة، 2014-2015، صفحة 73)

### الفرع الخامس: العقود المستقبلية

تعد سوق العقود المستقبلية امتدادا لسوق الآجلة، ويتم اللجوء إلى هذه السوق من أجل التخفيض من تقلبات أسعار صرف العملات، وهي عقود قانونية ملزمة تعطي لحاملها الحق في شراء أو بيع كمية نمطية محددة من أحد الأدوات المالية بسعر محدد وقت إبرام العقد على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق، وتواريخ الاستحقاق نمطية (مارس، جوان، سبتمبر، ديسمبر). فضلا عن أنها يتاجر بها المضاربون الذين يأملون أن يستفيدوا من توقعاتهم لحركات سعر الصرف (أي القيام بشراء عقد المستقبلية العملة الأجنبية معناه المراهنة على ارتفاع قيمة العملة و يحدث العكس في حالة توقع انخفاض قيمة العملة)، والمقصود بعملية المضاربة التعرض العمدي لخطر الصرف بدافع توقع الربح، والمضاربون لديهم توقعات حول مستقبل أسعار الصرف ويسعون لتحقيق الربح من خلال شراء الصرف الأجنبي عندما يكون رخيصا و يبيعه عندما يكون غاليا، حيث يقوم

## الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

المشتري لعقد مستقبلية العملة بثبوت سعر الصرف الذي سوف يدفعه مقابل عملة أجنبية عند نقطة مستقبلية ، ويختلف العقد المستقبلي عن بقية العقود الأخرى من حيث إمكانية تحويله من طرف إلى آخر، فكل طرف يمكن أن يبيع حقه في الاستلام أو التسليم خلال فترة سريان العقد وتتكون مستقبلية العملة الأجنبية من عنصرين هامين هما: (نظام الهامش، غرفة المقاصة)

أولاً: نظام الهامش في العقود المستقبلية

يعتبر نظام الهامش عامل مهم لضمان نجاح سوق العقود المستقبلية من خلال تأمين وفاء جميع المتعاملين بالتزاماتهم ، وذلك بتقديم ضمان نقدي معين، يسمى الهامش، ويسري هذا الهامش على جميع المتعاملين في السوق المستقبلية ، حيث يتعين على كل طرف من اطراف التعاقد إيداع نسبة من قيمة العقد لدى الوسيط وهو ما يسمى بالهامش المبدئي وقت ابرام العقد، وهذا الهامش لا يعتبر دفعة مقدمة أو عربون من ثمن العملة موضوع العقد، وإنما يودع كضمان لحماية اطراف الصفقة من مخاطر تخلف أي منهما عن الوفاء بالتزاماته الناتجة عن العقد، و تختلف قيمة الهامش حسب التغيرات التي تطرا على الأسعار في السوق وحسب ما ينص عليه العقد، وتتراوح غالباً بين نسبة 0.1 % و 10 % من القيمة الاسمية للعقد، حيث يستخدم الهامش في تغطية الخسار في العملية عند إعادة تقييمها في نهاية كل يوم. (سلمى دوحه، 2014-2015، صفحة 73)

ثانياً: غرفة المقاصة في سوق لعقود المستقبلية

من أجل تجنب كل المخاطر التعاقدية، ومن أجل ألا تتدخل هوية البائعين والمشتريين في القرارات المتخذة، هناك تنظيم في السوق يسمى بغرفة المقاصة، حيث يمتلك كل متدخل في السوق حساباً فيه يضمن من خلاله حقوق طرفي العقد من خلال تحديدها لقوانين تشغيل السوق، حيث توفر غرفة المقاصة الأمان في هذه الأسواق، هذه الأخيرة تسمح بتطبيق أنظمة حماية ضد المخاطر المهمة التي تواجه المضاربين في هذه الأسواق ، حيث تعد غرفة المقاصة ركن من أركان سوق العقود المستقبلية، فهي التي تقوم بتسوية الصفقات المالية بين أعضاء السوق، و تسهيل تدفق الأرصدة الناتجة عن تنفيذ العقود، كما أن الالتزامات لا تكون على البائع و المشتري، وإنما تكون على غرفة المقاصة التي تلعب دور البائع بالنسبة للمشتري ودور المشتري بالنسبة للبائع، و هو ما يتطلب منها متابعة انتقال العقد من يد إلى يد بالبيع و الشراء وعندما يحين تاريخ التسليم المحدد في العقد تقوم غرفة المقاصة بالترتيبات اللازمة لكي يقوم البائع الذي باع للمشتري الأصلي بتسليم المشتري الأخير الأصل موضوع العقد ، وتقوم غرفة المقاصة بتأمين نفسها ضد مخاطر تخلف أحد اطراف العقد عن الوفاء بالتزاماته باستخدام هامش الصيانة.

نستنتج أن الهدف الرئيسي لسوق العقود المستقبلية هو ضمان آلية كفاءة و فعالة لإدارة مخاطر تقلبات الأسعار، و أن التغطية ضد خطر الصرف في السوق المستقبلي هي محاولة الوصول إلى وضعية صرف في المستقبل مناقضة لوضعية الصرف الحالية في السوق الفورية، فالعقود المستقبلية تشبه العقود الآجلة في كونها تثبت السعر الذي يتم فيه تداول العملة المستقبلية، في حين تتمثل الاختلافات بين هذين العقدين في كون أن تسوية العقود المستقبلية تتم على أساس يومي، هذا يعني أن المكاسب و الخسائر في

## الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

هذه العقود تسجل يوميا في العقد، إذ لا بد من توفر أموال من أجل تغطية هذه الخسائر، وهذا بدوره يعمل على التخفيف من المخاطر الائتمانية التي قد تصاحب العق ود الآجلة، كما أن التسوية بين الطرفين في العقود المستقبلية تتم نقدا، حيث تكون هناك فروقات بين السعر المتفق عليه في العقد المستقبلي و السعر الفعلي عند تاريخ انتهاء العقد. (سلمى دوحه، 2014-2015، الصفحات 74-75)

### المطلب الثالث: مخاطر سوق الصرف الأجنبي

#### الفرع الأول: مخاطر التغيير في سعر الفائدة

مع بداية السبعينيات أخذت التقلبات في أسعار الفائدة في الدول المتقدمة والتي كان لها تأثير كبير في تحركات رؤوس الأموال الدولية تتخذ مدى أوسع، كما أنها أصبحت أكثر سرعة في حدوثها بالمقارنة بتذبذباتها السابقة في الخمسينيات والستينيات - حيث يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى انهيار نظام بريتن وودز وتحرير أسعار الصرف بعدما كانت ثابتة نسبيا.

#### الفرع الثاني: المخاطر المتصلة بالسيولة

ترتبط مخاطر السيولة بتلك المخاطر المتعلقة بالسعر الذي سيتسلمه المستثمر إذا ما اضطر إلى تسهيل السند أو أي ورق دين آخر قبل تاريخ الاستحقاق، ولمخاطر السيولة علاقة وثيقة بمخاطر سعر الفائدة التي تتأثر بالسعر الذي يمكن أي يباع به السند عند تسيله قبل تاريخ الاستحقاق، إن كافة أدوات الدين تتحمل درجة معينة ومتفاوتة من مخاطر السيولة، وعموما فإن مخاطر السيولة تكون أقل كلما كان مصدر السند يتمتع بثقة أكبر لدى جمهور المكتتبين.

وعليه فإن السندات وأذونات الخزانة الحكومية تتمتع بدرجة سيولة عالية مخاطر - أقل بالمقارنة - بتلك السندات التي يصدرها القطاع الخاص.

وبطبيعة الحال، نجد أن الأصل ذو السيولة العالية يكون أكثر جاذبية للمستثمر، لذا فإن أسعار الفائدة الخاصة بسندات الشركات الصغيرة - الأقل سيولة - أعلى من تلك الخاصة بسندات الشركات الكبيرة - الأكثر سيولة - والفرق بين الاثنين يطلق عليه علاوة السيولة، وعادة ما يؤدي نقص السيولة إلى نقص في عرض الأموال القابلة للإقراض، الأمر الذي قد يؤدي إلى تراجع في قيمة العملة المحلية.

#### الفرع الثالث: المخاطر الائتمانية

سجلت الكثير من البنوك خلال السنوات الأخيرة تعثر عدد كبير ومتزايد من المقرضين ومن ثم ظهور ما يسمى " بالتعثر الائتماني " الذي أصبح مرادفا للمخاطر الائتمانية، حيث يقصد بالتعثر مواجهة المشروع المقرض لظروف طارئة غير متوقعة ينجم عنها إضعاف قدرته على توليد فائض اقتصادي يكفي لسداد التزاماته في الوقت المحدد.

## الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

يزداد ثقل هذه المخاطر إذا كانت القروض مقدمة بالعملات الأجنبية، فتعثر مثل هذه القروض وتعذر سدادها يدفع البنوك عادة إلى إيقاف عن تقديم القروض بالعملات الأجنبية، الأمر الذي يؤثر بالسلب لاسيما في جانب عرض العملات الأجنبية، مما قد يؤدي إلى تراجع في قيمة العملة المحلية بالمقارنة مع العملة الأجنبية. (سامي عفيفي، 1994، صفحة 25)

### الفرع الرابع: مخاطر المضاربة

مع ظهور التطور التكنولوجي وفي ظل الاتجاه المتزايد نحو الابتكارات المالية خصوصا في الأسواق المالية والجهاز المصرفي أصبحت عمليات المضاربة أكثر انتشارا وأسرع مما كانت عليه سواء بالنسبة للمستثمرين الكبار أو المستثمرين الصغار ومن ثم أصبحت أكثر ضررا.

كما تعد عمليات المضاربة أكثر انتشارا في سوق الصرف الأجنبي مما يحفز العمليات الخاصة بالعقود الآجلة والمبادلات وكذلك المستقبلية. (المراحي البشير ، 2015-2016، صفحة 33)

## الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

---

### خلاصة الفصل:

لقد دارت حيثيات هذا الفصل على اقتصاديات سعر الصرف حيث قسم الى ثلاثة مباحث تناولنا خلال أولها ماهية سعر الصرف وتم التطرق خلالها الى مفهوم سعر الصرف وأهميته ثم وظائف سعر الصرف في المطلب الثاني وأنواع سعر الصرف في المطلب الثالث.

أما في المبحث الثاني فقد تناولنا أنظمة سعر الصرف واهم النظريات المفسرة لها حيث تحدثنا في المطلب الأول أنظمة سعر الصرف التي عرفها الاقتصاد العالمي حيث تحدثنا عن سعر الصرف الثابت بمختلف انواعه بالإضافة الى سعر الصرف الحر أو العائم بكل أنواعه أيضا إضافة الى إدراج تقييم لكل من النظامين، وفي المطلب الثاني تطرقنا الى نظريات سعر الصرف ثم تناولنا في المطلب الأخير مختلف العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

وأخيرا تناولنا سوق الصرف الاجنبي من حيث الماهية بالإضافة الى المعاملات التي تتم فيه بصفة عامة ثم أنهيينا بأهم مخاطر سوق الصرف الأجنبي.

## الفصل الثالث:

تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار  
الجزائري خلال (2000-2020)

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

### تمهيد:

يعد النفط أهم مورد للطاقة في العالم حيث أنه، ومنذ اكتشافه أصبح مصدر دخل للدول المصدرة له ومادة أولية مهمة للدولة المستوردة له والصناعية منها خاصة، وكون البترول بهذه الأهمية فقد قامت العديد من الحروب والأزمات بسبب ما يمثله لمختلف دول العالم .

كما يعتبر سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الأداء الاقتصادي للدولة، إذ إن معظم الاقتصادات تسعى إلى ضمان استقرار أسعار عملتها، حيث أن أي تقلب أو صدمة في سعر صرف عملة الدولة من شأنها التأثير على الاستقرار الاقتصادي، هذا ويعتبر سعر الصرف من بين أهم المتغيرات الكلية التي يراهن عليها واضعو السياسات الاقتصادية لبلوغ الأهداف الأساسية المرجوة منها.

والجزائر كونها من الدول من الدول المصدرة للنفط حيث يشكل أكثر من 90 بالمئة من صادراتها وبما ان اقتصادها يعتبر النفط مصدرا أساسيا للإيرادات التي تدر على الخزينة عملة صعبة والتي تلعب بدورها الغطاء الأساسي للإصدار النقدي فإن للنفط لأسعار النفط دورا أساسيا في تحديد سعر صرف الدينار .

وخلال هذا الفصل ستحلل أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خاصة في فترة الدراسة الممتدة من 2000 الى 2020 وهي الفترة التي شهدت العديد التغيرات، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل عام للنفط في الجزائر

المبحث الثاني: واقع سعر الصرف في الجزائر

المبحث الثالث: تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2020)

### المبحث الأول: مدخل عام للنفط في الجزائر

تم اكتشاف أول بئر نفطية بالجزائر خلال سنة 1956 بالصحراء الجزائرية بمدينة حاسي مسعود، وتعتبر المحروقات من أهم محركات الطاقة بالبلاد، حيث تساهم بأزيد من 95 % من إجمالي الصادرات، فضلا عن دورها الكبير في استغلال إيراداتها الجبائية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، ومساهمتها الكبيرة في تكوين الناتج المحلي، بالإضافة لكونها تعتبر من أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة، أيضا لكونها مصدرا هاما للاحتياطات الرسمية في النقد الأجنبي.

### المطلب الأول: التطور التاريخي للنفط في الجزائر

#### أولا: اكتشاف النفط وانواعه في الجزائر

تعتبر الصحراء الجزائرية ثرية بالثروات المعدنية ولهذا تكتسي أهمية كبيرة حيث تتركب على مساحة قدرها 2,1 مليون كلم<sup>2</sup>، أي بنسبة تقدر بنحو 85 % من المساحة الإجمالية للجزائر ، وبدأت أولى محاولات البحث والتنقيب عن النفط في الجزائر سنة 1913 في الجهة الغربية لولاية غليزان، حيث ظلت الشركات الفرنسية تتابع مسحها الجيولوجي أثناء الحرب العالمية الأولى بكل من ولاية قسنطينة، العلمة، سيدي عيش وغيرها من المناطق الجزائرية إلا أن هذه المحاولات لم تسفر عن أي اكتشافات نفطية، وقبل الحرب العالمية الثانية أدت عمليات البحث والتنقيب إلى اكتشاف الكثير من الثروات المعدنية والفحم والحديد والنحاس والرصاص والقصدير بالإضافة إلى احتمالات لوجود اليورانيوم.

خلال سنة 1949 عثرت الشركة الأهلية الفرنسية للبحث عن المواد النفطية واستغلالها S.N. REPAL على الزيت في حقل صغير بوادي قطيرني في الجنوب الشرقي من البلاد، وبدأ الإنتاج في العام الموالي مباشرة حيث بلغ سنة 1953 أقصاه حوالي 84 ألف طن، وبدأ يتناقص بسبب ضآلة المدخرات.

بعدها بثلاث سنوات بلغ مسامع الإدارة الاستعمارية أن شخصا في الصحراء قام بحفر بئر وتصاعدت منه مادة ذات ألوان مختلفة ورائحة كريهة، فقامت السلطات الفرنسية بإحاطة مكان البئر بسيياج، وهذه الرواية أعطتها أصل لأكثر ثروة تزخر بها الجزائر بصفة عامة وحاسي مسعود بصفة خاصة ، غير أن سنة 1956 كانت نقطة تحول في تاريخ استكشاف المحروقات في الجزائر وذلك باكتشاف حقل حاسي مسعود النفطي بمساحة 2500 كم<sup>2</sup> مشكلا أحد الحقول العملاقة في العالم، وحقل حاسي الرمل الغازي بمساحة 2100 كم<sup>2</sup>، وفي عام 1958 تم تحميل أول شحنة انطلاقا من ميناء بوجيه (بجاية) باتجاه لا فيرا بمدينة مارسيليا الفرنسية . (فاتح حركاتي ، نشات الوكيل، 2018، صفحة 424)

#### ثانيا: تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سوناطراك):

بعد الاستقلال مباشرة عملت الجزائر على بسط سيطرتها على ثروتها النفطية التي بدأت تتضح مكانتها وأهميتها في الاقتصاد الوطني، وخططت للوصول إلى هذا الهدف عبر مراحل، حيث تمثلت الخطوة الأولى في تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سوناطراك) بتاريخ 30/12/1963 ، لتكون الأداة التي تتحقق من خلالها الأهداف المسطرة لاسيما كسر احتكار

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

وهيمنة الشركات الأجنبية (خاصة الفرنسية منها) على معظم الأنشطة البترولية، وكان دور شركة سوناطراك عند نشأتها مقتصرًا على نقل وتجارة المحروقات فقط، لينتقل منذ سنة 1966 بعد توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية، قبل أن تصبح خلال بداية عام 1971 الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات بالجزائر لتتولى مهام القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق، والملاحظ أنه قبل صدور قرارات التأميم الشهيرة في 24 / 12 / 1971 ، فقد انتهجت الجزائر سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات، تبدأ بالنقل ثم التنقيب لتليهما مرحلة الإنتاج لاحقًا بأسلوب متبع منذ تأسيس شركة سوناطراك منها القيم بتشغيل أنبوب نقل البترول خلال سنة 1966 ، ثم شراء حقوق بريتيش بتروليوم (BP) ، في جانفي من عام 1967 ، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967 ، كما قامت بشراكة بنسبة 49,51 % وهي الأولى من نوعها في الجزائر بين سوناطراك وشركة " غيت " الأمريكية، ومع نهاية عام 1967 كانت الجزائر تشرف على حوالي 75 % من البحث والتكرير وكامل الرقابة على التوزيع.

عكفت الشركة الوطنية الفتية (سوناطراك) على تطوير صناعة النفط والغاز الطبيعي، وحملت جهد الاستكشاف نحو مناطق أخرى من الوطن وهكذا فإنه ما بين 1980 - 1985 تم اكتشاف آبار أخرى من النفط والغاز بالجنوب الغربي للبلاد، ومن جانب آخر كانت هناك إعادة تقييم للاحتياطيات لاسيما حالة حقل حاسي الرمل، سمحت بإجراء توسيع في إمكانيات القطاع المنجمي الجزائري، وقد صارت مسألة زيادة جهود البحث خلال الثلاثين سنة الماضية أحد أهم الاهتمامات الكبرى للجزائر، وقد كانت شركة سوناطراك عملت فعليًا وإلى غاية منتصف الثمانينات من القرن الماضي، فقط على مجال منجمي يفوق 1,5 مليون كم<sup>2</sup>، وخصصت سنويًا ما بين 200 إلى 300 مليون دولار للتنقيب واستكشاف الأحواض الرسوبية الواسعة في الجزائر رغم الجهود المبذولة لكنها لم تكن كافية بالنسبة للمجال الذي تم استكشافه أو المجال المنجمي الذي يمكن تقسيمه، من وجهة نظر بترولية، إلى أربعة أقاليم هي:

**الشمال الجزائري بما فيه الساحل:** رغم أنه تم اكتشاف النفط والغاز قديمًا بهذه المنطقة، فقد تم إهمالها فيما بعد بتفضيل حقول مكتشفة في الأحواض الرسوبية الكبرى للجنوب الجزائري، وتبقى الإمكانيات البترولية لها غير مكتشفة بعد بسبب التعقيدات الجغرافية.

**صحراء الوسط:** تعتبر منطقة غازية بوجود حقول مختلفة الأهمية، لكن هناك اكتشافات حديثة للنفط تسمح بالأمل في تطورات أخرى بها.

**صحراء الغرب:** منطقة تتشكل من أكثر من 500 ألف كم<sup>2</sup>، تم اكتشاف الغاز الطبيعي بها خلال سنة 1953 (حقول برقة)، فهي تملك أكثر لأن تكون منطقة غازية، لكن مواردها ظلت غير معروفة. (فاتح حركاتي ، نشات الوكيل، 2018، صفحة 427)

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

**صحراء الشرق:** (حوض بركين وخاصة غدامس سابقا)، وهي المنطقة الأكثر استكشافا والمحتوية للجزء الأساسي من الاحتياطات الحالية للمحروقات، أين يتواجد الحقلين الأكثر أهمية في الجزائر، حقل حاسي الرمل بالنسبة للغاز الطبيعي، وحقل حاسي مسعود بالنسبة للنفط.

وإذا كانت ثروات الجنوب الشرقي الجزائري من المحروقات لم يتم التأكد منها، وبعيدة عن بلوغ استكشافها كليا، فإن البحث في المناطق الأخرى للمجال المنجمي الجزائري، خاصة غرب الصحراء ومنطقة الشمال، ليس إلا في بدايته، وأمام أهمية عملية البحث هذه لمعرفة حجم الاحتياطات الممكنة للبلاد، حاولت السلطات منذ الاستقلال تكييف التشريع حول مختلف نشاطات التنقيب والاستثمار في المنبع من سلسلة المحروقات.

### ثالثا: تأميم المحروقات

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخوادم إلى ملكية الدولة، وتكون إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض أنشطتها دون السماح لأطراف أخرى سواء كانت محلية أو دولية بالعمل فيها. إن استعادة السيطرة على الثروات الوطنية كانت مسألة أكثر من ضرورية يمكن أن تضاهي حتى مسألة تحقيق الاستقلال، لهذا أعطت الدولة ال أهمية بالغة وكبيرة جدا لهذه العملية، فقامت بإقرار مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في كل دساتيرها، حيث أقرت في البند الثالث من المادة العاشرة لدستور 1963، ضرورة تصفية جميع بقايا الاستعمار.

### أ. أسباب تأميم المحروقات:

هناك عدة أسباب دفعت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال إلى تأميم المحروقات وضمها إلى القطاع العام لعل أهمها:

- ✓ الصفة المميزة للبتروال الذي أصبح محرك النشاط الصناعي الدولي؛
  - ✓ المدى الواسع الذي بلغته سيطرة الشركات العالمية من الاحتكار لجميع مراحل صناعة البتروال؛
  - ✓ تحقيق المساواة الاجتماعية بإعادة توزيع العائدات المتأتية من النفط، وهو أكبر مصدر مالي يحقق هذه الغاية مقارنة بغيره من النشاطات الاقتصادية؛
  - ✓ الرغبة في زيادة الادخار ومن ثم الاستثمار، على اعتبار أنه كلما تشبع القطاع العام سهل ذلك على الحكومة زيادة مواردها المالية وزيادة معدلات الادخار عن طريق التدخل في توجيه ورفع الأسعار؛
  - ✓ توجيه الاستثمار، لأن تحكّم الدولة في قطاع البتروال يسهل لها التوسع في الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني، وصناعة النفط بالخصوص مصدر التمويل الأساسي. (فاتح حركاتي، نشات الوكيل، 2018، صفحة 429)
- رغم أن عائدات النفط غير مستقرة دوما بسبب تذبذب أسعار هذه المادة في الأسواق العالمية، ولكون الدول المنتجة والمصدرة لن يكون بمقدورها التحكم في هذه الأسعار لوحدها، كما أن توجيه الاستثمار قد تعوقه عدة مشكلات وعلى رأسها تلك

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

المتعلقة بالتكنولوجيا كون الدول النامية ومن بينها الجزائر لا تملك مقومات تكنولوجية عالية، لذلك تضطر للجوء للشركات الأجنبية متعددة الجنسية للحصول على ذلك ولتكون طرفا أساسيا فاعلا في ميدان الاستكشاف والتنقيب والتكرير. إن إقدام الدولة الجزائرية على تأميم المحروقات انطلق من إلغاء نظام الامتياز ثم امتد بإرساء دعائم نظام جديد يقوم على بسط النفوذ والسيطرة على الثروات الطبيعية من قبل شركة سوناطراك يسمى بعقود المشاركة حيث أصدر المشرع الجزائري مجموعة من الأوامر 71 - 22 و 71 - 24 والتي تم بموجبها إلغاء جميع بنود قانون النفط الصحراوي، وبهذا أصبحت شركة سوناطراك تسيطر بعد مرحلة التأميم على 30 % من الإنتاج وأكثر من 50 % من التكرير و 100 % من البتروكيميا، كما شهدت صادرات الجزائر من المحروقات ارتفاعا إلى 70 % مقارنة بإجمالي الصادرات لسنة 1969 .

كما أصبحت الجزائر شريكة بنحو 51 % في كل الشركات الفرنسية، وتم تأميم كل حقول الغاز والنقل البري للمحروقات في كامل أنحاء الوطن، وقد نشأ عن تأميم قطاع المحروقات مجموعة من القرارات تضمنت تطبيق الاجراءات التالية:

- ✓ تطبق على الشركات الجزائرية المشاركة للشركات الفرنسية، نفس القرارات المطبقة على الشركات الأمريكية والإنجليزية.
- ✓ يتم ضمان تمويل السوق الفرنسي من البترول الجزائري على أساس سعر السوق.
- ✓ بتاريخ 12 / 04 / 1971 طبقت الجزائر مقاييس جديدة داعمة لقرار التأميم أهمها تطبيق وعاء ضريبي يتماشى مع قرارات الأوبك والمنصوص عليها في اتفاقية ايفيان وطرابلس، إلا أن هذا القرار قوبل بالرفض من طرف فرنسا ودعت الاطراف إلى اجراء مفاوضات ( الحكومة الجزائرية من جهة والشركات الفرنسية العاملة بالجزائر من جهة أخرى)، ترتب عنها عقد عدة اتفاقيات في مجال البحث والاستغلال، ولعل أهم قرار تمخض عن هذه المفاوضات هو إرجاع السيطرة والتحكم للجانب الجزائري على مورده الطبيعي ما يسمح له بتوفير الأرباح، وكذا أصبحت الجزائر تسيطر على نحو 51 % من حصة الشركات التي مسها التأميم ونحو 77 % من إنتاج البترول، و 100 % من إنتاج الغاز، و 100 % من أنابيب المحروقات السائلة والغازية إضافة إلى 100 % من التوزيع.

لقد ركز الأمر 71 - 22 المؤرخ بتاريخ 12 / 04 / 1971 الخاص باستغلال النفط على الشراكة حيث حدد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في استغلال النفط في الجزائر في مواد (3، 6، 7، 8)، ولعل أهم بنود هذا القانون تتمثل في:

- ✓ يمكن للشركات الأجنبية المساهمة في إطار الشراكة مع المؤسسة الوطنية سوناطراك في إطار عقود الشراكة، حيث يأخذ طابع الشراكة أحد الشكلين: شركة مساهمة أو شركة تجارية، وفي كلتا الحالتين لا تقل نسبة مساهمة سوناطراك عن 51 %.
- ✓ تضطلع مؤسسة سوناطراك بدور المتعامل مع إمكانية التخلي عن هذا الدور للشريك الأجنبي في مرحلة الاستكشاف.
- ✓ يقسم إنتاج المحروقات السائلة في ميدان الحقول، ويعتبر كل طرف مسؤول عن دفع تكاليف النقل، دفع الإتاوات وكذلك

الضرائب المباشرة على البترول. (فاتح حركاتي ، نشات الوكيل، 2018، الصفحات 430-431)

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

- ✓ يجب على الشركات الأجنبية إعادة استثمار جزء من أرباحها في عمليات المحافظة على الاحتياطات وكذلك تجديدها.
- ✓ عدم اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب نزاعات بين الدولة الجزائرية أو ممثلها (سوناطراك) والشريك الأجنبي والاكتفاء بالمحاكم الجزائرية.

لم يستمر مضي الجزائر خلف سياسة التأميم الكامل لمحروقاتها مدة طويلة، فتراجع عائدات النفط في الثمانينات، والانخفاض الحاد في عدد الحقول المطورة ما بين 1980 و 1986 ، وتقلص إنتاج النفط من 1,27 مليون طن يومي برمبل يومي سنة 1979 إلى حوالي 1 مليون برمبل سنة 1983 ، كلها عوامل دفعت بالحكومة الجزائرية إلى مراجعة سياستها، إذ أظهرت هذه التطورات أيضا محدودية قدرات شركة سوناطراك، لاسيما في مجال اكتساب التكنولوجيا اللازمة لمواجهة انخفاض الحقول الناضجة، ونتيجة لذلك لم يكن للسلطات الجزائرية خيار سوى تقديم قانون محروقات جديد سنة 1986 ، تم من خلال مراجعة الشروط الجبائية في محاولة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى أنشطة الاستكشاف والتطوير وتعزيز آليات الاستخلاص.

### رابعا: خلفية تاريخية عن وزارة الطاقة والمناجم

خلال عام 1963 تم إنشاء مديرية الطاقة، هذه الأخيرة كانت تحت وصاية وزارة الصناعة والطاقة باعتبارها مجرد إدارة فرعية مكلفة بالبحث الطاقوي والاستغلال المنجمي، وخلال عام 1977 أقرت الدولة بعض المواد المتعلقة بتوزيع الهياكل التابعة لوزارة الصناعة والطاقة بين كل من وزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية ووزارة الصناعات الثقيلة ووزارة الصناعات الخفيفة، وهذا في إطار تنظيم هياكل الحكومة، والمادة الثانية من هذا المرسوم تنص على أنه تتبع لوزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية الهياكل التالية:

\*المديرية العامة للطاقة والوقود.

\*المديرية الفرعية للبتروكيمياويات والمديرية الفرعية للأسمدة والمنتجات الخاصة بالصحة النباتية، وذلك فيما يخص مديرية الصناعات الكيماوية والبتروكيمياوية، وخلال عام 1979 أدمجت وزارتي الصناعة والطاقة في وزارة واحدة أطلق عليها اسم وزارة الصناعة والمناجم، وخلال عام 1991 تم فصل هاتين الوزارتين وإضافة قطاع المناجم إلى وزارة الطاقة لتصبح باسم وزارة الطاقة والمناجم. تضطلع وزارة الطاقة والمناجم بعدة مهام تخص قطاعي الطاقة والمناجم، ولكون الجزائر تعتمد على الجبابة البترولية في تمويل التنمية الاقتصادية، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا مهما في الاقتصاد الوطني إذ تساهم بنحو 95 % من الصادرات، لذلك نجد أن لهذه الوزارة أهمية بالغة كون دورها يتمثل في تنظيم وتسيير قطاع الطاقة، هذا القطاع الذي كان ولا يزال وسيظل يحظى بمكانة خاصة في برامج مختلف الحكومات المتعاقبة على السلطة التنفيذية في الجزائر. (فاتح حركاتي ، نشات الوكيل، 2018، الصفحات 432-433).

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

### المطلب الثاني: أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري

اكتشف البترول في الجزائر سنة 1953، ليبدأ استغلاله اقتصاديًا سنة 1956، وقد كانت المخصصات المالية الموجهة للاستثمار في هذا القطاع كبيرة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى وذلك بالنظر إلى أهميته من حيث المساهمة في تكوين الناتج، وكذا حصة المحروقات من إجمالي الصادرات، كما أسهم في تنمية بعض الصناعات الاستخراجية والتكريرية، غير أن هذا التطور الحاصل في هذا القطاع سرعان ما تراجع في بداية الستينيات وذلك بنسبة 50 - 60 %، نتيجة تخوف المعمرين من المستقبل.

تتمثل مزايا التفضيل لمنتوج النفط بين أنواعه في المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع البترول والتي تتدخل في تحديد إحدى مكونات قوته التنافسية، ويتميز البترول الجزائري خاصة بالخصائص التالية:

**القرب من الأسواق:** ان الموقع الجغرافي للجزائر يعطيها أفضلية كبيرة لقربها من الأسواق الأوروبية خاصة مقارنة بدول الشرق الأوسط، مما يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل، فمن ناحية البترول الخام وجدت الجزائر البترول الليبي منافسا لها بسبب قربة من موانئ التسليم الإيطالية، ومن ناحية الغاز الطبيعي يبقى المنافس الكبير للجزائر هو الغاز الروسي من (حيث الاحتياطي) وسهولة نقله عبر الأراضي الأوروبية إلى شمال وشرق أوروبا فيصبح أقل كلفة لان عملية النقل تتم برا عبر أنابيب الغاز عكس الغاز الجزائري الذي يتم نقله عبر الأنابيب البحرية.

النفط الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع النفط المصدرة من قبل دول الأوبك: حيث يتضمن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـ " صحاري بلند " خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بالنفط العربي الخفيف، كما أنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال.

والجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك. (بورابة إيمان، 2020-2021، صفحة 117)

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

الجدول رقم (03): مقارنة بين البترول الجزائري وبعض النفط لدول الأوبك

البلد	نوع البترول	درجة النوعية	نوع للمنتجات البترولية المستخرجة		
			ثقيل	متوسط	خفيف
السعودية	متوسط	34.2	20.5	31.00	48.50
	ثقل	27.3	16.00	23.25	60.75
	متوسط	31.3	19.36	25.30	55.23
الكويت	متوسط	34.3	22.25	30.25	47.50
	ثقل	31.3	21.15	26.85	52.00
إيران	خفيف	36.1	25.00	30.60	44.4
	متوسط	34.0	22.00	28.00	50.0
العراق	خفيف	44.0	35	36	29
	ثقل	27.1	12.00	40.00	48.00

المصدر: (بورابة إيمان، 2021-2020، صفحة 118)

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه تتضح الميزة النوعية للبترول الجزائري، إذ يتميز بدرجة كثافة عالية تجعله من بين أفضل النفط إنتاجا للمشتقات الخفيفة، إضافة إلى قلة نسبة الكبريت فيه وهي مميزات جيدة من هذه الميزة النوعية للبترول. أصبح القطاع النفطي يشكل دورا أساسيا في الاقتصاد الجزائري، حيث تشكل العائدات المتأتية منه المحرك الأساسي لعملية التنمية وذلك من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتشكيل الموارد الأساسية لموازنتها، التي تم استخدامها لتحديث وبناء الهيكل البنية الأساسية التحتية، والداعم الرئيسي لاحتياجات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية (بورابة إيمان، 2021-2020)

### الفرع الأول: هيمنة قطاع المحروقات على القطاعات الأخرى

يمثل قطاع المحروقات الوتر الحساس في الاقتصاد الجزائري باعتباره يتصدر كل أوجه النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال مساهمته بالحصة الأكبر في الناتج الداخلي الخام والصادرات الوطنية وكذا الإيرادات العامة لميزانية الدولة، سنوضح ذلك من خلال ما يلي:

#### أولا: مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر

لمعرفة مدى مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2019 نستعرض الجدول رقم (04). (عرب سمية، 2021، صفحة 10)

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

الجدول رقم (04): مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج الداخلي الخام الجزائري في الفترة (2001-2019)

( الوحدة : مليار دج )

القطاعات	الناتج المحلي الإجمالي	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	البناء والاشغال العمومية	التجارة	الخدمات	باقي القطاعات
2001	4227.1	412.1	1443.9	315.2	358.9	476.21	921.9	298.98
2002	4522.8	417.2	1477.0	337.6	409.9	509.28	1004.2	367.62
2003	5247.5	515.3	1868.9	355.4	445.2	552.18	1112.2	398.32
2004	6150.4	580.5	2319.8	390.5	508.0	607.05	1302.2	442.35
2005	7563.6	581.5	3352.9	420.1	564.4	668.13	1518.7	457.87
2006	8520.6	641.3	3882.2	444.4	674.3	728.37	1708.4	441.63
2007	9306.2	704.2	4089.3	463.7	825.1	863.20	1910.7	450.00
2008	11043.7	727.4	4997.6	519.6	956.7	1003.20	2113.7	725.5
2009	9968.0	931.3	3109.1	570.7	1094.8	1160.16	2349.1	752.84
2010	11991.6	1015.3	4180.4	617.4	1257.4	1283.23	2586.3	1051.57
2011	14519.8	1183.2	5242.1	663.8	1333.3	1446.33	2856.2	1764.87
2012	15843.0	1421.7	5208.4	728.6	1479.4	1649.97	3190.4	2164.53
2013	16643.8	1640.0	4968.0	771.8	1627.4	1870.58	3849.6	1916.42
2014	17242.5	1771.5	4657.8	838.5	1794.0	2067.54	4195.2	1917.96
2015	16591.9	1936.4	3134.3	900.9	1908.1	2259.34	4549.9	1902.96
2016	17514.6	2140.3	3025.5	979.3	2072.9	2341.31	4841.3	2113.99
2017	18876.2	2219.1	3699.7	1040.8	2203.7	2116.09	5163.5	2433.31
2018	20259.0	2427.0	4547.8	1127.9	2346.5	2349.60	5305.3	2154.9
2019	20284.2	2429.4	3910.1	1198.5	2481.4	2445.8	5577.6	2241.4
المتوسط	12437.2	1247.09	3637.62	667.61	1281.13	1389.34	2950.34	1264.57
النسبة (%)	100	10.03	29.25	5.37	10.29	11.17	23.72	10.17

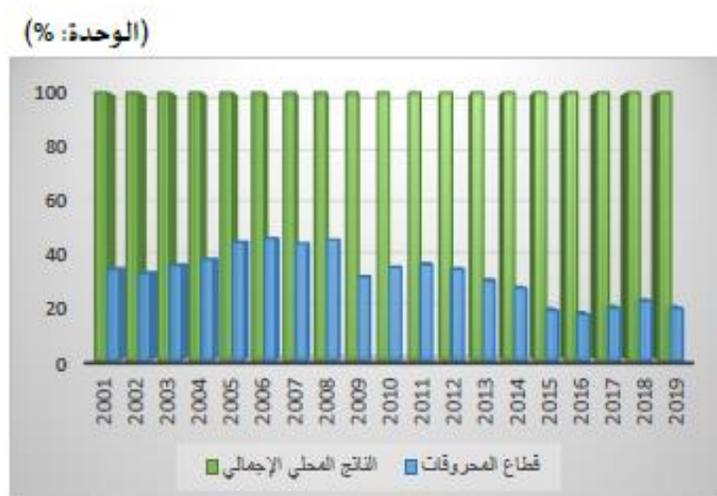
المصدر: (عرا ب سمية ، 2021 ، صفحة 25)

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

نلاحظ من الجدول سابق الذكر أن قطاع المحروقات يتصدر النسبة الأكبر في تكوين القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 29.25% في متوسط الفترة 2001-2019، بقيمة متوسطة حوالي 3637.62 مليار دج، كما أن الناتج الإجمالي يتأثر بشكل واضح بقطاع المحروقات، حيث أنه كلما زاد نمو هذا الأخير زاد معه النمو الاقتصادي الوطني والعكس صحيح مما يعتبر دليل قاطع على ارتباط الاقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على النفط.

وفي المقابل تبقى نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الإنتاج ضئيلة جدا رغم المجهودات المبذولة للخروج من تبعية قطاع المحروقات وهذا ما يسعى بالعله الهولندية ولتوضيح لنا الرؤية أكثر نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (04): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الوطني الجمالي في الفترة (2001-2019)



المصدر: (عرب سمية ، 2021، صفحة 11)

يتبين لنا من الشكل السابق أن أعلى نسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام حققت من طرف قطاع النفط كانت في الفترة من 2005 الى 2008 حيث فاقت 43% وذلك نظرا لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وانتعاش قطاع المحروقات في الجزائر حيث انتقل سعر البرميل الواحد من 38.66 دولار سنة 2004 إلى 54.64 دولار سنة 2005 و65.85 دولار سنة 2006 ومن ثم 74.95 دولار سنة 2008 وصولا إلى حوالي 99.97 دولار سنة 2008، وبسبب الركود الاقتصادي الناتج عن تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008 شهدت أسواق البترول في بداية عام 2009 انخفاض أسعارها إلى 62.25 دولار أمريكي للبرميل الواحد، مما أدى إلى تراجع نمو قطاع المحروقات في الجزائر وبالتالي تراجع نسبة دعمه للناتج الداخلي الخام إلى 31.19%، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض قيمة هذا الأخير من 11043.7 مليار دج سنة 2008 إلى 9968 مليار دج سنة 2009.

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

ثانيا: مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات الجزائرية

تمتاز الصادرات الجزائرية بالطابع الأحادي، بحيث يتركز بالأساس على المنتجات النفطية ومشتقاتها بنسبة تفوق 95% من الصادرات الإجمالية، مما جعل الاقتصاد الجزائري يرتبط بشدة للتغيرات في أسعار النفط الدولية. وكذا لتقلبات قيمة سعر صرف الدولار الأمريكي باعتباره العملة المستخدمة في التبادلات التجارية في أسواق النفط، وسنبين مدى مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2001-2019 من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (05): نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الكلية في الفترة (2001-2019)

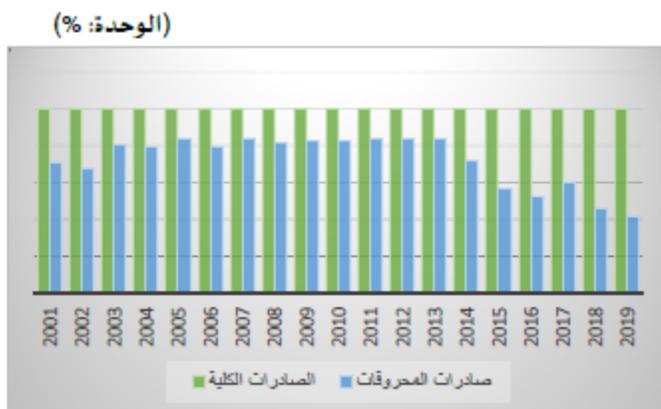
(الوحدة: مليار دولار امريكي)

السنوات	الصادرات الكلية	صادرات المحروقات	النسبة (%)	سعر البترول الخام **	السنوات	الصادرات الكلية	صادرات المحروقات	النسبة (%)	سعر البترول الخام **
2001	19.09	18.53	97.07	24.8	2011	72.89	71.67	98.33	112.9
2002	18.71	18.11	96.79	25.2	2012	71.74	70.58	98.38	111.0
2003	24.47	23.99	98.04	29.0	2013	64.87	63.82	98.38	109.5
2004	32.22	31.55	97.92	38.7	2014	60.13	58.46	97.22	100.2
2005	46.33	45.59	98.40	54.6	2015	34.57	33.08	95.69	53.1
2006	54.74	53.61	110.69	65.7	2016	29.31	27.92	95.26	45.0
2007	60.59	59.61	98.38	74.8	2017	34.57	33.20	96.04	54.01
2008	78.59	77.19	98.22	99.9	2018	41.12	38.90	94.60	71.3
2009	45.19	44.42	98.30	62.2	2019	34.99	32.93	94.11	64.4
2010	57.09	56.12	98.30	80.2	القيمة المتوسطة	46.38	45.59	98.30	67.19

المصدر: (عرب سمية ، 2021 ، صفحة 22)

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

الشكل رقم (05): نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الاجمالية في الجزائر في الفترة (2001-2019)



المصدر: (عرب سمية ، 2021 ، صفحة 12)

نستنتج من الشكل السابق أن قطاع المحروقات يستحوذ على هيكل الصادرات الوطنية بمعدل 98.3% في متوسط الفترة 2001-2019، وبقيمة حوالي 45.59 مليار دولار أمريكي مقابل 4638 مليار دولار من مجمل الصادرات الكلية والملاحظ أن قيمة الصادرات الجزائرية شهدت تغيرات عديدة في تلك الفترة بين الانخفاض والارتفاع ناتجة عن التغير في قيمة الصادرات النفطية والتي بدورها تتأثر بأسعار البترول العالمية، هذا ما تفسره النسب الكبيرة لمساهمة الصادرات النفطية في مجموع الصادرات والتي تراوحت بين 94.11% سنة 2019 و98.40% سنة 2005، إلا أننا نرى أن هذه النسبة بدأت بالانخفاض نوعا ما في السنوات الأخيرة كدليل على نقص تبعية الجزائر للنفط ومباشرتها في البحث عن مصادر جديدة لتمويل نفقاتها عن طريق انتهاز سياسة التنويع في الإنتاج والتصدير .

كما أن العوائد المتأتية من صادرات المحروقات تتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار البترول العالمية والتي بدورها تخضع لمجموعة من العوامل. ولتوضيح الارتباط الوثيق بين تطور الصادرات الكلية والنفطية وأسعار البترول نستعرض الشكل أدناه:

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

الشكل رقم (06): تطور الصادرات النفطية والصادرات الكلية وأسعار البترول الخام في الجزائر في الفترة (2001-2019) (الوحدة : مليار دولار امريكي)



المصدر: (عرب سمية ، 2021 ، صفحة 13)

كما هو موضح في الشكل أعلاه أن الصادرات الكلية اتخذت منحى شبه مطابق للصادرات النفطية وأسعار البترول في الفترة 2001-2019، ما يعد دليل قاطع على العلاقة الطردية بينهم، الأمر الذي يدفعنا باستنتاج سيطرة المحروقات على صادرات الجزائر مما جعلها المورد الرئيسي للعملة الصعبة للوطن.

ثالثا: مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر

تستحوذ الإيرادات البترولية على الحصة الأكبر من الإيرادات العامة، والتي تعتبر أهم وأكبر مورد من موارد الدولة، لتأتي بعدها الإيرادات العادية والتي تتكون من الإيرادات الجبائية خارج المحروقات والإيرادات غير الجبائية، هذا ما سوف نلخصه في الجدول رقم (06).

الجدول رقم (06): تطور الإيرادات العامة في الجزائر في الفترة (2001-2019)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
اجمالي الإيرادات	1505.5	1603.2	1966.6	2226.2	3082.6	3639.8	3687.8
الإيرادات البترولية	1001.4	1007.9	1350.0	1570.7	2352.7	2799.0	2796.8
الإيرادات خارج البترول	488.5	595.1	616.4	649.0	724.2	840.5	883.1
الإيرادات الجبائية	398.2	482.9	519.9	578.5	640.4	720.8	766.7
الإيرادات غير الجبائية	90.3	112.2	96.5	70.5	83.8	119.7	116.4
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

5738.4	5957.5	6411.3	5790.1	4392.9	3676.0	5111.0	اجمالي الإيرادات
3388.4	3678.1	4184.0	3979.7	2905.0	2412.7	4088.6	الإيرادات البترولية
2349.9	2279.4	2227.2	1810.4	1487.8	1263.3	1022.1	الإيرادات خارج البترول
2091.4	2031.0	1984.3	1527.1	1298.0	1146.6	895.4	الإيرادات الجبائية
258.5	248.4	242.9	283.3	189.8	116.7	126.7	الإيرادات غير الجبائية
-	-	<b>2019</b>	<b>2018</b>	<b>2017</b>	<b>2016</b>	<b>2015</b>	<b>السنوات</b>
-	-	6507.9	6751.4	6182.8	5110.1	5103.1	اجمالي الإيرادات
-	-	2714.5	2887.1	2372.5	1781.1	2373.5	الإيرادات البترولية
-	-	3793.4	3864.2	3810.3	3329.0	2729.6	الإيرادات خارج البترول
-	-	3041.4	2648.5	2663.1	2482.2	2654.7	الإيرادات الجبائية
-	-	752.0	1215.7	1147.2	846.8	374.9	الإيرادات غير الجبائية

المصدر: (عرب سمية ، 2021 ، صفحة 27)

من خلال تحليلنا لاحظنا ان الإيرادات البترولية أخذت نفس مسار الإيرادات العامة في الجزائر. هذا إن دل على شيء فإنه يدل على العلاقة الطردية والوثيقة بينها. ولتوضيح ذلك تستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (07): تطور الإيرادات البترولية والإيرادات العامة في الجزائر في الفترة (2001-2019)

(الوحدة: مليار دج)



المصدر: (عرب سمية ، 2021 ، صفحة 13)

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

يتبين لنا من الشكل أعلاه مساهمة الإيرادات النفطية بشكل كبير في الإيرادات الكلية للميزانية العامة في الجزائر. يمكننا تحليل ذلك كما يلي: شهدت الإيرادات العامة ارتفاعا هاما من 1505.5 مليار دج إلى 5111 مليار دج في الفترة (2001-2008) ويرجع ذلك بنسبة كبيرة إلى الزيادة في الإيرادات البترولية والتي تضاعفت قيمتها أكثر من أربعة أضعاف من 1001.4 مليار دج سنة 2001 إلى 4088.6 مليار دج سنة 2008 حيث مثلت هذه الأخيرة نسبة حوالي 74.34% من إجمالي الإيرادات العامة في الفترة 2001-2008 إلا أن العوائد من المحروقات لم تبقى مستقرة مدة طويلة فأخذت بالتناقص سنة بعد أخرى من 3678.1 مليار دج سنة 2013 إلى 1781.1 مليار دج سنة 2016 مما صاحبه تسجيل أرقام متدنية للإيرادات العامة 5957.5 مليار دج سنة 2013 إلى 5110.1 مليار دج سنة 2016. أما في الفترة المتبقية عاودت أسعار البترول بالتعالي الأمر الذي أدى إلى زيادة في عائدات الدولة من المحروقات بـ 2372.5 مليار دج و 27762 مليار دج ثم 2714.5 مليار دج خلال السنوات 2017 2018 2019 على التوالي دفعت هذه الزيادة بالضرورة إلى ارتفاع الإيرادات العامة هي الأخرى. من خلال ما سبق كان لا بد لنا من معرفة نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019) التي سنوجزها في الشكل الموالي:

### الشكل (08): نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر في الفترة (2001-2019)

(الوحدة: %)



المصدر: (عرب سمية ، 2021 ، صفحة 14)

تستطيع القول إن الإيرادات البترولية تمثل المصدر الرئيسي والأهم للإيرادات العامة التي تتحصل عليها من أجل تغطية مختلف نفقاتها العمومية، وهو ما يظهر جليا في الشكل أعلاه، نظرا لارتفاع نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة بـ 58.68% في متوسط المدة 2001-2019، حيث حققت أعلى نسبة سنة 2008 بـ 80%، وأدناها سنة 2016 بنسبة 34.85% ويرجع هذا الفرق الكبير في نسب المساهمة إلى تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى إلى تباين حجم العائدات من المحروقات، وزيادة اعتماد الجزائر في مواردها بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية سنة تلو الأخرى، وعدم ابداء

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

الاهتمام للقطاعات الأخرى كالفلاحة والصناعة ودعمها بالمستوى المطلوب غير أن الأمر المباشر بالخير أنه في السنوات الأخيرة من. إلى 2019، بالرغم من تناقص الإيرادات النفطية ارتفعت الإيرادات العامة عكس ما حدث في السنوات السابقة، وهذا ما يدل على شروع الدولة في البحث عن مصادر أخرى لتمويل نفقاتها العامة، عن طريق انتهاج سياسة تنويع اقتصادها الوطني من خلال الإنتاج والتصدير والتخلص شيئاً فشيئاً من التبعية النفطية نظراً للتحديات الكبيرة في سوق النفط العالمي وعدم استقرار أسعار منتجاته. (عراب سمية ، 2021، صفحة 15)

### المطلب الثالث: دور الشركة الوطنية سوناطراك في الاقتصاد الجزائري (داخليا وخارجيا)

#### الفرع الأول: تعريف عام للشركة.

تعتبر "سوناطراك" قلب الاقتصاد الجزائري أو بالأحرى "اقتصاد الجزائر بأكمله" إذ تمثل صادراتها النفطية 96% من صادرات الجزائر و60% من أموال الخزينة العمومية وتمثل عائداتها ثلث الناتج المحلي الإجمالي. (مجلة العربي الجديد الالكترونية ، 2018). (سوناطراك-SONATRACH) اختصار للاسم الكامل لها: الشركة العامة لأبحاث وإنتاج ونقل وتحويل وتجارة الهيدروكربونات.

#### Société National pour la Recherche, la Production, le Transport, la Transformation, et la Commercialisation des Hydrocarbures S.P.A.

سوناطراك هي شركة عمومية جزائرية شكلت لاستغلال الموارد البترولية في الجزائر، هي الآن متنوعة الأنشطة تشمل جميع جوانب الإنتاج الاستكشاف والاستخراج والنقل والتكرير. وقد نوعت في أنشطتها البتروكيمياويات وتلمية مياه البحر . تحتل سوناطراك المركز الثاني عشر في ترتيب شركات النفط في العالم في التقرير الدولي لأفضل 100 شركة نفطية للعام 2004 حسب ما أورده بيان صدر عن وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية .

#### أولاً: التأسيس

تأسست الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سوناطراك) نهاية عام 1963 تجسيدا لرغبة السلطات الجزائرية في السيطرة على الثروة البترولية للبلد المستقل حديثاً آنذاك (5 جويلية 1962). وهدفت السلطات من إنشاء الشركة لتوجيه الثروة البترولية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجعلها رافعة لتأميم القطاع النفطي الخاضع حينها لفرنسا القوة الاستعمارية السابقة. (موسوعة المعرفة الالكترونية ، 2022)

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

### ثانيا: التوسع

في مسعى لإثبات وجودها، أطلقت الشركة الناشئة في عام 1964 مشروع أنبوبها النفطي الأول بمسافة 800 كيلومتر، وربط بين منطقتي أرزيو-ولاية وهران (غرب) و"حوض الحمراء" في حاسي مسعود-ولاية ورقلة (جنوب).

وفي نفس الفترة، أطلقت الجزائر أول مشاريعها في مجال استكشاف واستغلال الغاز الطبيعي، فتأسست الشركة الجزائرية للميثان السائل بطاقة إنتاجية أولية بلغت نحو مليارٍ متر مكعب في السنة .

وفي عام 1965 توصلت الجزائر وفرنسا إلى اتفاق حول ملف المحروقات تضمن إقامة تعاونية صناعية بين شركة تمثل الطرف الفرنسي والحكومة الجزائرية، مما أتاح للدولة الجزائرية توسيع أنشطتها الإنتاجية ومنحها قدرا أكبر من المشاركة في تسيير قطاع المحروقات .

وفي ضوء هذا الاتفاق، أطلقت سوناطراك أول مشاريعها الاستكشافية بعد أن كان دورها في السابق محصورا في النقل والتسويق، وبناء على هذا التوسيع تمت مضاعفة رأس مالها عشر مرات ليبلغ 400 مليون دينار جزائري .

### ثالثا: دخول الاوبك

مع بداية عام 1969، كانت الجزائر قد حققت إنجازات كبيرة في مجال استكشاف المحروقات وعثرت على مخزونات كبيرة من الغاز، خاصة إثر اكتشاف الجنوب الشرقي من حاسي مسعود في 1968 .

وفي نفس الفترة، حصلت سوناطراك على رخصة نقل الغاز المنتج في حاسي الرمل إلى سكيكدة عبر خط من الأنابيب تعود ملكيته أصلا لفرنسا. وتُوّج هذا المسار التصاعدي في الإنتاج والتسيير بدخول الجزائر منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) عام 1969 .

وتماشياً مع الوضع الجديد بوصف الجزائر أصبحت بلدا مصدرا للنفط، قامت سوناطراك بإطلاق أولى عمليات الاستكشاف بوسائلها الذاتية، وجريت هذه العمليات في حقل "البرمة"-ولاية ورقلة.

### رابعا: تأميم المحروقات 1971

عززت مكانة سوناطراك في النسيج الاقتصادي الوطني بتأميم الحكومة الجزائرية لقطاع النفط في فيفري 1971، فمع التأميم وجدت الشركة نفسها أمام تحدي توسيع أنشطتها بسرعة لتشمل كافة المنشآت النفطية على التراب الجزائري الشاسع. وتجاوبا مع الحركية التي أوجدها قرارا التأميم، اقتنت الشركة أول مركب لتسييل "الميثان"، وشرعت في تشغيل مركب الغاز المسال في سكيكدة ومصفاة النفط بأرزيو ولاية وهران. (موسوعة المعرفة الالكترونية، 2022)

وبحلول 1975، كانت الشركة قد طورت أنشطتها لتشمل جزءا هاما من المشتقات البتروكيميائية، وهكذا أقامت وحدتين لتحويل المواد البلاستيكية في سطيف (شمال شرق) وشلف، ومع توسع أنشطة الشركة وتنوعها، بات حتميا وضع مخطط توجيهي

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

لرسم معالم المستقبل، فأطلق مخطط تقييم قطاع المحروقات عام 1977، ووُضع في صدارة أهدافه رفع معدلات الإنتاج من البترول والغاز مع منح أهمية إضافية للمشتقات البتروكيميائية. (موسوعة المعرفة الالكترونية ، 2022)

### الفرع الثاني: دور سوناطراك في الاقتصاد الوطني داخليا

تتمثل مهمة سوناطراك في البحث على إحدى الثروات التي يزخر بها الوطن (الذهب الأسود)، ومعالجتها، تقييمها، ثم وضعها في متناول المستهلك سواء على مستوى السوق الوطني أو الدولي.

من خلال هذا الدور، تساهم الشركة أولا بتطوير البلد، بضمان أكثر من 97% من احتياجاته من العملة الصعبة، مع تزويده بالطاقة اللازمة التي يحتاجها تسيير الاقتصاد، كذلك عليها أن تساهم في وضع أفضل الاستراتيجيات والتقنيات التسييرية. خلال العشرية الأخيرة تميزت سوناطراك " بنشاط واسع في الاستكشاف وتنمية هياكل ووسائل الإنتاج ومنشآت التكرير ومصانع التميع، ومنشآت أخرى وتجهيزات الصنع.

أما مهامها الحالية فتتركز حول البحث والإنتاج والنقل ومعالجة تميع الغاز الطبيعي وتصفيته وتموين السوق المحلي، وتسويق المحروقات السائلة والغازية في السوق الدولية.

بالإضافة إلى المهام السابقة سنتعرض فيما يلي إلى مهام أخرى سطرهما "سوناطراك" لنفسها لتقويم مواردها من المحروقات

✓ إنماء مختلف أشكال الأعمال المشتركة في الجزائر أو خارج الجزائر، مع شركات جزائرية أو أجنبية،

✓ اكتساب وحيازة كل حقيبة أسهم،

✓ الاشتراك في رأس المال وفي كل القيم المنقولة الأخرى في شركة موجودة أو سيتم إنشاؤها في الجزائر أو في الخارج،

✓ تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشر بصناعة المحروقات وكل عمل يمكن أن تترتب عنه فائدة لسوناطراك، وبصفة عامة كل عملية مهما تكن طبيعتها ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف الشركة وذلك باستغلال كل الوسائل المتاحة .

ومن أهدافها الاستراتيجية: (حنيش شيماء، 2016/2017، صفحة 63)

✓ التحكم والتنوع في نشاطها مع الاستعمال الأمثل للوسائل والتقنيات يهدف الترقية والتحسين الدائم لشهرتها، وصورة علامتها،

✓ تلبية الحاجيات الوطنية المتزايدة في الجزائر،

✓ تفضيل التكامل الوطني بتقوية الدعم للقواعد الصناعية،

✓ المشاركة في الانجازات الصناعية، التجارية في الخارج حتى تكون اقربا من الزبون النهائي،

✓ تنوع منتوجاتها،

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

### ➤ اهم مشاريع سوناطراك الحالية في الداخل:

في 02 فيفري 2022، أعلنت شركة النفط والغاز الجزائرية سوناطراك إنجاز عمليات تنقيب 24 بئراً جديدة للغاز في حقل العسل جنوبي العاصمة الجزائر، وذلك بالتعاون مع شركة غازبروم الروسية، على أن يبدأ الإنتاج من تلك العمليات بحلول عام 2025، وأوضحت الشركة في بيان أنها بلغت مرحلة هامة مع غازبروم، في إطار عقد البحث واستغلال المحرقات في رقعة حقل العسل، والدخول في مرحلة التطوير والإنشاء حيث يسمح المشروع بالمساهمة في تعزيز سوق الغاز في البلاد .

في 21 مارس 2022 ، كشف مجمع سوناطراك عن توصله لاكتشاف نفطي هام يعادل نحو 140 مليون برميل بالشراكة مع إيني الإيطالية في منطقة تسمى زملة العربي بمحيط حوض بركين جنوبي شرق الجزائر، وذكر مجمع سوناطراك في بيان له، أن بئر الاستكشاف HDLE-1 المتواجد على بعد حوالي 15 كيلومتراً من المنشآت الحالية للمعالجة والتابعة لناحية بئر ربع شمال، كشف عن اكتشاف هام من النفط الخام .

وأوضح المجمع أن هذه البئر حققت خلال مرحلة اختبارات الإنتاج مقدار 46.4 م<sup>3</sup>/ساعة (ما يعادل 7000 برميل/يومياً) من النفط ومقدار 140 ألف متر<sup>3</sup>/يومياً من الغاز المصاحب، كما تشير التقديرات الأولية إلى أن هذا الاكتشاف يحتوي على ما يقرب من 140 مليون برميل من النفط الخام .

وبحسب المصدر نفسه، خططت سوناطراك وإيني لحفر بئر ثانية (HDLE-2) خلال شهر افريل 2022، بغرض تقييم حجم الاكتشاف الذي يمتد إلى الرقعة المجاورة سيف فاطمة 2، التي تجري أشغال الاستكشاف بها من قبل سوناطراك وإيني كذلك. وأشارت سوناطراك إلى أنها تعمل مع إيني بتعاون وثيق من أجل تسريع وتيرة مرحلة الإنتاج لهذا الاكتشاف الجديد من خلال عملية المسار السريع.

وتعتبر HDLE-1 كأول بئر تدخل ضمن حملة استكشاف تشتمل حفر 5 آبار في المنطقة الشمالية من حوض بركين، وهي نتائج تؤكد على الإمكانيات النفطية التي يتوفر عليها محيط زملة العربي والتي ستسمح لسوناطراك وإيني بمواصلة استراتيجية استكشاف "الحقول القريبة (near field) بنجاح لضمان تامين سريع لهذه الموارد الجديدة، ويقع محيط زملة العربي في منطقة حوض بركين، على بعد حوالي 300 كيلومتر جنوب شرق حاسي مسعود أكبر بئر بترولي في الجزائر، وهو موضوع عقد بحث واستغلال تمتلك فيه سوناطراك 51 بالمائة من الحصص، بينما تمتلك إيني النسبة المتبقية .

وأوضحت الشركة الجزائرية أنها تعمل مع غازبروم على التطوير الفعال لموارد الغاز المكتشفة على مستوى حقلي غرد السايح وغرد السايح شمال (رقعة حقل العسل)، وهذا من خلال إنجاز عمليات تنقيب 24 بئر جديدة بالإضافة، إلى إنجاز وحدة معالجة لإنتاج الغاز الطبيعي وكذا المكثفات وغاز البترول المسال التي سيتم نقلها عبر شبكة خطوط النقل الحالية لسوناطراك الا أنه من المنتظر دخول هذا المشروع حيز الإنتاج خلال سنة 2025 ، وتمتلك سوناطراك من حصص الحقل الواقع بمنطقة بركين 51% في حين تمتلك شركة غازبروم نسبة 49 % . (موسوعة المعرفة الالكترونية ، 2022)

### الفرع الثاني: دور سوناطراك في الاقتصاد الوطني خارجيا

فتحت أزمة انهيار أسعار النفط عام 1986 عيون السلطات الجزائرية على حتمية البحث عن أساليب جديدة للعمل تُؤهل سوناطراك لمواجهة تغيرات السوق الدولية على نحو يُقلل من تأثيرات تقلبات تلك السوق على الشركة وعلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.

فأزمة أسعار النفط في تلك المرحلة كانت السبب العميق لأحداث أكتوبر 1988 الشهيرة التي كانت أهم حركة احتجاجية اجتماعية تعرفها البلاد، وانتهت بنظام الرئيس الشاذلي بن جديد إلى إعلان التعددية السياسية.

وهكذا، سمح قانون صادر في اوت 1986 لسوناطراك بالانفتاح على أشكال متنوعة من الشراكة الاقتصادية، لكن وفق قاعدة أساسية هي أن تحتفظ في جميع تلك الشراكات بنسبة من الأسهم لا تقل عن 51%.

وفي عام 1991، عزز قانون تنظيمي آخر آفاق الاستثمار الأجنبي مما سمح للشركة بالتعاون مع أكثر من 130 مقاوله نفذت مشاريع استكشافية وإنتاجية متعددة للشركة، بموجب عقود ناهزت الثلاثين وتم توقيعها في العامين اللاحقين على تعديل الإطار القانوني.

في أواسط تسعينيات القرن العشرين تحولت سوناطراك إلى مجموعة دولية تنفذ مشاريع عملاقة لعل أبرزها أنبوب المغرب العربي، الذي يزود إسبانيا والبرتغال بالغاز الجزائري عبر المغرب بطاقة إنتاجية قدرها 11 مليار متر مكعب من الغاز سنويا.

ظل مسار تطور سوناطراك يسير في اتجاه إيجابي خلال العقود اللاحقة مدفوعا بتساعد أسعار النفط في السوق الدولية خاصة في النصف الثاني من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وبلغ رقم معاملاتها 77 مليار دولار في 2009. وباتت تُشغل أكثر من 41 ألف عامل في حين تُشغل فروعها ضعف هذا العدد.

وشملت أنشطة الشركة قطاعات كثيرة منها الإنتاج والتصدير والتسويق والنقل، كما وسعت أنشطتها لتشمل البتروكيميايات وإنتاج الفوسفور والاستخراج المعدني وتحلية المياه. وتنتشر أنشطة الشركة في نحو 15 دولة موزعة بين أوروبا وأميركا وأفريقيا، كما باتت سوناطراك أكبر مجموعة نفطية في أفريقيا وفي حوض البحر الأبيض المتوسط. (الجزيرة نت، 2022)

### ➤ اهم مشاريع سوناطراك الحالية في الخارج:

✓ مع دولة البيرو: شرعت سوناطراك في مشروع استثماري في الخارج بالبيرو (مشروع كاسيا)، وفازت برخصة استغلال في حقول غدامس بليبيا في منافسة دولية دخلتها الشركة الجزائرية لأول مرة بمفردها. كما لها عدة مشاريع في دول الجوار كجموريتانيا ومشروع نومهيدي بتونس. (موسوعة المعرفة الالكترونية ، 2022)

✓ مع دولة تركيا: في 09 أكتوبر 2021، وقعت سوناطراك الجزائرية، 3 عقود لتطوير مشروع بتروكيمياويات في مدينة جيهان التركية ، وقالت الشركة في بيان نشرته على فيسبوك: "شارك الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك السيد توفيق حكار، في مراسم توقيع ثلاثة عقود متعلقة بتطوير المشروع البتروكيمياوي لإنتاج البوليبروبيلان بمدينة جيهان التركية".

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

وأضافت أن العقد الأول يتعلق بإنجاز المشروع بكل مراحل من الدراسات الهندسية المفصلة، والمشتريات، والإنجاز وبدء التشغيل والعقد الثاني يرتبط بأشغال الصيانة الدورية للأجهزة والمعدات. أما العقد الثالث فهو لخدمات بيع وتسويق الإنتاج . وحضر مراسم التوقيع هذه كل من الرئيس التركي، رجب طيب اردوغان، وزيرى الصناعة والنقل التركيين والمدراء التنفيذيين لرونيسناس، شريك سوناطراك في هذا المشروع، وكذلك ممثلي الأطراف المتعاقدة وممثلين عن سفارة الجزائر في تركيا . وتساهم سوناطراك بنسبة 34% في هذا المشروع وتضمن تموينه بالمادة الأولية من البروبان، في إطار عقد طويل المدى باعتماد أسعار السوق الدولية .

✓ مع دولة اليونان: في 03 فيفري 2022، أعلنت شركة سوناطراك الجزائرية عن إبرام اتفاق لتزويد اليونان بالغاز الطبيعي المسال ضمن عقد طويل المدى. وجاء في بيان للشركة أن "الشركة الوطنية للمحروقات (سوناطراك) أبرمت مع مجمع الطاقة اليوناني DEPA اتفاقاً يتضمن تمديد العقد، طويل المدى، المتعلق ببيع وشراء الغاز الطبيعي المسال على مستوى السوق اليونانية، وذلك ابتداء من تاريخ 1 جانفي 2022.

بالإضافة إلى عمليات تسليم شحنات الغاز الطبيعي المسال لمجمع الطاقة اليوناني DEPA، تنص الاتفاقية كذلك على تحيين بنود العقد التجاري الساري تماشياً مع التطورات الحالية والمستقبلية لأسواق الطاقة، من خلال هذه الاتفاقية، يؤكد الطرفان على تعزيز شراكتهم التقليدية لتزويد السوق اليونانية بالغاز الطبيعي في ظرف تتميز فيه السوق بارتفاع الأسعار وتعدد المتعاملين. أن "العلاقات التجارية بين (سوناطراك) ومجمع الطاقة اليوناني DEPA بدأت عام 2000، وتعتبر سوناطراك حالياً أهم مورد للغاز الطبيعي المسال للسوق اليونانية .

✓ مع دولة ليبيا : في 12 فيفري 2022 ، أعلنت شركة سوناطراك الجزائرية عن عودتها إلى ليبيا عبر توقيع بروتوكول اتفاق مع المؤسسة الوطنية للنفط الليبية، يقضي باستئناف نشاطها بليبيا المتوقف منذ اندلاع الأزمة في 2011، وبموجب هذا الاتفاق الذي وقعه كل من الرئيس المدير العام لشركة الطاقة سوناطراك توفيق حكار، الذي زار ليبيا، ورئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط، مصطفى صنع الله، فإن هذا الاتفاق يهدف بشكل رئيسي إلى "عودة" سوناطراك "لنشاط في ليبيا من خلال استكمال التزاماتها التعاقدية في منطقتي التعاقد "065" و"95/96" في حوض غدامس .

وقال الرئيس المدير العام لسوناطراك، خلال مراسم التوقيع: "هدفنا هو استكمال التزاماتها التعاقدية والشروع في تطوير الحقول المكتشفة"، وتابع: "أن هناك احتياطات غازية ونفطية مهمة في ليبيا وسنعمل على تطوير هذه الحقول" من جهته قال رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية الليبية للنفط، إن "بلاده تريد تجديد العلاقات أكثر مع شركة "سوناطراك" مضيفاً "نحن بحكم الجوار أقرب لبعضنا" وأضاف: "ناقشنا اليوم مع مجمع "سوناطراك" عودة الشركة للنشاط في ليبيا من جديد ("موسوعة المعرفة الالكترونية ، 2022 ،

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

---

✓ مع دولة سلوفينيا : في 15 نوفمبر 2022 وقعت شركة النفط الجزائرية "سوناطراك" عقداً مع شركة جيوبلن السلوفينية يقضي بتصدير الغاز الجزائري لسلوفينيا لمدة ثلاث سنوات بداية من شهر يناير 2023. وبحسب بيان الشركة فإنه سيتم تزويد سلوفينيا بالغاز الطبيعي عبر خط أنابيب الغاز الذي يربط الجزائر بإيطاليا، وأوضحت الشركة الجزائرية المملوكة للدولة، أن هذه الاتفاقية "ستسمح لسوناطراك باسترداد حصتها بالسوق السلوفينية، التي كانت قد تمدها بالغاز الطبيعي عبر خط الأنابيب عبر المتوسط في الفترة بين 1992 و2012، والمساهمة في تلبية طلب السوق الأوروبية من الغاز الطبيعي." (موسوعة المعرفة الالكترونية ، 2022)

### المبحث الثاني: واقع سعر الصرف في الجزائر

ان الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بمداخيل النفط، السلعة الأولية التي تتحدد أسعارها في السوق العالمية، جعلت منه اقتصادا أحاديا، صادراته تتبع تقلبات أسعار النفط مما يؤثر على معدل التبادل الدولي، فالاختلالات الهيكلية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري منذ نهاية الثمانينيات وحتى بداية القرن الواحد والعشرين انعكست على المتغيرات الاقتصادية الكلية، لهذا بات من الضروري الاهتمام بتقلبات سعر الصرف وآثارها على الاقتصاد.

### المطلب الأول: تطور أنظمة سعر الصرف في الجزائر

#### أولا: الدينار الجزائري في فترة النظام الاشتراكي

مر الدينار الجزائري خلال هذه الفترة بعدة نظم للصرف تذكرها فيما يلي :

#### ● من الاستقلال إلى 1964:

اتخذت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة عدة تدابير وقائية من وجهة النظر الاقتصادية فقد قامت بفرض رقابة على الصرف ومراقبة التجارة الخارجية تفاديا لهروب رؤوس الأموال إلى الخارج مع العلم انها كانت في مجال الصرف تابعة لمنطقة الفرنك.

#### ● من سنة 1964 إلى سنة 1974:

في هذه الفترة سيطرت اتفاقية بريتون وودز على أنظمة الصرف العالمية حيث قضت هذه الاتفاقية بتسعير العملات بالذهب وكان الدينار الجزائري مسعرا في تلك الفترة ب 0.18 غ من الذهب، وقد تميزت تلك الفترة بمحاولة الجزائر الحفاظ على ثبات اسعار الصرف لضرورة الموقف، وبدأ الدينار ينفك شيئا فشيئا عن الفرنك الفرنسي، وفي بداية السبعينيات تم التحول الى أسعار الصرف العمومة الذي سائر تخلي الأنظمة الدولية عن نظم الصرف الثابتة .

#### ● من سنة 1974 إلى سنة 1986:

كان سعر صرف الدينار الجزائري في هذه الفترة مرتبط بسلة من 14 عملة أجنبية ويتم احتساب قيمة سعر الصرف انطلاقا من استقرار العملات الأجنبية في البنك المركزي أي العملات الأكثر استقرارا في سوق الصرف.

#### ● من سنة 1986 إلى سنة 1992:

أدى الهبوط المفاجئ لأسعار النفط في السوق العالمي سنة 86 إلى انسدادات على المستوى الاقتصادي حيث سجل عجز في الميزانية العامة صاحبه تباطأ في وتيرة النمو الاقتصادي الأمر الذي استدعى التدخل لإجراء اصلاحات جذرية في المنظومة الاقتصادية وبدأت بوادر التوجه من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الحر تتشكل حيث وبخصوص اليات الصرف تم الاتجاه الى " انزلاق " تدريجي مراقب. (بلهوشي عبد المؤمن ،طواهي انيس ، 2019-2020، صفحة 63)

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

### ثانيا: الدينار الجزائري في فترة اقتصاد السوق (بعد 1994)

منذ تسعينات القرن الماضي وتزامنا مع اعتزال أغلب دول العالم للاقتصاد الاشتراكي قررت الجزائر الالتحاق بركب الدولة المتحولة إلى اقتصاد السوق الأمر الذي أثر بشكل مباشر على نظام صرف عملتها والتي شهدت عدة تطورات منذ بداية الألفية والتي من اهمها ما يلي:

لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع مع FMI حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40.17% وكان قبل ذلك قد فقد 50% من قيمته عام 1990، وما بين 25 و30% ما بين 1991 و1993.

وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار على مرحلتين في المجموع 70% وذلك ما بين شهر افريل وسبتمبر 1994. وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبين 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998 - 2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية وهذا منذ أوائل 2002. (بلهوشي عبد المؤمن، طاهري انيس، 2019-2020، صفحة 64) اما في الفترة الممتدة ما بين 2000-2020 فقد تغير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو والدولار وفق الجدول التالي:

### الجدول رقم (07): تغير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو في الفترة (2000-2019)

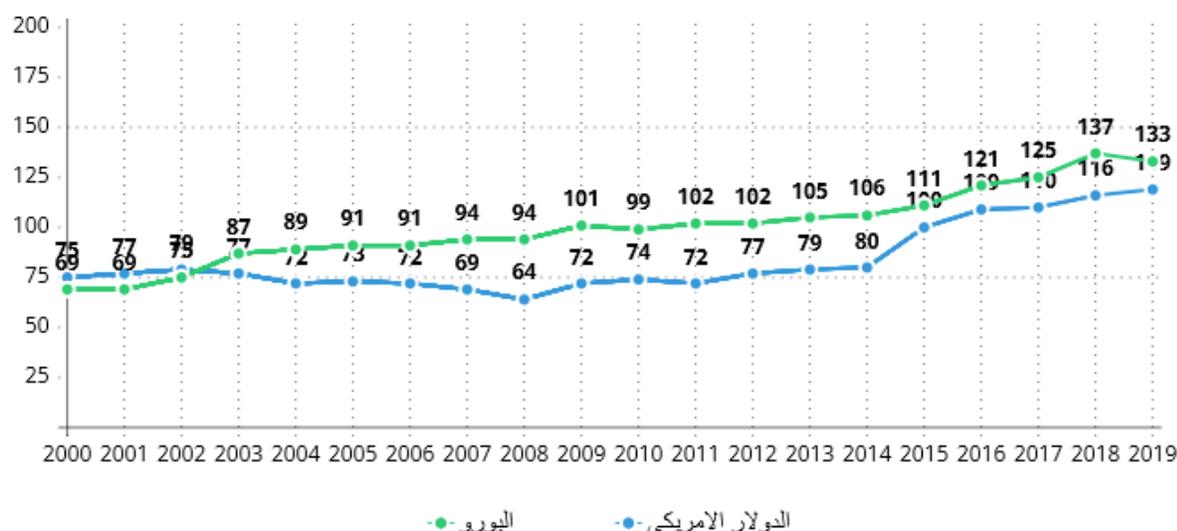
الوحدة (1 دولار امريكي/أورو=دينار جزائري)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
متوسط سعر صرف دج /الدولار الأمريكي	75,2899	77,2725	79,6871	77,3768	72,0653	73,3627	72,6464	69,3656	64,5684	72,6462
متوسط سعر صرف دج/الأورو	69,4338	69,2021	75,3650	87,4722	89,6423	91,3014	91,2447	94,9973	94,8623	101,2979
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
متوسط سعر صرف دج /الدولار الأمريكي	74,4041	72,8537	77,5519	79,3809	80,5606	100,4641	109,4654	110,9610	116,6169	119,3606
متوسط سعر صرف دج/الأورو	99,1927	102,2154	102,1627	105,4374	106,9064	111,4418	121,1766	125,3231	137,6864	133,7058

المصدر: التقرير السنوي لسعر الصرف - بنك الجزائر [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

الشكل رقم (09): تغير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو في الفترة (2000-2019)



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات التقرير السنوي لسعر الصرف -بنك الجزائر [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

من الشكل نلاحظ تطور التقهقر المستمر لسعر الدينار الجزائري مقابل الأورو والدولار الأمريكي بسبب الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة في هذه الفترة والتي منها ضخ السيولة المستمر بدون وجود مقابل لإصدار العملة. مما سبق تمكنا من معرفة بداية نظام الصرف الجزائري وتطوراته الرئيسية التي عرفها منذ بداية السنوات الأولى التي خلفت تاريخ الاستقلال، بحيث اتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي ثم عرف سعر الصرف نوعا من الاستقلالية خلال فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة ويعود هذا الربط لسبب تدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن النظام المتبع في الجزائر أي نظام الصرف الثابت والمرتب بالفرنك الفرنسي وتبني نظام صرف ما بين البنوك وهذا في إطار نظام الصرف العائم المدار والمرتب بالدولار الأمريكي نظرا لأن معظم صادراتنا أي حوالي 97% من صادرات الجزائر تقيم بالدولار و منه يتحدد سعر صرف الدينار الجزائري تبعا لعاملي العرض والطلب على العملة الوطنية مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هذه القيمة (سعر الصرف) لتركه عند مستوى مقبول.

### المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر

تتخذ السلطة النقدية مجموعة من الإجراءات الخاصة بأسعار الصرف تدعي من خلالها إلى أن تكون التطورات في نظام السوق وسعر الصرف الأجنبي في الحدود التي يطلبها تنفيذ السياسة النقدية على وجه سليم في نظام السوق، وتعد سياسة الصرف من ضمن السياسات التي تلجأ إليها هذه السلطات ببلدان العالم، لتنفيذ أهداف السياسة الاقتصادية للبلد على وجه سليم، وإدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته. (بلهوشي عبد المؤمن، طواهي انيس، 2019-2020، صفحة 67)

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

حيث تعبر سياسة الصرف عن مختلف الإجراءات التي يمكن للسلطات النقدية أن تتخذها في ظل أي نظام تعتمد عليه قصد توجيه عملياتها المحلية، لخدمة اقتصادها وبرامجها التنموية .

إن سياسة الصرف بين يدي الاقتصاديين النقديين تستقل وتميل إلى عدم السعي إلى أهداف أخرى للحصول على عملة قوية، فسياسة الصرف كسياسة اقتصادية تظهر من يوم إلى يوم آخر أهميتها واستقلاليتها عن السياسة النقدية من خلال تميزها بأهدافها وأدواتها .

حيث تسعى سياسة الصرف بشكل عام الى تحقيق جملة من الأهداف من أبرزها مقاومة التضخم، تخصيص الموارد وتوزيع الدخل بالإضافة إلى تنمية الصناعات المحلية والتي تتم في الأخيرة عبر سياسة تخفيض العملة والتي تتم عبر تخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة وبالتالي اتجاه جميع العملات وبهذا المعنى يترتب عليها تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية، و برفع الأسعار الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية وهذا ما يساعد بصفة أساسية على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية الخارج كما يساهم في تقليل عمليات الاستيراد مما يحافظ على احتياطي الدولة من العملة الأجنبية.

وتعد سياسة تخفيض قيمة العملة إحدى السياسات الهامة التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من اختلالات مؤقتة عارضة أو هيكلية مزمنة بغرض تسوية هذه الاختلالات، وقد أشار صندوق النقد الدولي منذ السبعينات إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري، وقد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض، لكن رفضت السلطات الجزائرية ذلك بحكم أنها عملية غير مفيدة لا للصادرات الجزائرية ولا لواردها، ومن بين الحجج المدعمة لرفضها عملية التخفيض ما يلي :

- من الجانب النظري يسيطر عليها قطاع المحروقات والتي تتحدد أسعارها في السوق العالمي، فإنه ليس من المفيد مباشرة عملية التخفيض لقيمة الدينار لأنه لن يكون هناك أثر على تنافسية الأسعار،
- يتعلق جل هيكل الواردات بالمواد الغذائية إذ في هذه الوضعية سيترتب عن عملية التخفيض وبصفة كبيرة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية مما يضر بالقدرة الشرائية لدى الأفراد،

ويمكن أن تذكر مجموعة من الأسباب التي أدت إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري وهي خلاصة الأوضاع الاقتصادية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة والتي يمكن حصرها فيما يلي : (بلهوشي عبد المؤمن ، طواهي انيس ، 2019-2020، صفحة 67)

### أولاً: تقييم الدينار أكبر من قيمته الحقيقية

تقول عن عملة بأنها أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، في الحالة التي ينتج فيها هذا الأخير عن المضاربة ولا يمكن أن نتحدث عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني والذي يعيد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة.

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

### ثانيا: المغالاة في قيمة الدينار

كانت السلطة النقدية تقوم الدينار بأكثر من قيمته الحقيقية، حيث كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يبعد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة كما أن الاقتصاد الجزائري كان يعتمد نظام التخطيط المركزي، حيث أدى تسعير سعر الصرف في ذلك الوقت إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الأجنبية، حيث كان سعر صرف العملة الأجنبية بالدينار لا تربطه أية علاقة بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني.

### ثالثا: الاحتياطات الدولية

تعتبر الاحتياطات الدولية سبب آخر لتخفيض قيمة الدينار إذ هي بقيم سالبة في أغلب الأحيان.

### رابعا: عجز ميزان المدفوعات

بعد ميزان المدفوعات سببية أخرى وراء موضوع تخفيض قيمة الدينار ويظهر هذا العجز من خلال مؤشر ميزان المدفوعات الذي يدل على أن الجزائر في حاجة ماسة إلى زيادة مداخيل صادراتها (خاصة بعد أزمة البترول (1986) وإلى رؤوس أموال أجنبية

### خامسا: ارتفاع الديون الخارجية

لقد أدت خدمات الدين الخارجي إلى استنزاف العملات الأجنبية التي من الممكن توجيهها كاحتياطات لتدعيم الدينار الجزائري

### سادسا: العجز المالي (عجز الموازنة)

الذي كان ميزة الاقتصاد الجزائري بحيث وصل إلى أرقام قياسية سنة 1993 وقدر بـ 190 مليار دينار جزائري ورغم انخفاضه سنة 1994 بحوالي 50 مليار دينار جزائري إلا أن زيادة الإنفاق الجاري والرأسمالي وانحرافه عن الإيرادات العامة بشكل خرج عن الرقابة دعي إلى ضرورة القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز، كما أن أصحاب رؤوس الأموال أصبحوا يتخوفون من المديونية العامة التي تؤدي إلى التضخم مما دفعهم إلى تصدير رؤوس أموالهم إلى الخارج وبالتالي زيادة العجز الموازنة.

### سابعا: التوسع التضخمي

حيث أصبح المستهلك يمتلك عملات أكثر مما أنتجه من سلع وهذا راجع إلى عملية السحب المصرفي على المكشوف لصالح المؤسسات من خلال التطهير المالي المتكرر ودفع أجور بدون مقابل إنتاجي فضلا عن قيام الحكومة نتيجة الزيادة الكبيرة لنفقاتها بالرجوع إلى بنك الجزائر من أجل سد الفارق من خلال إصدار نقدي بدون مقابل.

### ثامنا: تدهور أسعار البترول

خصوصا بعد 1986 والذي انعكس على حجم الصادرات الجزائرية لأنها تعتمد على النفط المسعر بالدولار وقد صاحبه أيضاً تدهور في أسعار الدولار وترتب عن تخفيض العملة مجموعة من النتائج التي كان لها أثر سلبي أكثر منه إيجابي على الاقتصاد الوطني: (بلهوشي عبد المؤمن، طاهري انيس، 2019-2020، صفحة 68)

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

حيث أن قرار تخفيض قيمة الدينار، ورغم المبالغ الإضافية التي وفرها لاسيما على مستوى احتياطي النقد بالعملة الصعبة، إلا أنه أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري الذي أضطر إلى أن يدفع نفودا أكثر للحصول على نفس الكمية من السلع، كما أن هذا القرار اعطى مؤشرات خاطئة حول التوازن الاقتصادي الخارجي لاسيما احتياطات الصرف التي شهدت استنزافا أكثر، حيث تتوفر على نفس الكمية من العملة ولكن وعند تحويلها للدينار سيتهيا لنا أننا نمتلك أكثر. ومن أهم الحلول المقترحة لهذه النتائج غير المرغوبة:

- تأطير السوق الموازية للعملة الصعبة، وهو أحسن وسيلة لمنع التأثير السلبي لعملية تخفيض قيمة الدينار أمام الدولار الأمريكي.
- استعمال وسائل بديلة للتمكن من تدبير مداخيل جديدة على غرار تعميم التجارة الإلكترونية، حيث أن الجزائر اليوم أمام فرصة من ذهب لترسيخ مبادئ التجارة الإلكترونية.

### المطلب الثالث: سوق الصرف الرسمي والموازي في الجزائر

يعتبر موضوع سوق الصرف، من بين أهم الموضوعات التي تحمل الكثير من الجدل في وقتنا الحالي، وبالرغم من تزايد أهميتها في مختلف اقتصاديات بلدان العالم، إلا أن دراسة مختلف جوانبها لا تزال إلى حد الآن في مراحلها الأولى وهذا راجع إلى صعوبة تحديد طبيعة هذا السوق وكذا تحديد دائرة النشاطات المتعلقة به بشكل واضح ويقسم سوق الصرف إلى سوق صرف رسمي وآخر موازي له.

السوق الرسمية للعملة يتميز بسعر مفروض للعملة ويسمى بسعر الصرف الرسمي أو السعر القانوني في سوق الصرف. السوق الموازي للصرف يتميز بسعر غير مفروض يتحدد بحرية بحسب قانون العرض والطلب ويسمى بسعر الصرف الموازي . يتواجد سوق الصرف الموازي في أغلب الدول السائرة في طريق النمو، والجزائر كأى بلد من هذه الدول تتميز هي الأخرى باستفحال سوق موازية للصرف، بحيث يعود ظهور هذه السوق إلى قلة وندرة العملة الصعبة، فيصبح بذلك البنك المركزي عاجزا عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، الأمر الذي يدفع الراغبين في الحصول عليها إلى شرائها بأعلى سعر ممكن الشيء الذي يشجع مالكي هذه العملة من بيعها في سوق موازية بدلا من السوق الرسمية ويعود سبب هذه الندرة إلى:

- الرقابة الصارمة التي كانت مفروضة على الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق مراقبة كمية ونوعية السلع المستوردة، وكذا مراقبة تحركات رؤوس الأموال إلى الخارج،
- ضخامة جهود الاستثمار الذي أدى إلى لجوء كثيف إلى الخارج لتغطية الحاجات الضرورية لتسيير الاقتصاد الوطني، وبالتالي استنزاف العملة الصعبة في تغطية المديونية،
- إن حركة الاستيراد النشيطة التي تعرفها الجزائر تساهم في زيادة الطلب على العملة الصعبة، وهو ما ينشط من حركة الأسواق الموازية للعملة،

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

- احتكار التجارة الخارجية بفرض قيود على المبادلات مع الخارج في سنوات السبعينيات والثمانينات، (بلهوشي عبد المؤمن طواهري انيس ، 2019-2020، الصفحات 69-70)

### المطلب الرابع: احتياطات الصرف في الجزائر

#### أولاً: تعريف احتياطي الصرف

يقصد باحتياطي الصرف تلك الأصول التي ترغب الحكومات في الاحتفاظ بها، لأن حكومات الدول الأخرى تقبلها في تسوية الديون والمعاملات الدولية، وبناء على قابلية هذه الأصول للقبول في المعاملات الدولية، فإن حكومات الدول المختلفة تسعى دائماً إلى تكوين هذه الأصول والاحتفاظ بها، لاستخدامها كاحتياطات وطنية في الفترات التي يحدث فيها عجز طارئ أو مؤقت في موازين مدفوعاتها، حتى لا تضطر لإجراء تغييرات أساسية غير مرغوبة في سياساتها وأهدافها. ويمكن تعريف احتياطي الصرف بأنه هامش آمن يتم اللجوء إليه من طرف السلطات النقدية، للحفاظ على استقرار أسعار الصرف (قيمة العملة) ، وكذلك يتم استخدامه لمواجهة الاختلالات والمشاكل الظرفية، ولكن لا يجب الإفراط في هذه النسبة لأن ذلك يؤدي إلى تجميد أموال الاقتصاد وتضييع فرص الاستثمار.

#### ثانياً: مكونات احتياطي الصرف وأهدافه

##### أ. مكونات احتياطي الصرف:

يتكون احتياطي الصرف من المكونات التالية:

1. رصيد الدولة من الذهب الموجود بالبنك المركزي،
2. الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية القوية كالدولار، الجنيه الإسترليني والأورو وغير ذلك من العملات، والموجودة تحت حوزة البنك المركزي،
3. حق الدولة للسحب من صندوق النقد الدولي في حدود الشريحة الائتمانية،
4. حقوق السحب الخاصة التي يُخصصها صندوق النقد الدولي للبلد،
5. الهبات والمساعدات بالعملة الصعبة،
6. طاقة أو قدرة الدولة على الاقتراض الخارجي،
7. التسهيلات المتراكمة: ويقصد بها تلك التسهيلات التي تتم حينما يقبل البلد المدين أن يستخدم البلد الدائن له رصيده في تسوية مدفوعاته الخارجية، والمثل الواضح على هذه التسهيلات المتراكمة "الأرصدة الإسترلينية" التي تكونت للمستعمرات والبلاد التابعة لإنجلترا في غمار الحرب العالمية الأخيرة. (موزاوي عائشة، 2018، صفحة 109)

وقد أحطنا فيما تقدم بالعناصر المختلفة لاحتياطي الصرف ، إلا أن هناك تحفظات يجب مراعاتها، يأتي في مقدمتها أن عناصر الاحتياطات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار هي تلك العناصر التي تتسم بأنها رسمية، أي في دائرة سلطة الدولة، وهكذا نستبعد

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

من نطاق احتياطي الصرف للاقتصاد الوطني ما في حوزة الأفراد من ذهب و عملات أجنبية، كما نستبعد أيضا أرصدة العملات الأجنبية التي تتعامل فيها البنوك التجارية داخل الدولة وكذلك القروض المصرفية والقروض التجارية التي تقدم يوميا لتمويل عمليات التجارة الخارجية، كما نستبعد من نطاق احتياطي الصرف القروض المتوسطة والطويلة الأجل المقيدة التي تحصل عليها الدولة لتمويل مشروعات معينة بذاتها مثل: القروض المقدمة من البنك العالمي.

وعليه فإن احتياطي الصرف لبلد ما يتمثل فقط في تلك العناصر من الاحتياطات الموضوعة أو التي يمكن أن توضع بسرعة تحت تصرف السلطات النقدية، لكي تستخدمها في مواجهة العجز الطارئ في ميزان المدفوعات، أما غير ذلك من الأصول فلا يمكن حسابها ضمن احتياطي الصرف للاقتصاد الوطني.

### ب. اهداف احتياطي الصرف:

يحرص صناع السياسة النقدية والاقتصادية للبلد، وعلى ضوء الالتزام مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على تكوين هذا الاحتياطي لتحقيق الأهداف التالية:

1. استخدامها في إدارة سعر الصرف للبلد والمحافظة عليه عند مستوى معين،
  2. اللجوء إليه في المستقبل القريب لدفع أعباء الديون الخارجية عندما تنتهي فترة تجميد الديون التي أعيدت جدولتها،
  3. تمويل تحويلات وعوائد المستثمرين الأجانب الذين لهم مشروعات في البلد وتنتج للسوق المحلي،
  4. مواجهة موجة الزيادة المتوقعة في الواردات وتزايد العجز في الميزان التجاري بعد تحرير التجارة الخارجية.
- ومما سبق نلاحظ في الأساس أن هذه الأهداف تضمن مسألتين: الأولى هي حقوق الدائنين والمستثمرين الأجانب والثانية هي الانفتاح التجاري. (موزايي عائشة، 2018، صفحة 110)

### ثالثا: توظيف احتياطات الصرف في الجزائر وتركيبتها والعوامل المؤثرة فيها

سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات مدعما بمستويات عالية لأسعار النفط في السوق الدولية، فوائضا لمدة خمسة عشر سنة متتالية ليشهد في 2014 أول عجز له منذ سنة 2000 ونظرا للطابع المحوري للحساب الجاري لميزان المدفوعات في الجزائر مكنت هذه الفوائض من تراكم مستمر لاحتياطي الصرف الذي بلغ مستواه رقما قياسيا قدره 194 مليار دولار في نهاية 2013 ، مثل أكثر من 35 شهرا من الواردات من السلع والخدمات أدى استمرار العجزات المعتبرة في ميزان المدفوعات المسجلة في 2015 2016 والعجز الأقل حدة المسجل في 2017، إلى تراجع حادة لاحتياطات الرسمية للصرف ( باستثناء الذهب) حيث انتقلت الاحتياطات من 178.9 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2004 إلى 144 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015 ، ثم إلى 114.13 مليار دولار في نهاية 2016 لتواصل انخفاضها لمستوى 97.9 مليار دولار في نهاية

2018

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

لتسجل أدنى قيمة في سنوات 2019 و 2020 بقيم متتالية 64.1 مليار دولار وكذلك 48.7 مليار دولار. (قط سليم، عبد الوافي بولوبز، عماد تكواشت، 2022، صفحة 139)

مع ذلك بقي مستوى احتياطيات الصرف معتبرا ممثلا ما يقارب 20 شهرا من الواردات في حدود سنة 2017 من السلع والخدمات لاسيما وأن مستوى الدين الخارجي على المدى المتوسط والطويل يبقى منخفضا تاريخيا (%1.12 من إجمالي الناتج الداخلي)، يفسر المستوى الذي وصلت إليه هذه الاحتياطيات قدرة مقاومة الاقتصاد الوطني تجاه الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ جوان 2014 لهذا السبب، علاوة على ضرورة الحفاظ على مستوى ملائم المعبر عنه بعدد أشهر الاستيراد وفقا للممارسات الدولية الجيدة، يصبح من الضروري أن يتم توجيه هذه الاحتياطيات من الصرف أساسا نحو تمويل الواردات من السلع والخدمات التي تساهم في نمو الاستثمار الإنتاجي المسوق في الصناعات المعملية والخدمات الإنتاجية باعتباره الكفيل الوحيد لتنويع الاقتصاد الوطني ورفع الصادرات خارج المحروقات.

إن احتياطيات الصرف الرسمية هي تلك المبالغ من النقد الأجنبي التي تكون تحت سيطرة وتصرف السلطات النقدية والمتمثل أساسا في البنك المركزي الجزائري المسمى بنك الجزائر وتكون هذه الأرصدة قابلة للاستخدام والتوظيف عند الحاجة . وتجدر الإشارة إلى أن احتياطيات الصرف الرسمية تتكون من 45% من الدولار الأمريكي وكذلك 45% من عملة اليورو، أما بالنسبة لباقي العملات فإن تمثيلها في احتياطيات الصرف الرسمية 10% والمتمثلة أساسا في اليوان الصيني الجنيه الإسترليني والين الياباني.

وبعد انضمام الجزائر لبنك التسويات الدولية والذي هو هيئة دولية تضم حوالي 60 دولة ولقد انشئ في الثلاثينات من القرن العشرين، والذي كان يهدف أساسا لمتابعة التزامات ألمانيا لسداد ديونها تجاه دول التحالف، فيما بعد أصبحت مهمة بنك التسويات الدولية هي مساعدة الدول الأعضاء على إدارة فوائضها المالية على غرار الجزائر مما مكنها من توظيف احتياطيات الصرف الرسمية.

ان توظيف احتياطيات الصرف الرسمية كما أشرنا سابقا في تمويل الواردات من السلع والخدمات التي تدخل في تمويل الاستثمار الإنتاجي والواردات كليا لا يمثل في أحسن الحالات حوالي 30% (سنة 2014) من إجمالي احتياطيات الصرف الرسمية أما الباقي يتم توظيفه في سندات الخزينة الأمريكية وهي سندات خالية من المخاطر وذات عائد سنوي لا يتعدى 1.5% بنسبة إجمالية تتعدى 50% من احتياطيات الصرف الرسمية وهنا تجدر الإشارة إلى أن سندات الخزينة الأمريكية ذات تصنيف ائتماني عالي جدا من طرف وكالات التصنيف مثل ستاندر آند بورز وموديز وفيشر المتهمه أساسا بالتحيز لإعطاء السندات الخزينة الأمريكية درجات عالية من التصنيف ( A++ ) مثلا ، لذلك يكون العائد عليها منخفض جدا وفي حالة الجزائر، هذا العائد يتلاشى بسبب فروقات أسعار الصرف بين الدولار والدينار وبالإضافة إلى موجات التضخم العالمية والمحلية في الجزائر. (قط سليم، عبد الوافي بولوبز، عماد تكواشت، 2022، الصفحات 140-141)

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

أما الباقي من احتياطات الصرف الرسمية يتم توظيفه في بعض البنوك الأوروبية والأسواق المالية الدولية ، ولا يجب في هذا المقام نسيان الخطوة الحكيمة جدا التي قام بها صانع السياسة الاقتصادية في البلاد من خلال قيامها بالتسديد المسبق للديون مما أعطى للجزائر حرية أكثر في استخدام مواردها المالية والحرية في التوجيه السياسة المالية في خدمة التنمية الاقتصادية.

الجدول رقم (08): تطور احتياطات الصرف الرسمية (بدون ذهب) وتغطية الواردات في الفترة (2000-2020)

السنوات البنود	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
احتياطات الصرف الرسمية	162.22	148.91	143.10	110.18	78.77	56.18	43.11	32.92	23.11	17.96	11.90
عدد أشهر الواردات	38.33	36.41	34.94	39.93	36.66	27.36	23.72	24.34	19.14	18.08	12.19
السعر السنوي لبرميل البترول	80.15	54.64	99.97	74.77	65.85	54.64	38.66	29.03	25.24	24.85	28.50
البنود/ السنوات	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
احتياطات الصرف الرسمية	48.7	64.1	79.9	97.3	114.13	144	178.9	194	190.7	182.22	
عدد أشهر الواردات	10.7	13.5	16.0	19.4	22.7	27.2	30.1	35.4	36.7	38.03	
السعر السنوي لبرميل البترول	57.6	60.3	64.2	54	44.7	52.8	99.1	109.1	110.7	112.94	

المصدر: (قط سليم، عبد الوافي بولوبز، عماد تكواشت، 2022، صفحة 143)

كما إن الاختلافات والتغيرات في سعر الصرف بين الدولار الأمريكي والأورو يكبد الجزائر بعض الخسائر في قيمة احتياطات الصرف الرسمية، وذلك راجع إلى أن احتياطات الصرف الرسمية معبر عنها كقيمة إجمالية بالدولار الأمريكي وأي تغير في قيمة الدولار مقارنة باليورو أو عملات أخرى ينعكس في شكل خسائر على القيمة الإجمالية لاحتياطات الصرف الرسمية مقومة بالدولار، وهذا ما يوضحه الجدول التالي لسعر صرف الأورو مقابل الدولار إذ تلاحظ أنه إبتداء من سنة 2004 بدأ التداول الرسمي باليورو كان بسعر 1.24 دولار لليورو وبقي هذا السعر مستقر نسبيا حتى سنة 2007 إذ بدأ الدولار يفقد الكثير من قيمته أمام اليورو، وفي سنة 2008 زادت أزمة الرهن العقاري في أمريكا وإفلاس كبريات الشركات المالية الأمريكية على غرار براذر ليمان وغيرها ودخول الاقتصاد الأمريكي في حالة شبه ركود، كلها عوامل زادت من الهوة بين سعر صرف الدولار واليورو الذي زادت قيمته على حساب الدولار إذ سجل أعلى قيمة بمحدود 1.47 دولار لليورو، واستمر الوضع كذلك حتى سنة 2015 ليعود سعر صرف الدولار مقابل اليورو إلى نقطة البداية إذ سجل الدولار تحسنا قويا إذ وصل سعر اليورو إلى 1.109 للدولار. (قط سليم، عبد الوافي بولوبز، عماد تكواشت، 2022، صفحة 144)

ومنه فإن أثر إعادة التقييم بين سعر صرف اليورو والدولار يؤثر سلبيا أو ايجابيا على رصيد احتياطات الصرف الرسمية نتيجة التغير في قيمة الدولار مقابل اليورو.

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

مثلا في نهاية 2017 شهدت الاحتياطات الرسمية للصرف تقلصاً قدره 16.8 مليار دولار منتقلة من 114 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2016 إلى 97.3 في نهاية ديسمبر 2017 يرجع الانخفاض في مستوى احتياطات الصرف في 2017 (16.8 مليار دولار) إلى عاملين:

✓ انخفاض فعلي في ميزان المدفوعات بحجم 23.3 مليار دولار .

✓ أثر تغيرات سعر الصرف للعملات الأجنبية (الأورو والدولار أساسا).

وللتذكير، فإن هذا الأثر كان موجبا في 2017 بمبلغ 6.5 مليار دولار، بينما كان سالبا في 2016 بمبلغ 4.9 مليار دولار وهذا راجع إلى الانخفاض القوي القيمة الدولار مقابل الأورو في سنة 2017.

كما أن احتياطات الصرف الرسمية تتأثر حصيلتها وقيمتها إضافة لتغيرات في سعر صرف الدولار مقابل اليورو بالعوامل التالية ومنها: سعر البترول في السوق الدولية وكذلك حجم المديونية التي أقدمت الجزائر على التسديد المسبق للديون بالإضافة إلى فاتورة الواردات ممثلة في قدرة احتياطات الصرف الرسمية على تغطية الواردات بعدد الأشهر، كذلك رصيد ميزان المدفوعات. (قط سليم، عبد الوافي بولوبز، عماد تكواشت، 2022، صفحة 145)

الجدول رقم (09): سعر صرف الأورو مقابل الدولار (01أورو=دولار) لتفسير تقلبات احتياطات الصرف في الفترة (2000-2020)

البنود/ السنوات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الأورو/الدولار الأمريكي EUR/USD	1.326	1.393	1.472	1.371	1.256	1.244	1.243	000	000	000	000
البنود/ السنوات	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
الأورو/الدولار الأمريكي EUR/USD	1.119	1.181	1.130	1.107	1.109	1.329	1.328	1.285	1.393		

المصدر: (قط سليم، عبد الوافي بولوبز، عماد تكواشت، 2022، صفحة 146)

### المبحث الثالث: تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2020)

#### المطلب الأول: العوائد النفطية في الجزائر الكلية والجباية

##### أولاً: تعريف العوائد النفطية

تعرف العوائد النفطية بأنها تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد الطبيعي

##### ثانياً: العوامل المؤثرة في تطور العوائد النفطية:

هناك عوامل متعددة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تطور العوائد النفطية، ومن هذه العوامل نذكر:

##### أ. أسعار النفط الاسمية والحقيقية:

تؤثر أسعار النفط الخام تأثيراً حاسماً في تحديد حجم العوائد النفطية، وذلك على صعيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط. فالارتفاعات والانخفاضات في هذه الأسعار تنعكس إيجاباً أو سلباً على حجم العوائد النفطية بحيث تستخدم معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام في العالم الدولار كعملة رئيسة في تسوية معاملاتها التجارية التي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط، وبما أن الدولار معرض للانخفاضات المستمرة عليه فإن الانخفاض الذي يتعرض له الدولار يؤثر في القيمة الحقيقية للعوائد .

##### ب. الاحتياطات النفطية:

بعد حجم الاحتياطي النفطي أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في حجم العوائد النفطية، إذ أن اكتشاف احتياطات نفطية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية ينسجم مع مستوى أسعار النفط الخام. كذلك التوسع في الحفر وتطوير الحقول المكتشفة سابقاً لم يتم استغلالها بالكامل التي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في حجم العوائد النفطية، ضف إلى ذلك أن التطورات التكنولوجية التي قد تضيف احتياطات نفطية جديدة من خلال الوصول إلى طبقات جديدة، أو من خلال خفض تكاليف الاستخراج تؤدي أيضاً إلى زيادة حجم العوائد النفطية.

##### ت. الطاقة الإنتاجية:

تؤدي الطاقة الإنتاجية للنفط دوراً مهماً في التأثير في حجم العوائد النفطية، فالارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الإنتاجية للنفط تنعكس إيجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية، إذا فالطاقة الإنتاجية هي التي تحدد مقدار الإمدادات المتوفرة حالياً، والتي ستكون متوفرة في المستقبل، وكما هو معلوم فإن إنتاج العرض (في الصناعة النفطية) يحتاج إلى نفقات رأسمالية ضخمة لكي يتوصل إلى اكتشاف حقول جديدة وطرح ما تحتويه من نفط إلى الأسواق لمواجهة الطلب عليه، لذلك فإن ما يصيب السوق من شح أو وفرة في مدة معينة، إنما هو نتاج قرارات استثمارية باستثناء الحالات الناتجة عن الأزمات السياسية. (بن عوالي خالدية، حاكمي بوحفص، 2021، الصفحات 33-34).

### ج. القرار السياسي

إن للقرار السياسي تأثيراً أيضاً على حجم العوائد النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى، وعلى سبيل المثال: نجد أن لقرار خفض الإنتاج الذي أقرته منظمة أوبك في ثلاث مرات خلال سنة 2001 الذي وصل في مجمله إلى 3.5 ملايين دولار برميل، إذ انخفضت الأسعار على إثر ذلك من 28.1 مليون دولار/ برميل سنة 2000 إلى حوالي 23.1 مليون دولار برميل سنة 2001 وهذا ما كان له الأثر في انخفاض حجم العوائد النفطية من 134,514 مليون دولار إلى 119,312 مليون دولار. وعليه فإن للقرار السياسي دوراً في تحفيز أو تقليص إنتاج النفط وبالتالي زيادة أو تخفيض حجم العوائد النفطية.

### ثالثاً: قياس أثر تقلبات أسعار النفط على العوائد النفطية في الجزائر:

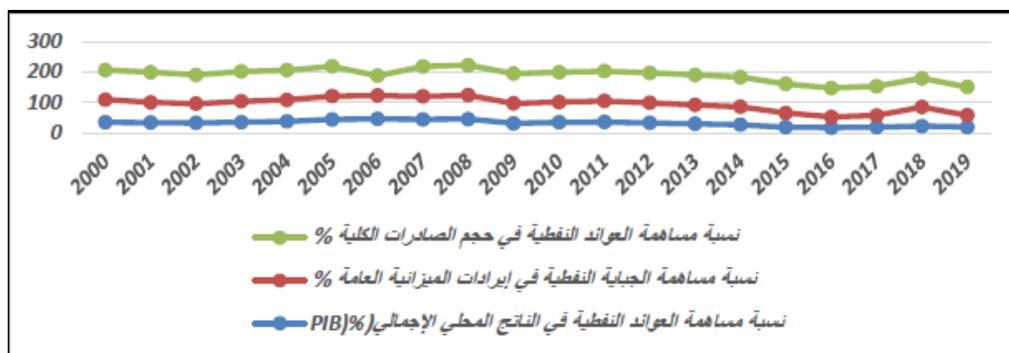
تعتبر العوائد النفطية من أكثر الإيرادات المالية التي تعتمد عليها الميزانية العامة في الجزائر، كما تمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية فحصتها تتجاوز 98% من إجمالي الصادرات الكلية هذا ما يفسر الاعتماد الشبه الكلي للجزائر على العوائد النفطية في تبادلها التجاري الخارجي مع البلدان الأجنبية، بالإضافة إلى توفير العملة الصعبة، إلا أن هذه العوائد ليست مستقرة في معظم الأحيان لارتباطها بأسعار النفط التي هي في تغير مستمر، الأمر الذي ساقنا إلى قياس أثر تقلبات أسعار النفط على العوائد النفطية في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل كيفية إدارة هذه العوائد بالنسبة للجزائر في ظل التقلبات المستمرة لأسعار النفط.

### أ. مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي، وهذا راجع إلى الدور الأساسي الذي يقوم به في الاقتصاد الكلي، وكذا إلى وتيرة نمو هذا القطاع مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى هذا من جهة، ومن جهة ثانية إلى التحصيلات المالية الكبيرة التي يدرها من العملة الأجنبية نتيجة عملية التصدير إلى الخارج، إذ نجد أن مساهمة العوائد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) تمثل نسبة كبيرة قاربت 50% في بعض الأحيان، وهذا راجع كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على ما يدره القطاع النفطي من عوائد هذا بالإضافة إلى سيطرتها على معظم قيمة الصادرات بالجزائر، إذ تمثل ما قيمته 98% من مجموع الصادرات الكلية مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، والتالي فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، أما فيما يخص إيرادات الميزانية العامة فهي تساهم بنسبة معتبرة من خلال الجباية النفطية، والتي تأخذ حصة الأسد من مجموع الإيرادات الكلية للميزانية العامة، بحيث فاقت نسبة المساهمة 70% وهذا ما يؤكد اهتمام الدولة بشكل كبيراً بالقطاع النفطي، فهذا يرجع لسبب واحد وهو مساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني وهذا ما سوف يوضحه لنا الشكل التالي: (بن عوالي خالدية، حاكمي بوحفص، 2021، الصفحات 34-35)

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

الشكل رقم (10): نسبة مساهمة العوائد النفطية في المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر في الفترة (2000-2020)



المصدر: (بن عوالي خالدية، حاكمي بوحفص، 2021، صفحة 36)

ب. تطور العائدات النفطية للجزائر للفترة 2000 - 2020:

تعتبر العائدات النفطية لأي دولة تحركات أسعار النفط في الأسواق العالمية، والجزائر كغيرها من البلدان النفطية شهدت عائداتها النفطية ديناميكية كبيرة طول فترة الدراسة الممتدة من 2000 - 2020، فلقد كان للتقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال المراحل التي مرت بها السوق النفطية وما لحقها من تداعيات على مستويات الإنتاج وحجم الصادرات النفطية انعكاسات واضحة على قيمة الصادرات النفطية الجزائرية.

ولعل البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للجزائر تعطي صورة واضحة للعلاقة الطردية بينهما خلال مختلف المراحل التي مرت بها السوق النفطية. (بورابة إيمان، 2020-2021، صفحة 118)

الجدول رقم (10): تطور العائدات النفطية الجزائرية تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000 - 2020

الوحدة: \* دولار للبرميل \*\*مليون دولار

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
أسعار النفط*	17.5	27.6	23.1	24.3	28.1	36.0	50.6	61.0	69.1	94.5	61.0
العائدات النفطية**	8314	14204	11736	12370	16476	23050	32882	38342	44481	53706	30584
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
أسعار النفط*	77.5	107.5	109.5	105.9	96.3	49.5	40.8	52.4	69.8	64.5	39.1
العائدات النفطية**	38209	51405	48271	44462	40628	21751	18643	22355	26092	22674	13169

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن العائدات النفطية و على ضوء التطورات الكبيرة والمنحى التصاعدي الذي شهدته أسعار النفط خلال الفترة الممتدة ما بين 1999 و2014، ما عدى سنة 2001 و2009 التي عرفت بعض الانخفاض، شهدت هذه الفترة معدلات نمو جد مرتفعة أين تضاعفت قيمة العائدات النفطية بأكثر من 6 مرات حيث سجلت سنة 2008 أعلى قيمة للعائدات النفطية ب 53706 مليون دولار منذ سنة 1999 إلى غاية 2018 وذلك لأن أسعار النفط ارتفعت إلى 94.5 دولار للبرميل وهو أعلى سعر شهدته هذه الفترة، لكن بعد الأزمة النفطية لسنة 2014 بدأت أسعار النفط بالانخفاض وهذا ما تبعه انخفاض في قيمة العائدات النفطية لتصل في سنة 2016 قيمة 18643 مليون دولار، ثم في سنة 2017 و2018 ارتفعت العائدات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط ، لتعاود الأسعار السقوط مجدداً و تنعكس على العائدات حيث بلغت سنة 2020 قيمة 13169 مليون دولار وهو ادنى مستوى لها منذ 2002 و ذلك بسبب تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي ككل .

### رابعا: الجباية البترولية

#### أ. تعريف الجباية البترولية:

هناك عدة تعاريف للجباية البترولية نذكر منها :

يقصد بالجباية البترولية كافة الضرائب التي تدفع للدولة المالكة للأرض من أجل الحصول على ترخيص استغلال باطن الأرض في مراحل العملية الإنتاجية، تختلف من دولة إلى أخرى حسب كمية إنتاجها.

وتعرف أيضا على أنها اقتطاع أو ضريبة تفرض على المؤسسات أو الشركات البترولية على أساس نسبة معينة تطبق على سعر البيع بالنسبة للبرميل.

من خلال هذين التعريفين يمكن اعتبار الجباية البترولية على أنها اقتطاع أو ضريبة تدفع للدولة المالكة للنفط وذلك مقابل استغلال باطن أرضها في البحث وإنتاج النفط من قبل الشركات البترولية، تحدد على أساس نسبة معينة تطبق على سعر بيع البرميل وهي تمثل نسبة كبيرة من إيرادات الميزانية العامة لأغلب الدول المنتجة للنفط.

#### ب. أنواع الجباية البترولية:

وتتركز الجباية البترولية على نوعين من الضرائب:

#### 1. الضرائب المفروضة في مرحلة البحث (الاستكشاف):

في هذه المرحلة لا وجود لأثر الإنتاج أو الربح، لكن هناك العديد من الدول التي تقوم بفرض الضرائب على الشركات من أجل السماح لها من الاستفادة من رفعة للتنقيب فيها، وتميز في هذه المرحلة بين ضريبتين:

● ضريبة حق الدخول: يمنح الترخيص بالبحث بعد مناقصة المستفيد الذي يعطي أكبر ضريبة لحق الدخول، وتقدر هذه الضريبة

بملايين الدولارات، وأول من عمل على فرضها الولايات المتحدة. (قريني رحيمية، نوي طه، 2016، الصفحات 32-33)

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

● ضريبة حق الإيجار: هذه الضريبة يدفعها صاحب الترخيص، بحسب المساحة التي استفاد منها، وقد ظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما استغلت شركات البترول الأراضي الخاصة، وأخذت به بعد ذلك الدول الأخرى.

### 2. الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال: وتجد في هذه المرحلة الضرائب التالية:

● ضريبة حق الدخول في الإنتاج: ويتم دفعها على شكل دفعات موزعة على أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضريبة كبيرة والعكس صحيح، وتحدد الضريبة بوضع سقف للإنتاج اليومي.

● حق الإيجار في مرحلة الاستغلال: يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث إلا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة، والإيجار يكون سنويا، إما أن يكون ثابتا طول مرحلة الاستغلال، أو متزايدا بحسب سقف الإنتاج السنوي، كما أن قيمة الإيجار السنوي تطرح من حساب الإتاوة، باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

● الإتاوة: هي ضريبة تمس الإنتاج، وقيمتها تتناسب طرديا معه، كونها ضريبة على رقم الأعمال، ومستقلة عن كل مفهوم للربح، فهي نسبة إلى قيمة الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الاستغلال، وتدفع الإتاوة بصفة نقدية أو عينية، بحسب رغبة الحكومات، وإذا لم تحدد هذه الأخيرة طريقة الدفع فعليا ما تكون نقدا.

● الضريبة على الدخل: تدفع الشركات البترولية كذلك ما يعرف بالرسم على الدخل البترولي، وهي ضريبة تحسب بفرض معدل على الدخل البترولي الذي يطرح منه تكاليف الاستغلال المستحقة فعلا بما في ذلك مبالغ الإتاوة.

### ت. خصائص الجباية البترولية:

إن أهم ما يميز الجباية البترولية في مختلف الدول هو تعدد الضرائب في الدول المنتجة، والتي غالبا ما تكون دولا سائرة في طريق النمو، وفي المقابل نجد الدول المستهلكة تفرض ضرائب منخفضة وقليلة تمهد إلى تشجيع البحث والاستغلال في المحال البترولي. (قرينبي رحيمية، نوي طه، 2016، صفحة 34)

### 1. الجباية البترولية في الدول المنظمة في منظمة الأوبك (OPEC)

تعتبر الجباية البترولية عند دول منظمة الأوبك المورد الأساسي للدخل الوطني، لذا تعتمد على جباية خاصة تسمح لها من الاستفادة من مداخيل هذه المادة الإستراتيجية خاصة وإنها زائلة، فقبل الحرب العالمية الثانية اكتفت الدول المضيفة بفرض بعض الضرائب، بنسب تكاد تكون منعدمة، مقارنة بالأرباح المحققة والتي تستفيد منها الشركات البترولية، لكن بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد الانخفاض المتوالي لأسعار النفط تقلصت مداخيل هذه البلدان، مما دفعها إلى توحيد الصفوف وتأسيس منظمة الأوبك سنة 1960، وبعد الأحداث التي شهدتها السوق النفطية، وتحولها من سوق احتكارية، بيد الشركات البترولية الكبرى الاحتكارية، إلى سوق متكونة من الدول المنتجة والدول المستهلكة، زادت القوة التفاوضية لمنظمة الأوبك، وتمكنت من رفع الأسعار البترولية، مما ترتب عنه تشكيل جباية بترولية تتناسب مع الوضع الجديد، خاصة بالدول الأعضاء في المنظمة .

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

### 2. جباية الدول المستهلكة والدول قليلة الإنتاج :

على العموم، نجد الدول المستهلكة للبتروك تتكون من بعض دول أوروبا الغربية، كالنرويج والبرتغال واليونان وفرنسا وبريطانيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية، كالأرجنتين، والإكوادور .... إلى جانب بعض دول إفريقيا، كالسنغال وموريتانيا.... دون أن ننسى الدول الصناعية الكبرى، كاليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من قدرتها الإنتاجية العالية، فإن هذه الدول نظام جبائي خاص يسمح للشركات البترولية من توسيع رقعة بحثها، بفرض إيجارات منخفضة، ومعدلات إتاوة منخفضة، مقارنة بالدول المنتجة، ونفس الشيء بالنسبة إلى الضريبة على الدخل. وتتميز الجباية البترولية في الدول المستهلكة والضعيفة الإنتاج بخصوصيات تختلف عن جباية الدول المنتجة، فتجدها تسعى إلى جلب الاستثمارات البترولية إليها، دون الاعتماد على مداخيلها في تمويل ميزانيتها. (قريني رحمة، نوي طه، 2016، صفحة 35)

### خامسا: الجباية البترولية في الجزائر وتأثر حصيلتها بتقلبات أسعار البترول

طالما ارتبط تطور حصيلة الجباية البترولية في الجزائر بتطور أسعار البترول في السوق العالمية، فكل تغير في أسعار البترول إلا وصاحبه تغير مواز في حصيلة الجباية البترولية وبالتالي في حجم الإيرادات الكلية للميزانية العامة، وهذا ما أثبتته معطيات الفترة الممتدة من 2000-2020 الموضحة في الجدول التالي:

### الجدول رقم (11): تطور حاصل الجباية البترولية في الجزائر تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000 - 2020

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
أسعار النفط (دولار/البرميل)	17.5	27.6	23.1	24.3	28.1	36.0	50.6	61.0	69.1	94.5	61.0
الجباية البترولية (مليار دج)	-	1173.2	840.6	916.4	836.06	862.2	899	916	1890.61	4088.6	2412.7
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
أسعار النفط (دولار/البرميل)	77.5	107.5	109.5	105.9	96.3	49.5	40.8	52.4	69.8	64.5	39.1
الجباية البترولية (مليار دج)	2905	3979.7	4184.3	3678	3388.4	2373.5	1781.1	2372.5	2776.2	2714	-

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك OPEC Annual statistique bulletin ؛
- قوانين المالية السنوية للجزائر للسنوات 2000 - 2020؛
- الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر؛
- النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا الطبيعة غير المستقرة للجباية البترولية، وذلك لارتباطها بتقلبات أسعار البترول التي شهدت تطورات وتقلبات حادة خلال هذه الفترة، حيث ومع حلول سنة 2000 سجلت الجباية البترولية قيمة 1173.2 مليار دينار، هذه السنة التي ميزها الارتفاع في أسعار البترول إلى أكثر من 27 دولار للبرميل، وجراء هذه الوفرة المالية التي عاشتها الجزائر تم في هذه السنة وفي شهر جوان إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لامتنصص الفوائض المالية المحققة في الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية، لتصبح موارد كاحتياط تستعمله الحكومة في المحافظة على توازن الميزانية العامة، إلا أن سنة 2001 شهدت تراجعاً نسبياً في أسعار البترول في حدود 4 دولار للبرميل كنتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى تراجع الجباية البترولية بشكل طفيف خلال سنتي 2001 و 2002، حيث بلغت قيمتها 840.6 مليار دينار و 916.4 مليار دينار على التوالي، بعد ذلك شهدت الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى غاية 2008 انتعاشاً كبيراً في مداخيل الجباية البترولية خلال هذه الفترة إذ قفزت في سنة 2008 إلى 4088.6 مليار دينار، ويعود هذا الارتفاع في الجباية البترولية هذه السنة إلى التطور في أسعار البترول أين وصل المعدل السنوي لسعر البرميل 94.5 دولار للبرميل، هذا بالإضافة إلى تأسيس الرسم على الأرباح الاستثنائية لمؤسسات المحروقات.

وعرفت سنتي 2009 و 2010 تدهوراً في أسعار البترول إلى حدود 61.0 دولار للبرميل و 77.5 دولار للبرميل على التوالي، وذلك بسبب الأزمة المالية التي شهدتها العالم، مما كان له أثراً واضحاً على الجباية البترولية التي انخفضت إلى حوالي 2412.7 مليار دينار في سنة 2009 وإلى 2905.0 مليار دينار سنة 2010، غير أن صندوق ضبط الإيرادات لعب دوراً مهماً في تجاوز الآثار السلبية لهذا الانخفاض في أسعار البترول لهذه الفترة باستغلال الفوائض المالية المحققة من 2001 إلى غاية 2008، إلا أن أسعار النفط عادت للانتعاش مرة أخرى ووصلت إلى مستويات قياسية مع مطلع سنة 2011 إلى غاية 2013 بتخطيها عتبة 100 دولار للبرميل أحدث معها مداخيل الجباية البترولية منحنى تصاعدي، حيث عرفت هي الأخرى انتعاشاً كبيراً كان لها أثر كبير على الاقتصاد الجزائري.

وفي السادس الثاني من سنة 2014 شهدت سوق النفط انخفاض مفاجئ وحاد في أسعار البترول بوصول سعر خام برنت إلى 96.3 دولار للبرميل بعد أن كان 105.9 سنة 2013، هذا الانخفاض الذي يعد أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انبهارها عام 2008 بسبب مجموعة من العوامل أهمها ظهور إنتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة الأمريكية وتراجع الطلب العالمي على النفط، والتغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط بالإضافة إلى عوامل جيوسياسية أخرى، وقد استمرت حدة هذا الانخفاض في الأسعار إلى غاية سنة 2016 أين بلغ سعر البرميل 40.8 دولار، كل هذا انعكس سلباً على مداخيل الجباية البترولية حيث أنها استمرت في التراجع خلال هذه السنوات إلى أن وصلت قيمتها 1781.1 مليار دينار سنة 2016، ثم عاودت الأسعار الارتفاع تدريجياً بين سنة 2017 و 2019 و الذي قابلته أيضاً ارتفاع في مداخيل الجباية البترولية لتصل إلى 2714.0 مليار دينار جزائري.

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

المطلب الثاني: أثر الصدمات النفطية على الاقتصاد الجزائري (ازمة 2008-ازمة 2014-ازمة كورونا 2020).

### أولاً: مفهوم الصدمات النفطية

شهدت السوق البترولية الدولية خلال العقدين الماضيين عدة صدمات نفطية سنتطرق إليها بالتفصيل ، هذه الصدمات تتمثل في ارتفاع أو انخفاض كبير في الأسعار أو وجود شح أو فائض في العرض بشكل حاد وغير طبيعي، يؤثر سلبيًا على الصناعة البترولية، واقتصاديات الدول المستهلكة أو المصدرة للنفط، كما تعرف الصدمات النفطية على أنها "اختلال مفاجئ في توازن السوق النفطي يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع هذه الصدمات نتيجة تأثير محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم توفر العرض لإعادة التوازن إلى السوق أو اختيار التجمعات الاحتكارية، كما يمكن أن يكون مرده الى عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة النفطية مثل حركة رؤوس الأموال أو التغيرات الجيوسياسية .

### ثانياً: الآثار الاقتصادية للصدمات النفطية

إن تذبذب أسعار النفط بالارتفاع أو الانخفاض يتسبب في حدوث آثار إيجابية أو سلبية على السوق النفطية وبالتالي على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة للنفط وهذا ما سنتعرف عليه فيما يلي:

#### أ. الآثار الاقتصادية للصدمات النفطية عند ارتفاع السعر:

اهم ما تميز به الاقتصاد العالمي خلال الفترات التي شهدت ارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط، سواء بالنسبة للدول المصدرة أو المستوردة للنفط، نوجزه في النقاط التالية: (ماجن محمد محفوظ، خليل عبد القادر، 2022، صفحة 483)

1. ارتفاع الفوائض المالية: نتيجة لارتفاع أسعار النفط حققت الدول المصدرة للنفط عدة مكاسب اقتصادية، فقد ازدادت مداخيل هذه الدول مما مكنها من تزويد نشاطها الإنتاجي برأس المال اللازم واستقطاب اليد العاملة اللازمة، كما أدت إلى ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة.

2. التضخم وظاهرة الركود التضخمي: ظهرت ظاهرة الركود التضخمي بعد الازمة النفطية الأولى سنة 1973، حيث يكون فيها معدل تضخم مرتفع مقابل معدل بطالة مرتفع.

3. العجز في ميزان المدفوعات: ترتبت عن ارتفاع أسعار النفط زيادة في العجز في ميزان المدفوعات لكل من الدولة غير المنتجة للنفط سواء الدول النامية أو المتقدمة

4. مشكلة المديونية الخارجية: لجأت الدول النامية غير المنتجة للنفط إلى الاقتراض الخارجي لتغطية العجز في ميزان المدفوعات

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

### ب. الآثار الاقتصادية للصدمات النفطية عند انخفاض السعر:

أدى انخفاض أسعار النفط إلى ضرر بالغ في اقتصاديات الدولة المنتجة وغير المنتجة للنفط على حد سواء، فبنسبة للدولة غير المنتجة للنفط لم يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تحقيق نمو بل ظهرت العديد من المشاكل نتطرق إليها في النقاط التالية: (ماجن محمد محفوظ، خليل عبد القادر، 2022، صفحة 484)

● تسبب انخفاض سعر النفط إلى توقيف الاقتراض وفي نفس الوقت ارتفاع أسعار الفائدة في الدول الصناعية، مما حد من قدرة الدولة المنتجة وخاصة النامية على الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل التنمية، ما أدى إلى تفاقم مشكل المديونية الخارجية؛

● انكماش في الاقتصاد ما أدى إلى تدهور مستوى المعيشة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة حيث أصبحت نسبة هامة من إجمالي حصيللة الصادرات توجه إلى خدمة الدين الخارجي، ما قلل من قدرة الدول على تمويل الواردات، وبالتالي دفع العديد من الدول إلى استنزاف احتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة.

كما أن انخفاض سعر النفط يؤثر بدرجة مرتفعة على الدول المصدرة للنفط، حيث يؤدي إلى انخفاض العائدات النفطية والفوائض المالية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض معدلات الناتج المحلي الإجمالي وتقلص الإنفاق العام وبالتالي ظهور عجز في الموازنة العامة للدول المنتجة للنفط، حيث يؤثر هذا العجز على هيكل النفقات الاستثمارية والائتمانية في الدول المنتجة للنفط.

### ثالثا: تطور الصدمات النفطية خلال الفترة (2000-2020)

#### أ. الصدمة النفطية لسنة 1998:

عرفت السوق النفطية اختلالات كبيرة بين العرض والطلب سنة 1998، فشهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) انهيارا كبيرا منذ يوم الاثنين 1997/10/02 والذي أطلق عليه بيوم الاثنين المجنون، حيث ابتدأت الأزمة من تايلند ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة، دون أن يكون متوقعا انخيار هذه الأسواق بهذه الدرجة والسرعة نظرا لما تتمتع به اقتصاديات الدول المعنية من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة (7 - 8% كمتوسط)، وتنوع قاعدتها التصديرية، واندماج أسواقها واقتصاداتها في الأسواق العالمية، مما أثر على حجم استهلاك النفط وبالتالي العكس سلبا على الطلب العالمي، كما كان لزيادة العرض النفطي من قبل دول الأوبك التي رفعت من امداداتها من النفط إلى زيادة الاحتلال في سوق النفط وهذا ما أدى إلى هبوط الأسعار إلى حدود 12.28 دولار للبرميل سنة 1998 مقابل 18.86 دولار للبرميل سنة 1997، أثرت الأزمة الآسيوية على كافة دول العالم وبالأخص الدول المنتجة للنفط والتي انخفض معدل نموها من 3.4% سنة 1997 إلى 1.8% سنة 1998، ومع بداية سنة 1999 بدأت الأسعار في الارتفاع مجددا لتصل إلى 17.44 دولار للبرميل سنة 1999 و 27.3 دولار للبرميل سنة 2000. (ماجن محمد محفوظ، خليل عبد القادر، 2022، صفحة 485)

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

### • آثار الصدمة النفطية لسنة 1998 على الاقتصاد الجزائري:

أدى انخفاض أسعار البترول خلال سنة 1998 إلى ضعف ميزان المدفوعات وعجز في حساب راس المال وبالتالي تطبيق مجال الاستدانة الخارجية، مما أدى إلى فقدان الاحتياطي الدولي وبالتالي زيادة الضغط على الدينار مما دفع بالسلطات إلى الإبقاء على سعر فائدة مرتفع مع عدم التدخل عند انخفاض الدينار، كما أدى هذا التراجع الكبير في أسعار البترول إلى انخفاض الإيرادات النفطية لتصل إلى 46 مليون دولار بدلا من 50 مليون دولار لسنة 1997، ومن ثم إلى حدوث انخفاض كبير في الإيرادات العامة يقدر بـ 2.876 مليون دولار لتصل إلى 13.181 مليون دولار مقابل 16.057 مليون دولار سنة 1997، في المقابل بلغت النفقات 15.027 مليون دولار مما سبب عجز في الميزانية العامة قدر بـ 1.846 مليون دولار، بلغت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 3.89%.

ان الوضع الكلي لميزان المدفوعات الذي تميز بالعجز انعكس على مستوى الاحتياطيات الرسمية، حيث انخفضت سنة 1998 بحوالي 15% ومن ثم تراجعت تغطية هذه الأخيرة للواردات لتصل إلى 2,9% مقابل 11,9% سنة 1997. (زرقي أبوبكر الصديق، مكيديش محمد، صفحة 7)

### ب. الصدمة النفطية لسنة 2004:

في سبتمبر 2004 انجذبت أسعار النفط إلى الارتفاع وبلغت 40-50 دولار للبرميل، ولعبت العديد من العوامل دورا في هذا الاتحاد للأسعار وهي:

- تأثير الاضرابات والصراعات في نيجيريا بشأن الإنتاج البترولي في هذا البلد، ثم هناك الإضراب الذي شل فنزويلا في 2003 وأسهم هو الآخر في خفض الإنتاج العالمي؛
  - الاهتمام المتزايد بالوضع المقلق في الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لمدة شهر؛
  - قرار الأوبك بخفض سقف الإنتاج إلى 23.5 مليون برميل في اليوم برغم الاحتياجات الشديدة للدول الصناعية.
- كل هذه الأسباب أدت إلى تواصل ارتفاع أسعار النفط وبلغه 61 دولار للبرميل سنة 2005، حيث حقق النمو الاقتصادي نسبة 44%، ووصل إجمالي الطلب على النفط 83.3 مليون برميل يوميا بزيادة 1.5% مقارنة بالعام الذي قبله.

### ت. الصدمة النفطية لسنة 2008:

كما شهد العالم سنة 2008 صدمة نفطية جديدة، فتجاوزت أسعار النفط 100 دولار للبرميل في الثلاثي الثالث لسنة 2008 غير أن هذا الارتفاع سرعان ما هوى، حيث انخفضت أسعار النفط في الربع الأخير من 2008 إلى 52.5 دولار للبرميل، ويرجع سبب هذا التهاوي إلى زيادة حدة الأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008 والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929، ابتدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم ليشمل الدول الأوروبية، الآسيوية، الخليجية والدول النامية التي ترتبط اقتصاداتها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

انهارت في الولايات المتحدة خلال العام 2008 إلى 19 بنكا، كما توقع آنذاك المزيد من الاختيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عددها 8400 بنكا، مما تسبب في انخفاض نسب النمو وانخفاض الطلب العالمي على النفط.

### • آثار الصدمة النفطية لسنة 2008 على الاقتصاد الجزائري:

تزامن الانخفاض الكبير في أسعار البترول سنة 2008 مع الأزمة المالية العالمية التي مست معظم الدول، بحيث تأثر الاقتصاد الجزائري بذلك، ما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات بمعدل 46,37% حيث قدرت خلال السداسي الأول لسنة 2009 بـ 20,7 مليار دولار مقابل 38,6 مليار دولار تم تحقيقها في نفس الفترة لسنة 2008، في المقابل استمرت الواردات في الارتفاع حيث بلغت قيمتها 19,7 مليار دولار مقابل 18,9 مليار دولار للسداسي الأول لسنة 2008 أي بمعدل 4,23% و ترتب على ذلك تراجع فائض الميزان التجاري إلى المليار دولار في نهاية جوان 2009 بعدما وصل إلى 19,75 مليار دولار لنفس الفترة سنة 2008.

أما معدل النمو فقد قدر سنة 2009 بنسبة 2,2% حسب تقرير صندوق النقد الدولي حول الآفاق الاقتصادية العالمية، والذي يعتبر مستوى غير كاف لامتصاص البطالة وتنفيذ مختلف البرامج المسطرة، أما الواردات الجزائرية فقد ارتفعت إلى حوالي 38 مليار دولار سنة 2008 بسبب زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية ومن مظاهر ذلك: ارتفاع أسعار المواد الغذائية بـ 8,6%، ارتفاع أسعار المواد الزراعية بـ 4,1%، ارتفاع المنتجات الغذائية الصناعية بـ 13,5%. (زروقي أبوبكر الصديق، مكيديش محمد، صفحة 8)

### ج. الصدمة النفطية لسنة 2014:

بعد الأزمة المالية لسنة 2008 عاودت أسعار النفط انتعاشها تتجاوز حاجز 100 دولار للبرميل سنة 2011 حيث بلغت الأسعار ذروتها سنة 2012 لتبلغ 109.45 دولار للبرميل، لكن بداية من النصف الثاني لسنة 2014 بدأت الأسعار في الانخفاض المفاجئ، وتزايدت حدة الأزمة بعد قرار دول الأوبك في نوفمبر 2014 بالإبقاء على سقف إنتاج أعضائها عند مستوى 30 مليون برميل يوميا، ليصل سعر النفط سنة 2015 إلى 49.49 دولار للبرميل بتراجع قدره 59% مقارنة بشهر جوان من سنة 2014، لتفقد الأسعار أكثر من نصف قيمتها خلال أربعة أشهر فقط، وتواصل انخيار أسعار النفط ليصل في سنة 2016 إلى 40.86 دولار للبرميل، وتتشابه أسباب هذه الصدمة مع أسباب صدمة 1986 حيث تمثلت في مشاكل اقتصادية في بعض الدول الأوروبية واليابان، وانخفاض النمو في العديد من الدول الناشئة كإندونيسيا والصين والبرازيل. (ماجنا محمد محفوظ، خليل عبد القادر، 2022، صفحة 489)

### • آثار الصدمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري:

لقد عرف الانخيار الكبير لأسعار النفط سنة 2015 إلى ما دون 37 دولار في أواخر ديسمبر من نفس السنة، وأقل من 30 دولار في بداية 2016، آثار اقتصادية كبيرة أهمها تحلي الدولة عن المشاريع الاستثمارية الكبرى وإعلان سياسة التقشف في

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

النفقات العامة، وزيادة الضرائب من خلال سن قانون المالية لسنة 2016 يتضمن عدة تعديلات في قانون الضرائب وزيادة في أسعار الوقود (البنزين، الكهرباء)...، ومن جهة أخرى تقديم تحفيظات جبائية للمستثمرين والتقليل من الاستيراد. (زروقي أبوبكر الصديق، مكيدش محمد، صفحة 9)

### د. الصدمة النفطية لسنة 2020 (جائحة كورونا):

بدأت الأسعار في التعافي في بداية سنة 2017، حيث بلغ متوسط الأسعار لسنة 2017 حوالي 51.85 دولار للبرميل مع وجود مؤشرات ايجابية لارتفاعه في المستقبل القريب، لكن شهدت أسعار النفط صدمة في مارس 2020 بفعل تداعيات جائحة كورونا إذ هوت أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها منذ ما يقارب 20 سنة، وقد سجلت الأسعار معدلات سالبة إذ أن الأصل في التعاملات التجارية والاقتصادية أن يتم تقديم السلعة أو الخدمة نظير مقابل مادي ولكن في ظل ظروف استثنائية قد يجد المنتج نفسه أمام مشكلة عدم قدرته على تصريف المنتج، فيدفع لمن يأخذه مقابل التخلص منه، وهذا ما حدث في 20 أبريل 2020، حيث تعرض الخام الأمريكي لأسعار سالبة، وصلت إلى 37 دولار، يدفعها المنتج للمشتري في بعض الصفقات، وقد خلفت هذه الأزمة مشاكل عديدة على مستوى الاقتصاد العالمي وخاصة منها الجزائر. (ماجن محمد محفوظ، خليل عبد القادر، 2022، صفحة 490)

### • آثار الصدمة النفطية لسنة 2020 (جائحة كورونا) على الاقتصاد الجزائري:

تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصادات العالم بسبب تداعيات جائحة كورونا، إلا أن خصوصيته كإقتصاد ريعي زادت من حدة تأثيره بفعل تراجع أسعار النفط، هذا بالإضافة إلى وضعه الاقتصادي الذي كان مترهلا قبل الأزمة حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي الجزائري في سنة 2019 (0.8) من حيث الحجم مقابل (1.4) لسنة 2018، ومع تفشي وباء كوفيد-19 وجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام جملة من التحديات، ولعل من أهم القطاعات الاقتصادية تأثرا في الجزائر بتداعيات جائحة كورونا هي قطاع المحروقات حيث تشكل إيرادات النفط والغاز 94 بالمائة من إجمالي دخل صادرات الجزائر و 60 بالمائة من ميزانية الدولة، ومن المتوقع أن يتسبب الخسار سوق النفط العالمي جراء أزمة كورونا في تقليص مستوى الصادرات الجزائرية للبتترول والغاز بنسبة 7.5 بالمائة خلال العام الجاري 2020، ولهذا توقعت الحكومة الجزائرية في قانون المالية التكميلي ل 2020، انخفاضاً لمداخيل قطاع المحروقات إلى 20,6 مليارات دولار، مقابل 37,4 مليارات دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي ل 2020. (بولعراس صلاح الدين، 2020، صفحة 168)

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

المطلب الثالث: العلاقة بين تغيرات أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2020):

أولاً: تطور سعر صرف الدينار الجزائري بدلالة تقلبات سعر النفط (2000-2010):

تمكن سعر الصرف خلال بداية هذه الالفية من تحقيق نوع من التوازن بزيادة هامشية لا تتعدى 3% ليعرف بعدها نوعاً من الانخفاض تراوحت نسبته بين 2% و 5 وذلك في عام 2003 و يعزى ذلك للإجراء الذي اتخذته الحكومة للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة بالأسواق الموازية التي تسببت في انساع الفارق بين القيمة الإسمية للدينار الرسمي وقيمه في السوق السوداء مقابل أهم العملات الأجنبية، أما في أواخر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي بـ 7.5% فقد بلغ سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار مستواه في 2004 مسجلاً 72.1 حيث تزامن هذا الارتفاع مع الارتفاع المطرد لسعر النفط في السوق الدولية في سنة 2005 ووصل سعر صرف الدينار حينها 73.36 مقابل الدولار الواحد.

ثانياً: تطور سعر صرف الدينار الجزائري بدلالة تقلبات سعر النفط (2010-2020):

خلال هذه الفترة شهد سعر النفط أقصى مستوى سعري له تاريخياً إذ بلغ 112.9 دولار للبرميل وهو ما أسهم بتحسين سعر الصرف الدينار عام 2001 بمعدل 72.9% بعد ذلك شهدت السوق الدولية حركات واسعة في أسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية، وفي عام 2013 قامت السلطات النقدية الجزائرية بتخفيض لقيمة الدينار الجزائري بطريقة غير معلنة وهنا فقد متوسط سعر الدينار السنوي مقابل الدولار الأمريكي 62.6% من قيمته في المقابل فقد سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار 2.4% كمتوسط سنوي في 2013 مقارنة بنفس الفترة في عام 2012 وواصل حينها البنك المركزي انتهاج سياسة التعميم بهدف المحافظة على استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي. (بغداد بنين، 2023، الصفحات 11-12)

ومن اجل ابراز علاقة وأثر تغيرات أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري يمكن توضيح ذلك من الجدول التالي:

الجدول رقم (12): تغيرات أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري للفترة 2000 – 2020

LOIL : سعر النفط دولار

LTC : متوسط سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
LOIL	17.5	27.6	23.1	24.3	28.1	36.0	50.6	61.0	69.1	94.5	61.0
LTC	-	75,2899	77,2725	79,6871	77,3768	72,0653	73,3627	72,6464	69,3656	64,5684	72,6462
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
LOIL	77.5	107.5	109.5	105.9	96.3	49.5	40.8	52.4	69.8	64.5	39.1
LTC	74,4041	72,8537	77,5519	79,3809	80,5606	100,4641	109,4654	110,9610	116,6169	119,3606	-

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

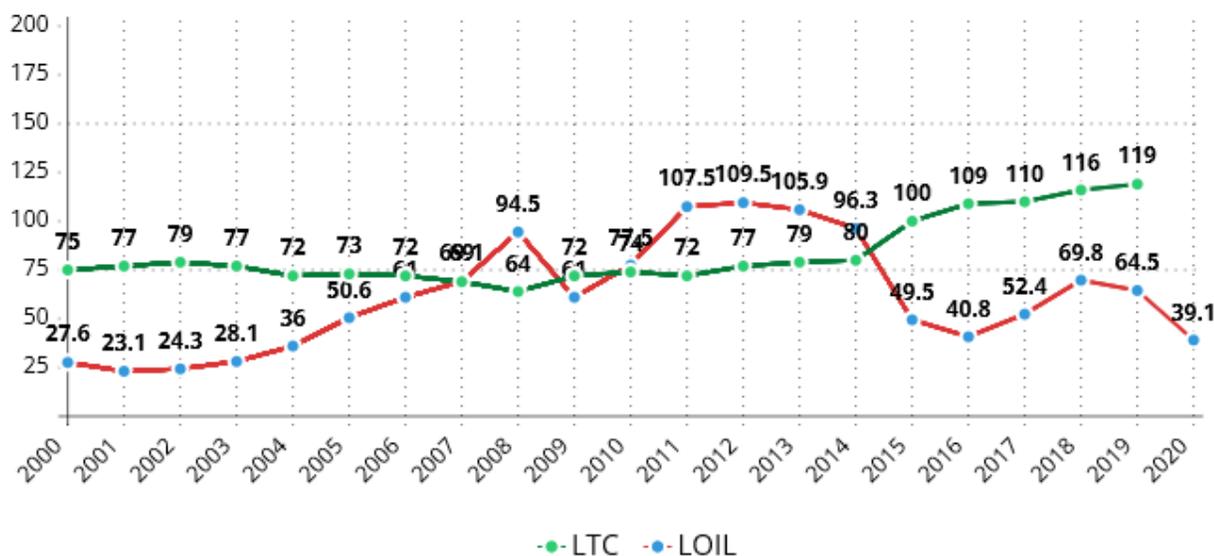
- التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك (OPEC Annual statistique bulletin) ؛ النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

## الفصل الثالث: تذبذبات أسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

الشكل رقم (11): تغيرات أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري للفترة (2000 - 2020)

LOIL : سعر النفط دولار

LTC : متوسط سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق

من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين يلاحظ تناقص قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار خصوصا من سنة 2014 إلى 2018، وهو ما نفسره بالسياسة النقدية التي اتبعها بنك الجزائر والتي يعبر عنها بألية التخفيض التي يكون الغرض منها تحصيل جباية نفطية أكبر عند التحويل من الدولار إلى الدينار، وهذا كله راجع لتراجع صادرات النفط من خلال ما شهدته أسعار النفط من تدهور سنة 2014 وهو ما يعبر عنه بأزمة النفط 2014 والتي أرجعت أسبابه إلى:

- ارتفاعات المسجلة في سعر صرف الدولار؛
  - رفع العقوبات عن إيران وعودتها للتصدير؛
  - تسجيل فائض في جانب العرض نتيجة تحسن الإنتاج الأمريكي للنفط الصخري وزيادة المخزون النفطي الأمريكي؛
  - سياسات منظمة الأوبك التي أضحت تسعى للحفاظ على حصصها السوقية من بدلا من التركيز إلى ضمان سعر محدد بحيث سجل فائض قدر ب 2 مليون برميل؛
- هناك أسباب أخرى مثل بعض النزاعات في بلدان مثل ليبيا سوريا العراق وأسباب سياسية أخرى مثل النزاع السعودي (السعودية أكبر منتج تسعى لبقاء السعر المتدني لبرميل البترول) مع إيران وروسيا. (فريجة مراد، محمد قويدري، 2020، صفحة 14)

### المطلب الرابع: سبل مواجهة مخاطر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري

تعاني أغلب الدول المصدرة للنفط من مشكلة عدم استقرار سعر الصرف خاصة من حيث استقرار قيمة عملتها بحيث يؤثر التقلب في سعر النفط الخام على قيمة العملة لذلك البلد وتعد الجزائر من بين الدول المتضررة من هذه المشكلة لذلك توجب إيجاد حل للحد من نزيف قيمة العملة الوطنية وفيما يلي أغلب الحلول المقترحة والتي بإمكانها حل هذه الأزمة والمشكلة

#### 1. زيادة وتنويع الإنتاج المحلي:

صياغة سياسات اقتصادية في الأجل الطويل تعمل على زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات وخاصة القطاع الفلاحي والسياحي والصناعات التقليدية التي تستهلك محلية مستفيدة من تنافسية السعر بسبب انخفاض قيمة الدينار وزيادة القدرة على التصدير ستنعكس في وفرة المعروض وبالتالي ارتفاع القدرة الشرائية للعملة الوطنية .

#### 2. تجنب تخفيضات الإنفاق الحادة:

يجب الاحتفاظ بهوامش أمان مالي كبيرة تسمح لها بتجنب أي تخفيضات مفاجئة في الإنفاق استجابة لتراجع الإيرادات النفطية، وهذا نظرا للضرر الشديد الذي يحدث نتيجة انخفاض أسعار النفط من حيث خسائر الإيرادات والتي تربط عملاقتها عموما بالدولار بأصول مالية ضخمة وتمتع بطاقة اقتراض كبيرة تساعدها على التخفيف من أثر هذا الانخفاض على النمو في الأجل القريب، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض محدود في عجز المالية العامة غير النفطي. (بلهوشي عبد المؤمن، طواهري انيس ، 2019-2020، صفحة 78)

#### 3. الحاجة إلى التصحيح والتنويع على المدى المتوسط:

إذا تبين أن التراجع في أسعار النفط سيظل مستمرا، قد تحتاج معظم البلدان المصدرة للنفط إلى مواءمة أوضاعها المالية مع الحقائق الجديدة في سوق النفط العالمية لضمان حفاظها على استمرارية أوضاع المالية العامة وسيتمتعين أن يركز التصحيح على خطط موثوقة متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة.

#### 4. محدودية التأثير على النمو والتضخم على المدى القصير :

استخدام الاحتياطات الوقائية في مواجهة انخفاض الإيرادات النفطية، من المرجح أن يتسنى احتواء تأثير انخفاض أسعار النفط على النمو غير النفطي على المدى القصير ونتيجة لذلك، فإن انتشار التداعيات الإقليمية من البلدان الكبرى المصدرة للنفط يؤثر على سعر النفط وهو الأمر الذي جعل من الضرورة اتخاذ كافة الاحتياطات والتدابير الوقائية من أجل تجنب الوقوع في الأزمات. (بلهوشي عبد المؤمن، طواهري انيس ، 2019-2020، صفحة 78)

#### 5. منح استقلالية أكبر للبنك المركزي:

ان عدم تقييد البنك المركزي بقواعد ثابتة عند تنفيذ السياسة النقدية واعتماده على التقديرات يمكن أن يزعزع استقرار الاقتصاد باستفحال التضخم الذي يؤدي إلى تضرر القوة الشرائية للنقود، ومن هذا الأساس تبرز أهمية استهداف المعروض النقدي بتبني

## الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)

قاعدة ثابتة لنمو النقد بمعنى إلزام البنك المركزي باستهداف معدل نمو للنقد يكون مساوية لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تاركا مستوى الأسعار دون تغير فإذا افترضنا مثلا أن معدل نمو الاقتصاد هو 2% في سنة معينة، فينبغي أن يسمح البنك المركزي بزيادة المعروض النقدي بنسبة 2% ولا يمكن تحقيق أهداف السياسة النقدية إلا بوجود استقلالية كاملة للبنك المركزي ( عن الحكومة في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية).

### 6. معالجة العجز في الميزانية العامة للدولة

لان استمرار العجز يدفع الحكومة إلى تغطيته عبر القروض والسندات وهذا يعني زيادة في عرض النقد لا تقابلها زيادة مماثلة في الناتج الحقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

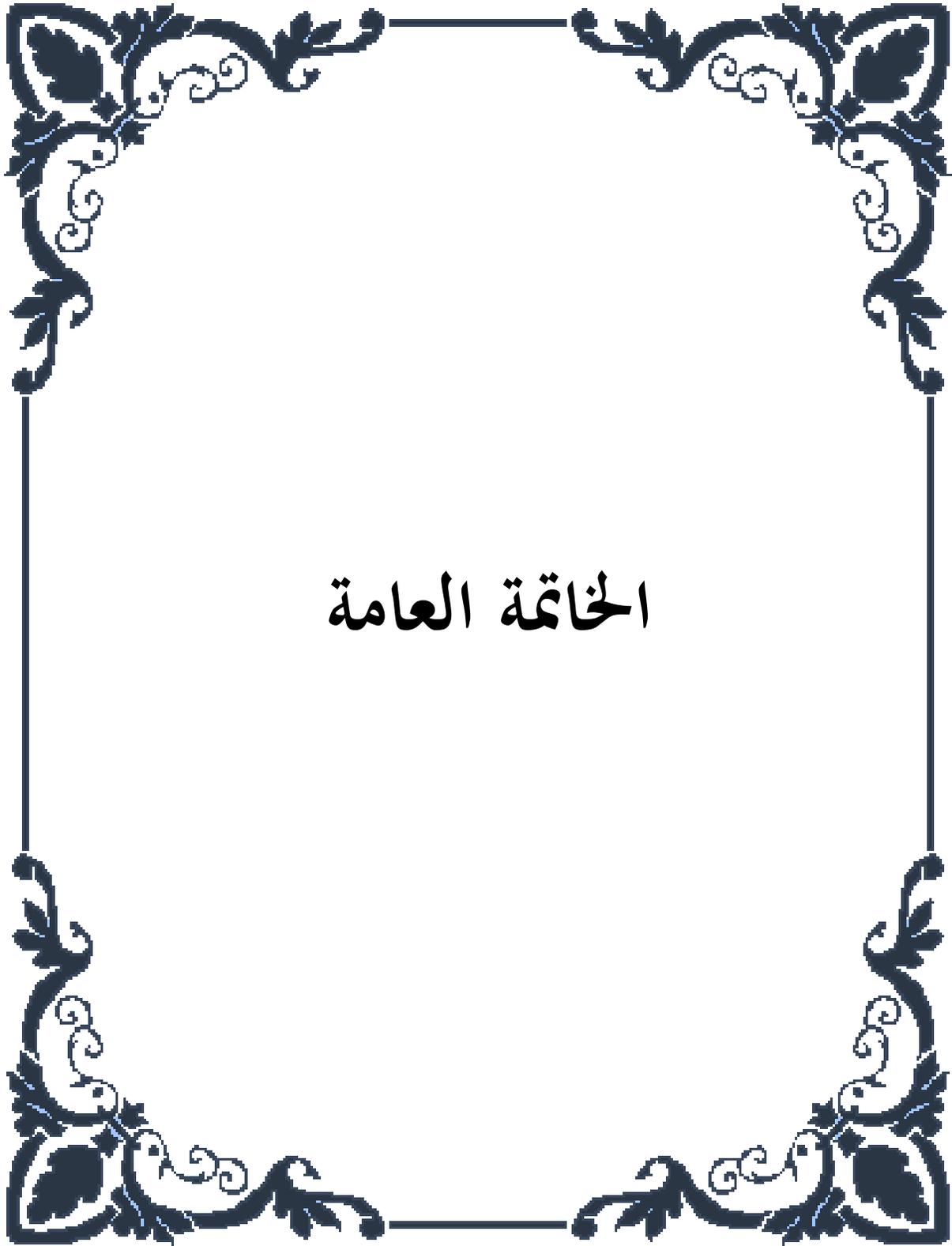
### 7. العمل على تطوير سوق الصرف في الجزائر

يحتاج سوق الصرف في الجزائر إلى تطوير من خلال ضرورة توفره على ما يلي :

- ✓ العمل على زيادة سيولة سوق الصرف من خلال تقليص الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع وخفض تكاليف المعاملات، وتحقيق رقم أعمال كافي، وتوفير أنظمة للمقاصة تسوية النزاعات بما يسمح بالتنفيذ الجيد لأوامر البيع والشراء.
  - ✓ ضرورة تفعيل مكاتب للصرف معتمدة من طرف الدولة لتقنين تجارة العملة الصعبة المتواجدة في السوق الموازية والوصول إلى تحقيق مداخيل جباية للدولة متحصل عليها من هذه المكاتب.
  - ✓ العمل على زيادة مصادر استخدامات النقد الأجنبي في سوق الصرف من خلال التقليل من كثرة القوانين والتشريعات التي تنظم سير السوق والتي سبها القيود المفروضة على المعاملات الجارية وبعض حركات رؤوس الأموال والقواعد الاحترازية على وضعيات الصرف الأجنبي، وكذلك إلزامية تسليم حصيلة النقد الأجنبي للبنك المركزي.
  - ✓ ضرورة وجود عدد متنوع وكاف من المتعاملين الناشطين في السوق وذلك بعد تقليص دور البنك المركزي كوسيط أساسي بتدخلاته النشيطة والدورية في السوق (لاسيما تحديده لأسعار بيع وشراء العملات الأجنبية).
- وذلك لفائدة المشاركين الآخرين في السوق، مما يسمح بالحصول على تجربة كافية في ميدان تحليل تطورات واتجاهات سعر الصرف، واتخاذ وضعيات الصرف الملائمة، وكذا إدارة مخاطر الصرف. (بلهوشي عبد المؤمن، طواهي انيس ، 2019-2020، الصفحات 79-80)

### خلاصة الفصل:

سعت الجزائر كل السعي بمحاولات جادة وحثيئة منذ الاستقلال للتححر من تبعية اقتصادها لقطاع المحروقات، وهذا من خلال العديد من البرامج والمشاريع، لكن كل تلك المحاولات لم تكن لتنبض باقتصاد الجزائر في ظل تقاطع وتداخل العديد من الأسباب، إلا ان الكثير من الرؤى والاقتراحات من طرف الخبراء والاقتصاديين كانت تصب في حانة استثمار و استغلال الطاقات البديلة والقطاعات الناشئة وذلك لما تتوفر عليه الجزائر من مؤهلات ومقومات عدة وواعدة لتكون بديلا استراتيجيا للبتروال في ظل إمكانية نضوب الاحتياطات النفطية، أو ظهور طاقات بديلة تغني عن استغلال هذه الطاقة مستقبلا وهي إمكانية واردة حسب العديد من الدراسات لكن في الوقت الحالي ومما سبق دراسته في هذا الفصل تبين لنا القدرة الهائلة لأسعار النفط على التأثير على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة و على سعر الصرف بصفة خاصة حيث أنه خلال فترة الدراسة و رغم البرامج التنموية العديدة التي انتهجتها الجزائر إلا ان الاقتصاد الجزائري بصفة عامة و سعر صرف عملتها بصفة خاصة مازالا مربوطين بالتغيرات أسعار النفط الأمر الذي يجعل من الاقتصاد هشاً و معرضاً لأعراض المرض الهولندي الذي يترتب عنه ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي وانخفاض إنتاج وصادرات قطاعي الصناعة والفلاحة وكذا ارتفاع مخرجات القطاعات غير المصدرة. وهذا ما وجد في الاقتصاد الجزائري في فترة الوفورات النفطية.



# الخاتمة العامة

## الخاتمة العامة

### الخاتمة:

يساهم النفط في جلب العملة الصعبة بالنسبة للدول المنتجة له ومنها الجزائر التي تعتمد على النفط كمورد رئيسي وبالتالي فإن حدوث صدمة بتزولية وانخفاض أسعاره على الساحة الدولية سوف يؤدي إلى تدهور اقتصاداتها ومن ثم وجب البحث عن الحلول المناسبة نتيجة الانخفاض الحاد لأسعار النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري، و الذي جعل من سعر صرف الدينار الجزائري تبعية لهذه السلعة وعليه لقد حان الوقت لتحليل واقع هيكلية الصناعة الوطنية والبحث عن البدائل الإستراتيجية والمنتجات ذات الميزة التنافسية من اجل إعادة هيكلة هذه الاقتصاد الوطني ودعمه بقطاعات أخرى.

حاولت هذه الدراسة تحديد العلاقة بين أسعار النفط العالمية وسعر الصرف الدينار الجزائري من خلال دراسة الفترة الزمنية المحددة من (2000-2020)، وأيضا اعتبار أن نظام سعر الصرف مرتبط بزيادة ونقصان في معدل التبادل التجاري وأي انخفاض في قيمة العملة يضعف القدرة التنافسية للدول النفطية.

### ❖ اختبار فرضيات الدراسة :

#### ✓ الفرضية الأولى:

شهدت أسعار النفط على الساحة العالمية تطورا لا مثيل له في مطلع عام 2000 حيث بلغ سعر البرميل الواحد نحو 96 دولارا العام 2012، الأمر الذي وفر موارد مالية كبيرة للخرينة هذا بالإضافة إلى تراكم احتياطي الصرف الأمر الذي ساهم في سيولة كبيرة لتنفيذ مختلف البرامج الاستثمارية في الجزائر، إلا أن هذه المكاسب لم تدم طويلا وكانت رهينة لتقلبات أسعار النفط في العالم فمنذ منتصف عام 2014 شيد العالم انخفاض حاد في أسعار النفط وصلت لأدنى مستوياته الأمر الذي تسبب في عجز مالي حاد في الجزائر انعكست بصورة سلبية على العديد من المتغيرات الكلية في الجزائر وبصورة خاصة على سعر صرف الدينار الجزائري وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى ...

#### ✓ الفرضية الثانية:

يرتبط سعر صرف الدينار الجزائري ارتباطا كبيرا بالدولار الأمريكي والأورو وهذا لكون نظام الصرف في الجزائر قائم على النظام العائم المدار والمرتبط بالدولار الأمريكي وهذا نظرا لأن معظم صادراتنا أي حوالي 97% من صادرات الجزائر تقيم بالدولار أيضا نجد ان معظم الواردات التي تقوم بها الجزائر تقيم بالأورو وهذا لان اغلب وارداتها تأتي من دول الاتحاد الأوروبي، فيتحدد ويتأثر سعر صرف الدينار الجزائري بناء على العلاقة التبادلية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

## الخاتمة العامة

### ✓ الفرضية الثالثة:

أثبتت العديد من الدراسات الاقتصادية إلى وجود ارتباط وثيق بين أسعار البترول واحتياطي الصرف الأجنبي في الدول المصدرة للنفط وخصوصا الجزائر، حيث يؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى تعزيز الاحتياطات الأجنبية لدى البنوك المركزية في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، والعكس صحيح في حالة الانخفاض، وبالتالي الفرضية الثالثة صحيحة.

### نتائج الدراسة :

- تعتمد الجزائر على هذه العائدات النفطية لتمويل مجمل نفقاتها السنوية،
- لقد أحدثت أزمة انخفاض أسعار النفط عام 2014 ضررا بالغا باقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط ومنها الجزائر،
- يرتبط الدينار الجزائري ارتباطا وثيقا بتغيرات أسعار النفط في العالم،
- أبقى الاعتماد على قطاع المحروقات في الجزائر باقي القطاعات في خمول تام رغم مختلف المشاريع التنموية التي تستهدفها،
- رغم كل الجهود التي تصبو الى الخروج من منظومة الاقتصاد الريعي الا ان نظام الصرف في الجزائر مازال مقرونا بتطور أسعار البترول فإن ارتفعت وجد تطور في سعر الصرف وإن انهارت انخفضت معه أسعار صرف الدينار الجزائري.

### ❖ توصيات الدراسة :

- إنشاء مؤسسة وطنية يكون لها قدرة استيعابية كبيرة في تسيير العوائد الضخمة للمحروقات من خلال تحكيمها في الإنفاق العام،
  - وضع إستراتيجية محكمة لتنوع الصادرات وهيئة للتخطيط والاستشراف في الاقتصاد الجزائري،
  - تنوع إيرادات الصادرات خارج البترول وإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد النفقات العمومية، وترسيخ مبادئ الشفافية من خلال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية وذلك لإقامة جهاز مالي فعال يساهم في تمويل الاستثمار المنتج خارج البترول بدل تمويل الواردات،
  - تنوع الاقتصاد الجزائري ودعم محركات النمو الاقتصادي خاصة في القطاعات الزراعة، الصناعة والسياحة وتشجيع توسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة
  - التوجه نحو تطوير الطاقات المتجددة واعتمادها كبديل للمحروقات التقليدية،
  - التحكم في الاصدار النقدي وضبط الكتلة النقدية.
  - من اجل القضاء على سوق الصرف الموازية لابد من تفعيل مكاتب الصرف الوطنية.
- ### ❖ افاق مستقبلية للدراسة:

رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهت البحث إلا أنه لم يتناول كل الجوانب فهذا البحث لا يخلو من بعض النقائص لذلك نقترح بعض المواضيع منها:

- دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة العملة على القطاع الصناعي في الجزائر.

## الخاتمة العامة

---

- أثر تغير سعر الصرف على الصادرات خارج قطاع المحروقات الجزائري.
- أثر تغير سعر الصرف على القدرة الشرائية للدينار الجزائري.
- أثر تنويع الصادرات خارج المحروقات على سعر صرف الدينار الجزائري.



# فهرس المحتويات

## الفهرس العام

الصفحة	المحتوى
-	الواجهة
-	صفحة بيضاء
-	الواجهة
-	الشكر والتقدير
-	الملخص باللغة العربية
-	الملخص باللغة الإنجليزية
[ أ-ث ]	المقدمة العامة
[ 25-2 ]	<b>الفصل الأول: الإطار النظري حول اسعار النفط</b>
2	تمهيد الفصل
3	<b>المبحث الأول: الإطار النظري للنفط</b>
3	المطلب الأول: أصل النفط ومراحل صناعته
4	المطلب الثاني: خصائص ومميزات النفط
5	المطلب الثالث: مراحل الصناعة النفطية ومشتقاتها
8	<b>المبحث الثاني: ماهية أسعار النفط</b>
8	المطلب الأول: مفهوم أسعار النفط
13	المطلب الثاني: تطور السوق النفطية والية التسعير
19	المطلب الثالث: تكلفة استخراج النفط دوليا
21	<b>المبحث الثالث: العوامل المحركة لأسعار النفط في السوق العالمية</b>
21	المطلب الأول: الطلب على النفط والعوامل المؤثرة فيه
23	المطلب الثاني: العرض النفطي والعوامل المؤثرة فيه
25	خلاصة الفصل
[ 53-27 ]	<b>الفصل الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف</b>
27	تمهيد الفصل
28	<b>المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف</b>
28	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأهميته

## الفهرس العام

29	المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف
30	المطلب الثالث: أنواع سعر الصرف
32	المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له
32	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف
36	المطلب الثاني: نظريات سعر الصرف
39	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
44	المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي
44	المطلب الأول: ماهية سوق الصرف الأجنبي
45	المطلب الثاني: المعاملات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي
51	المطلب الثالث: مخاطر سوق الصرف الأجنبي
53	خلاصة الفصل
[ 104-55 ]	الفصل الثالث: تذبذبات اسعار النفط واثارها على سعر صرف الدينار الجزائري خلال (2000-2020)
55	تمهيد الفصل
56	المبحث الأول: مدخل عام للنفط في الجزائر
56	المطلب الأول: التطور التاريخي للنفط في الجزائر
61	المطلب الثاني: أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري
70	المطلب الثالث: دور الشركة الوطنية سوناطراك في الاقتصاد الجزائري (داخليا وخارجيا)
77	المبحث الثاني: واقع سعر الصرف في الجزائر
77	المطلب الأول: تطور أنظمة سعر الصرف في الجزائر
79	المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر
82	المطلب الثالث: سوق الصرف الرسمي والموازي في الجزائر
83	المطلب الرابع: احتياطات الصرف في الجزائر
88	المبحث الثالث: تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2020)
88	المطلب الأول: العوائد النفطية في الجزائر الكلية والجباية (2000-2020)

## الفهرس العام

95	المطلب الثاني: أثر الصدمات النفطية على الاقتصاد الجزائري (ازمة 2008-ازمة 2014-ازمة كورونا 2020).
100	المطلب الثالث: العلاقة بين تغيرات أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2020-2000)
102	المطلب الرابع: سبل مواجهة مخاطر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري
104	خلاصة الفصل
[ 108-106 ]	خاتمة عامة
[ 112-110 ]	فهرس المحتويات
113	فهرس الجداول
114	فهرس الاشكال
[ 118-116 ]	قائمة المراجع

## قائمة الجداول

### قائمة الجداول

الصفحة	المحتوى
07	الجدول رقم (01): المشتقات المستخرجة من برميل نفط
50	الجدول رقم (02): حالات الربح والخسارة لخيارات الشراء والبيع لطرفي العقد عند موعد التنفيذ
63	الجدول رقم (03): مقارنة بين البترول الجزائري وبعض النفط لدول الأوبك
64	الجدول رقم (04): مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج الداخلي الخام الجزائري في الفترة (2001-2019)
66	الجدول رقم (05): نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الكلية في الفترة (2001-2019)
68	الجدول رقم (06): تطور الإيرادات العامة في الجزائر في الفترة (2001-2019)
79	الجدول رقم (07): تغير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو في الفترة (2000-2019)
87	الجدول رقم (08): تطور احتياجات الصرف الرسمية (بدون ذهب) وتغطية الواردات في الفترة (2000-2019)
88	الجدول رقم (09): سعر صرف الأورو مقابل الدولار لتفسير تقلبات احتياطات الصرف في الفترة (2000-2020)
91	الجدول رقم (10): تطور العائدات النفطية في الجزائر تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020)
94	الجدول رقم (11): تطور حاصل الجباية البترولية في الجزائر تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020)
101	الجدول رقم (12): تغيرات أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري في الفترة (2000-2020)

## قائمة الاشكال

### قائمة الاشكال

الصفحة	المحتوى
22	الشكل رقم (01): النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط
40	الشكل رقم (02): اثار التضخم على تغيرات سعر الصرف
41	الشكل رقم (03): أثر تغير سعر الفائدة على سعر الصرف
65	الشكل رقم (04): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الوطني الإجمالي في الفترة (2001-2019)
67	الشكل رقم (05): نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الكلية في الفترة (2001-2019)
68	الشكل رقم (06): تطور الصادرات النفطية والصادرات الكلية وأسعار البترول الخام في الجزائر في الفترة (2001-2019)
69	الشكل رقم (07): تطور الإيرادات البترولية والإيرادات العامة في الجزائر في الفترة (2001-2019)
70	الشكل رقم (08): الإيرادات البترولية والإيرادات العامة في الجزائر في الفترة (2001-2019)
80	الشكل رقم (09): تغير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو في الفترة (2000-2020)
91	الشكل رقم (10): نسبة مساهمة العوائد النفطية في المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر في الفترة (2000-2020)
102	الشكل رقم (11): تغيرات أسعار النفط وسعر صرف الدينار الجزائري في الفترة (2000-2020)

A decorative rectangular border with ornate floral and scrollwork patterns in each corner, framing the central text.

# قائمة المراجع

## قائمة المصادر المراجع

### الكتب:

1. سفيان عمري (2018). اثر تغيرات اسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة بين(2015-2000) مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية-مصر
2. قط سليم، عبد الوافي بولوبز، عماد تكواشت (2022). ميزان المدفوعات الدولية بين النظرية و التطبيق-دراسة تحليلية لاثر الطفرة النفطية على ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة (2000-2020) بسكرة-الجزائر: دار علي بن زيد للطباعة للطباعة و النشر - بسكرة - الجزائر
3. سامي خليل. (2005). الاقتصاد الدولي. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
4. سامي عفيفي. (1994). التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير. القاهرة، مصر: الدار المصرية البنانية.
5. العربي العربي. (2021). اهمية النفط في العلاقات الجزائرية - الاوربية (2013-1956). الطعنين، قطر: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات.
6. ضياء مجيد الموسوي. (2004). ثورة اسعار النفط . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
7. عادل احمد حشيش . (2000). العلاقات الاقتصادية الدولية . الاسكندرية ، مصر : الدار الجامعية للنشر - الطبعة الاولى .
8. عبد الحسين جليل الحسن الغالي . (2011). سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الاقتصادية. عمان، الاردن: دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع-الطبعة الاولى.
9. عبد المجيد القدي،. (2005). المدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية-. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
10. نبيل جعفر عبد الرضا. (2011). اقتصاد النفط. العراق: دار احيا التراث العربي .

### الرسائل الجامعية:

11. المراحی البشير . (2016-2015). تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري-المقاربة النقدية للفرانكل كنموذج .(2010-1994) وهران، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في الاقتصاد-تخصص اقتصاد دولي-كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير - جامعة وهران 2- الجزائر.
12. باهة مهدي ، حاج خلوف طارق. (2020-2019). نحو أسلمة الأدوات الكمية للسياسة النقدية عن طريق أسلوب التمويل بالمشاركة-دراسة إستشرافية تحليلية للنظام النقدي في الجزائر .- مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير(ل.م.د.)-تخصص " إدارة مالية.-" المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف -معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- ميله، الجزائر .
13. بلهوشي عبد المؤمن ،طواهري انيس. (2020-2019). اثر تغيرات اسعار البترول على سعر الصرف،مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية-تخصص اقتصاد نقدي و بنكي - قالمة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير -قسم العلوم الاقتصادية جامعة 08 ماي 1945 ، ميله، الجزائر .
14. بورابة إيمان. (2020-2021). الموازنة العامة وعلاقتها بتقلبات أسعار المحروقات-دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2018. أطروحة مقدمة انيل شهادة الطور الثالث-دكتوراه-تخصص نقود و مالية . المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة ،الجزائر .
15. بوزيبة نهلة ، بوجيت هاجر . (2020-2019). تأثير تقلبات اسعار النفط على مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر .(2017-2000) مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي،جامعة الصديق بن يحيى - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جيجل،الجزائر .

## قائمة المصادر المراجع

16. حطاب خيرة (2019-2020). اثر تغيرات اسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة تحليلية قياسية و مقارنة مع بعض دول الخليج خلال الفترة (1980-2015) اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص دراسات اقتصادية و مالية، جامعة زيان عاشور-كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجلفة، الجزائر
17. حنيش شيماء (2016/2017). الانتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية - دراسة حالة مؤسسة سوناطراك .-مذكرة الماستر في العلوم التجارية .الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - قسم العلوم التجارية ، جامعة الجزائر 03.
18. سلمى دوحه (2014-2015). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري .أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية- تخصص تجارة دولية -جامعة محمد خيضر - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة، الجزائر.
19. طرويبيا نذير (2009/2010). دراسة تأثير تغيرات اسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري .مذكرة الماجستير، تخصص اقتصاد الاندماج الجهوي .جامعة وهران-كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر.
20. قصوري سهام ،علي كاسي زينب (2020-2021). اثر تغيرات تقلبات اسعار النفط على مشاريع التنمية في الجزائر .مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي .جامعة احمد دراية -كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ادرار، الجزائر.
21. هنيده بوبكر (2012-2013). انعكاس معالجة النفط الخام على الواقع البيئي .مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد و تسيير بتزولي .جامعة قاصدي مرباح - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ورقلة، الجزائر.

### المقالات في الدوريات:

22. بن عوالي خالدية، حاكمي بوحفص (2021). جوان 30 (قياس اثر تغيرات اسعار النفط على ادارة العوائد النفطية في الجزائر باستخدام نموذج AEDL للفترة(2000-2020) مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية و المالية -المجلد 05/العدد 01. جامعة وهران 02، الجزائر .
23. بولعراص صلاح الدين (2020) سبتمبر 30 (الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الانية و المواكبة البعدية).مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير -المجلد 20 .جامعة سطيف 01 ،الجزائر.
24. موزاوي عائشة (2018). تأثير تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف في الجزائر .مجلة الاقتصاد و التنمية-المجلد 06/العدد 02 .مخبر التنمية المحلية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.
25. قرينعي رحمة، نوي طه (2016). اثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة -دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2016) مجلة الحقوق و العلوم الانسانية-العدد 01-34. مخبر سياسة التنمية الريفية في السهوب ،جامعة زيان بن عاشور، الجلفة، الجزائر.
26. عراب سمية (2021). ديسمبر 08-28. (تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات و تحليل درجة تنوعه حسب مؤشر هرفندل هيرشمان (H.H) خلال الفترة(2001-2019) مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة -المجلد 06/العدد 02.مخبر، MIFMA، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
27. ماجن محمد محفوظ، خليل عبد القادر (2022). ديسمبر 02. (تأثير الصدمات النفطية على الايرادات العامة في الجزائر -دراسة تحليلية اقتصادية خلال الفترة (1970-2020) مجلة المعيار-المجلد : 13-العدد: 02 ديسمبر 2022. مخبر التنمية المحلية المستدامة ، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.
28. زروقي أبوبكر الصديق، مكيديش محمد (n.d.). قياس أثر صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري-دراسة تحليلية قياسية .- تلمسان-POLDEVA " ،عضو مخبر البحث "تقييم السياسة التنموية في الجزائر، جامعة تلمسان، الجزائر .

## قائمة المصادر المراجع

29. فاتح حركاتي ، نشات الوكيل. (2018). دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*.
30. فريجة مراد، محمد قويدري، (2020). جوان 18. (أثر تغيرات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2018). *مجلة دراسات العدد الاقتصادي-المجلد: 11 العدد*.- مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الاغواط،الجزائر.
31. فؤاد كبداني سيدي احمد ، قاسم محمد. (2013). تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول ال MENA. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية - العدد 03/2013*. مستغانم- تلمسان، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة عبد الحميد بن باديس/كلية الحقوق والعلوم التجارية-الملحققة الجامعية بمغنية،تلمسان،الجزائر.

### الملتقيات العلمية:

32. بغداد بنين، (2023). فيفري 15-17. (تأثير صدمات اسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري- دراسة قياسية تحليلية- في الفترة (1980-2020)المؤتم الدولي لديناميكيات المتغيرة للطاقة و البيئة و المن الغذائيةفي الشرق الاوسط و شمال افريقيا ، جامعة الوادي،الجزائر.

### المحاضرات:

33. الدكتورة سلامية ظريفة. (2016-2017). محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف. قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير - قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945،قالمة،الجزائر.

### المواقع الالكترونية:

34. مكتبة جواد الالكترونية. (2017). ;عموميات حول سعر الصرف /2022/www.jawad-book.com
35. RT العربية. (2016, 06 08). مال و اعمال RT. اسال اكثر <https://arabic.rt.com/news>
36. الجزيرة نت. (10 03, 2022). من نصف دولار إلى 146 دولارا للبرميل.. تعرف على التاريخ الكامل لصناعة النفط بالعالم. تم الاسترداد من <https://www.aljazeera.net>: الجزيرة نت:
37. مجلة العربي الجديد الالكترونية، (2018) ماي 20. (تعرف إلى "سوناطراك" قلب الاقتصاد الجزائري ) [www.alaraby.co.uk](http://www.alaraby.co.uk)
38. موسوعة المعرفة الالكترونية . (2022). سوناطراك. <https://www.marefa.org/>: [www.marefa.org](http://www.marefa.org)
39. وكيبيديا الموسوعة الحرة، (2023). . جانفي 23. (الحقل النفطي) وكيبيديا الموسوعة الحرة <https://ar.wikipedia.org/wik>
40. بنك الجزائر [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)
41. الديوان الوطني للإحصائيات [www.ons.dz](http://www.ons.dz)
42. منظمة الأوبك [www.opec.org](http://www.opec.org)
43. وزارة المالية [www.mf.gov.dz](http://www.mf.gov.dz)